سُلسُلة المُ الْآبِمَاعِ الْمُعَارِدِ الكمّاب السيابع المعماً وروز من والمودج

بوتومور المعناق في المجتمع الحديث الطبقات في المجتمع الحديث

ترجمة وتقديم

الكورم الجوهي الكوره عليا دشكي الكوره عليا دشكي الكورم عليا دشكي الكوري عَلَى عَلَى الكوري الكوري عَلَى الكوري الكوري عَلَى الكوري الكوري عَلَى الكو

الطبعة الشانية ١٩٧٩

المسابورة من اللومثي





4 . . .

سيلسله علم الاجتماع المعاصر

الكتابالستابع

المعتأبور من اللومثي الطقات في المجتمع الحريث

ترجمة وتقديم

الدكنورة علّما وشكري

أستاذة علم الاجتماع بكلية البنات جامعة عين شمس

الدكنورالسيد محمدانيني

أستاذ علم الاجتماع المساعد مجامعة عين شس

الدكنور محمل بحوهري

أستاذ علم الاجتماع بجامعة القاهرة

الدكنور محمرً على ثمّه

أستاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة الأسكندرية

الطبعة الثانية

1949

الناشر

دارالكئامثب للتوزيع

المعافر من اللويثي

الطبعة الأولى ١٩٧٢ الطبعة الثانية ١٩٧٩

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة مكتبتي الخاصة على موقع ارشيف الانترنت الرابط https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة مكتبتي الخاصة على موقع ارشيف الانترنت الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

بوتوموو الطبقات في المجتمع الحديث

ترجمة عن الانجليزية لكتاب

T. B. BOTTOMORE

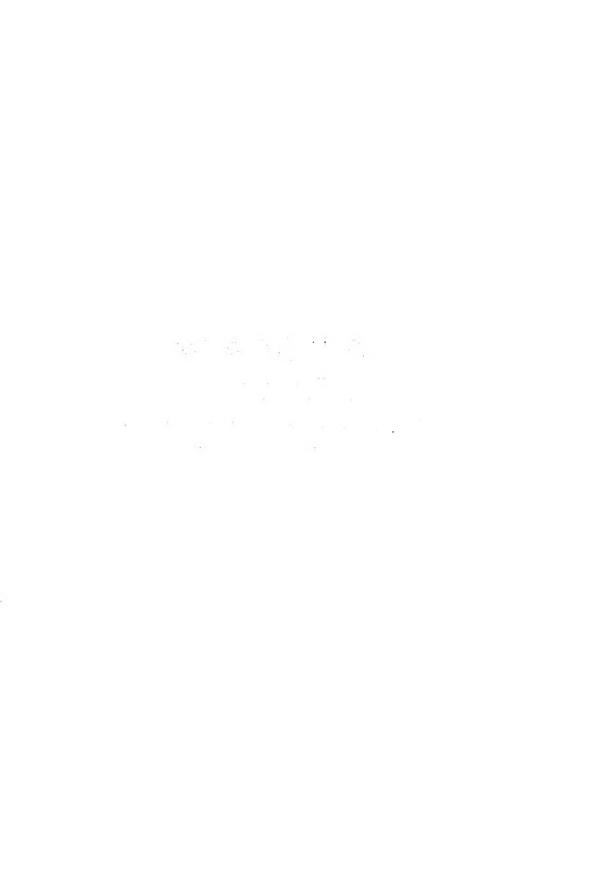
Classes in Modern Society

George Allen and Unwin Ltd. 6th Impression

London 1970 (first published in 1965).

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة مكتبتي الخاصة على موقع ارشيف الانترنت الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem



المن الكياب معنوبات الكياب

سنحة	
9	هذه الترجة
14	مقدمة الترجمة العربية
٥٣	مقدمة الموالف (للطبعة الأولى)
٥٥	مقدمة المؤلف (للطبعة الثانية])
٥٧	الفصل الأول : مقدمة
77	الفصل الثانى : طبيعة الطبقة الاجماعية
۸٩	الفصل الثالث: الطبقات في المجتمعات الصناعية
۱۲۷	الفصل الرابع : الطبقة الاجتماعية ، والسياسة ، والثقافة
189	مراجع مختارة

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة مكتبتي الخاصة على موقع ارشيف الانترنت الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem



المستأبور من اللوسي ليس هذا الكتاب أول موالفات بوتومور التي نقدمها مترجمة للقارىء العربي . فقد سبقه زميلاه «نمهيـــد في علم الاجتماع » ، و « الصفوة و المجتمع ، ، اللذان صدرًا في هذه السلسلة .

> وبصدور هذا الكتاب تواصل وسلسلة علم الأجبّاع المعاصر ، رسالتها فَىٰ خدمة مُخلف ميادين الدراسة السوسيولوجية الحاصة ، بعد أنَّ غطى إنتاجها - تأليفاً وترجمة - ميادين المدخل إلى علم الاجماع ، والنظرية السوسيولوجية ، والتغير الاجتماعي ، وسوسيولوجيا التنظيم ، وعلم الاجتماع السياسي . ويرى القارىء من مطالعة خطة السلسلة في المستقبل أننا نأمل أن نواصل خدمة بقية ميادين المعرفة السوسيولوجية . وإننا لندرك بكل الوضوح- وكل السعادة والإمتنان – أنه لم يكن لسلسلة قريبة العهد كسلسلتنا أن نستطيع مواصلة رسالتها بكل هذا الجهد وهذا الإصرار لولا التشجيع الكرىم والتقدير الذي نلقاه من الأسائذة والزملاء وجمهور القراء العرب.

> وقد النَّرْمنا في هذا الكتاب أيضاً الأسلوب الذي بدأناه في الكتاب السابق والذي عثل توسيعا لمهمة الترجمة وتعميقا لرسالة السلسلة في خدمة العلم الاجماعي المصرى . فسيلاحظ القارىء أن كتاب بوتومور الذي بين أيدينا اليوم بعد أن يحدد طبيعة الطبقات الاجتماعية يركز في الفصلين الثالث والرابع على دراسة تطور البناء الطبقي في البلاد الصناعية المتقدمة بنموذجها الرأسمالي والأشتراكي . ومع أن بوتومور يؤدي هذه المهمة بكل ما عهدناه فيه من تفتح وسعة أفق وموضوعية وفكر تقدى لا يعرف التعصب ؛ إلا أن ظروف البلاد النامية – ونحن في قلبها – تستأهل وقفة تفيد من المبادىء العامة

هند بوتومور ، وتزيد عليها روية محلية خاصة تراعى الظروف الاقتصادية الاجماعية الحاصة بعالمنا الثالث على العموم، و بمجتمعنا المصرى على الحصوص للدلك كلفنا الزميل الدكتور محمد الحوهرى بكتابة مقدمة تكمل موضوع الكتاب و تمثل فى نفس الوقت إضافة ثرية الطبعة العربية من هذا الكتاب الهام ، ولذلك يبدأ الكتاب بمقدمة خاصة للترجمة العربية عن «إطار نظرى لفراسة الطبقات فى البلاد النامية ، مع إشارة خاصة للمجتمع المصرى».

. . .

هذا وقد صدرت الطبعة الأولى الأصلية لهذا الكتاب في عام ١٩٦٥ .ثم أعيد طبعه ست مرات بعد ذلك بسبب شدة الإقبال عليه . فصدرت له إعادة طبع في عام ١٩٦٦ ، و١٩٦٧ ، و ١٩٦٩ ، وطبعتان في عام ١٩٧٠ . وقد اعتمدت هذه الترجمة العربية على إعادة الطبع الصادرة عام ١٩٧٠ .

ويسعدنا أن نو كد للقارىء العربي مجدداً أن السلسلة قد النزمت في نقل هذه الكتب ـ سواء ما ظهر منها فعلا للناس أومازال في طور الإعداد ـ تقليداً جديداً في ميدان العمل السيوسيولوجي العلمي في مصر ، هو العمل الحماعي ، والذي نرجو له مزيداً من الإنتشار بين زملائنا العاملين في حقل اليحث الاجتماعي ، أملا في الوصول إلى علم اجتماع مصرى ناهض ،

. . .

أما مولف الكتاب فهو توماس يبرتون بوتومور Thomas Burton ، من علماء الإجهاع الإنجليز المعاصرين البارزين ولد عام ١٩٢٥ وحصل على درجة الليسانس والماجستير في الاقتصاد وقد قام بوتومور بعد أن أنهى دراسته مجامعة لندن بإجراء در اسات عن هو بهوس كما أجرى بعد ذلك بوصفه زميلا بمؤسسة روكفلر بعض البحوث عن موظفي الإدارة العليا في فرنسا . ثم عن في عام ١٩٥٧ بوظيفة مدرس ، ثم رقى إلى منصب أستاذ في علم الاجماع عام ١٩٥٧ بمدرسة الاقتصاد التابعة لحامعة لندن ،

وعلاوة على البحوث والدراسات المذكورة اهتم يوتومور يدراسة كارل شغل الفترة طويلة منصب سكرتير والاتحاد الدولي لعلم الاجتماع ٥.

. ومن أهم موالفاته : إ

١ -- «كارل ماركس: كتابات مختارة في علم الاجتماع والفلسفة الاجماعية ؛ (بالاشتراك مع ماكس روبل) ، لندن ١٩٥٦ .

Karl Marx, Selected Writings in Sociology and Social Philosophy.

٢ – « علم الاجتماع ، مدخل للمشكلات والمؤلفات » ، الطبعة الأولى، لندن ۱۹۷۲ ـ

Sociology, A Guide to Problems and Literature.

(وهو الكتاب الذي صدرت له ترجمة بعنوان (تمهيد في علم الاجتماع »، الكتاب الرابع في هذه السلسلة القاهرة ١٩٧٧).

٣ - ٥ كارل ماركس: الكتابات الأولى ، ، لندن ، ١٩٦٣ (مشرف على التحرير).

Karl Marx, Early Writings (editor)

Elites and Society.

٤ - ١ الصفوة والمجتمع ، ، الطبعة الأولى ، لندن ، ١٩٦٤ .

(وقد صدرت له ترجمة بعنوان : ﴿ الصفوة والمجتمع : دراسة في علم الاجتماع السياسي ، الكتاب السادس في هذه السلسلة ، القاهرة ،

. (1977

٥ – الطبقات في المجتمع الحديث، الطبعة الأولى ، لندن ، ١٩٦٥ ؛ Classes in Modern Society

(هو الكتاب الذي يخرج اليوم في ترجمته العربية) .

ورغم الأسلوب الجماعي الذي تم نقل الكتاب على أساسه إلى اللغة العربية ، إلا أن الإنجاز النهائي للترجمة قد تم بتقسيم تولت فيه الدكتورة علياء شكرى ترجمة مقدمة المؤلف والفصل الأول ، والدكتور محمد الحوهرى ترجمة الفصل الثانى ، والدكتور السيد محمد الحسبى ترجمة الفصل الثالث ، والدكتور محمد على محمد الفصل الرابع .

المترجمون

القاهرة في سيتميز ١٩٧٢

المعنافر من المويئي

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة مكتبتي الخاصة على موقع ارشيف الانترنت الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

مقدمة الترجمة العربية

نحو إطار نظرى لدراسة الطبقات في البلاد النامية مع إشارة خاصة للمجتمع المصرى

بقلم الدكتور محمد الحوهري

لعله يتضح من عنوان هذه المقدمة أنها تتخذلها محوراً يختلف عن الحور الذي تدور حوله دراسة بوتومور التي نقدم لها ترجمة فيها يلى، ولكنها مكملة إلها متعاونة معها في محاولة رسم صورة البناء الطبقي في المجتمع الحديث فدراسة بوتومور تركر على المجتمعات الصناعية الحديثة ، بنموذجها الأساسيين : الرأسمالي والاشتر اكي (أو إمايسميه بوتومور المجتمعات ذات الطراز السوفيتي). ودراستنا هذه محاولة لتبن خصوصية التطور الطبقي وسهات البناء الطبقي في مجتمعات البلاد النامية ، أو دول العالم الثالث ، إن شئنا تسمية سياسية . وسوف نضفي على كلامنا صبغة عملية تطبيقية واضحة بالإشارة إلى البناء الطبقي في المجتمع المصرى ، لتبن ملامحه العامة والاعتبارات الأساسية التي نرى الالترام المجتمع المصرى ، لتبن ملامحه العامة والاعتبارات الأساسية التي نرى الالترام الماسيا عند التصدى لدراسة هذا البناء الطبقي .

وسوف تنقسم معالجتنا إلى أربعة أقسام رئيسية : تحاول فى القسم الأول منها أن نؤكد على أهمية وضوح الأساس الأيديولوجي فى دراسة الطبقات ، والوزن الخطير الذى يلعبه هذا الالترام الأيديولوجي فى توجيه نظرة الباحث وتحديد مجال رويته . وستقودنا هذه النقطة بالضرورة إلى محاولة وزن القيمة الحقيقية للإسهام الذى قدمته النظريات الماركسية فى دراسة الطبقات ، ونسبها إلى ما تلاها من نظريات أو محاولات نظرية .

ثم نحاول فى القسم الثانى أن نتفق على تحديد واضح لأهم المفاهيم ، والمصطلحات الأساسية فى ضوء المعيار الأساسي الذى رأينا الالتزام به فى

دراسة هذا الموضوع السوسيولوجي الهام . فنتكلم عن تعريف الطبقة الاجهاعية ، ونناقش مصطلح التدرج الاجهاعي ، وكذلك الطبقات الرئيسية والفرعية ، والشرائح الاجهاعية . ونختم هذا القسم بالحانب السلبي من تعريفاننا حيث نو كد على رفض التعريفات والمفاهيم والتفسيرات الى تبدو لنا فاسدة من الناحية العلمية .

أما القسم الثالث فنحاول أن نبرز فيه خصوصية البناء الطبقى والعلاقات الطبقية فى مجتمعات البلاد النامية . حيث أوضحت جميع الدراسات الحديثة للبناء الطبقى فى البلاد النامية – على اختلاف منطلقاتها – أنه يتميز بطابع أساسى مميز هو تعدد أشكال النشاط الاقتصادى وتعدد أنساق علاقات الإنتاج ، مما يترتب عليه تعدد مكونات البناء الطبقى .

أما القسم الرابع – وهو فى الحقيقة الهدف الرئيسى لهذه الدراسة – فيختص بتحديد الحطوط العريضة للبناء الطبقى فى المجتمع المصرى. فنحدد المعيار الذى سنستخدمه فى تصنيف الطبقات فى مصر ، و تخطيط عام للطبقات الموجودة فى كل من الريف والحضر المصرى . ونناقش فى الحتام بعض التحديات الأساسية التى تواجه بحثاً كهذا ، محاولين إلقاء الضوء على بعض المشكلات التى نعتقد أنها مجب أن تستوقف الباحث المصرى فى هذا الموضوع المشائك الهام فى نفس الوقت . وقد أولينا اهتماما خاصا لموضوع الدراسة الميدانية اللازمة لتأصيل أى دراسة يراد لها أن تكون صادقة امبيريقيا .

أثبتت أحدث المناقشات في حقل علم الاجتماع المعاصر أن دارس المجتمع لا يستطيع اليوم أن يتصدى لمعالجة أى جانب من جوانب الحياة في مجتمعه دون أن يتسلح بموقف نظرى واصح بهديه ويرشده ويحفظه من الوقوع فريسة الزيف أو التضليل الذي ممكن أن توقعه فيه نظريات أو مواقف سابقة في دراسة المحتمع . وإن كان هذا الموقف العام يبدو غامضا أو مشكوكا فيه لقلة من المتخصصين في علم الاجتماع ، فإن هذا الغموض وهذا التشكك لن يلبث أن يزول إذا ما تصدينا للكلام عن موضوع الطبقات الاجتماعية . فالطبقات الاجتماعية بمفهومها العلمي ثمرة من عمرات الفكر الماركسي ، وقد كانت تلك الفكرة الماركسية باعثاً لظهور نظريات ومحاولات أخرى مقابلة كانت تلك الفكرة الماركسية باعثاً لظهور نظريات ومحاولات أخرى مقابلة على الحانب الآخر ، أعنى البورجوازي من العالم . ولذلك فإن أي محاولة جادة لتناول الطبقات لن تخرج ، إذا أمعنا فيها النظر ، عن اتخاذ أحد هذين جادة لتناول الطبقات لن تخرج ، إذا أمعنا فيها النظر ، عن اتخاذ أحد هذين الموقفين الأيديولوجين منطلقا لها . لذلك تاخص الموقف في كلمة واحدة قائلين : ون كلام الباحث عن الطبقات الاجتماعية الترام صريح منه بموقف أيدبولوجي منواء وعي ذلك أو لم يع ، وسواء رضي ذلك أم أبي .

على أن هذا الالنزام الأيديولوجي لا يظهر فقط في در اسات الطبقات الاجتماعية ، وإنما يرتبط كذلك وبنفس القدر بدر اسة الحراك الاجتماعي الاجتماعية ، كانما بمنطم در اسات الحراك الاجتماعي في العالم الغربي تحاول أن تثبت كيف أن المجتمع الرأسمالي يتبح الفرص أمام جميع أبنائه على قدم المساواة للترقي في السلم الاجتماعي . كما ينطوى كلامهم الكثير عن الحراك الاجتماعي وعن سعة انتشاره و تعدد مظاهره على الرغبة في إثبات أن ظاهرة الحراك قد حلت محل فكرة الصراع الطبقي . وكلا الهدفين يود أن يميع قضية انقسام المجتمع إلى طبقات اجتماعية واضحة ، تسود بينها علاقة استغلال انقسام المجتمع إلى طبقات اجتماعية واضحة ، تسود بينها علاقة استغلال بسبب نضارب المصالح ، وأن هذا الاستغلال يودي حتما إلى الصراع اللبي بتغير شكل البناء الطبقي .

ولا يعنى هذا الكلام أن الحراك الاجتماعي شيء لا وجود له ، بل هو على العكس – وكما أثبتت كثير من الدراسات – ظاهرة معروفة في جميع المجتمعات الإنسانية : ولكن الحلاف بين الموقفين هو على مدى هذا الحراك وعلى فاعليته ودوره الحقيق افى تغيير البناء الطبق لمجتمع معين سلميا دون صراع . فالرأى عندنا أن در اسات علم الاجتماع البورجوازى تحاول تزييف الصورة عن طريق المبالغة في تقدير مدى هذا الحراك ودوره .

_ ٢ - 7

ولعل أوضح دليل على خطورة الإسهام الماركسي في دراسة الطبقات وأصالته أن البوتومور - ما لف كتابنا هذا - عندما أراد أن يستعرض الآراء المتباينة حول طبيعة الطبقة الاجهاعية قد فعل ذلك من خلال مناقشة تفسير كارل ماركس . ذلك لأن الآراء المخالفة للنظرة الماركسية أو حيى المناقضة لها ليست في الواقع سوى رد فعل للماركسية و محاولة للرد علما بشكل أو بآخر ه

فماركس يو كد بقوة على الأساس الاقتصادى للطبقات ، كما يو كد على فكرة الصراع بينها الناشىء عن تضارب مصالحها . وقد انتبه بوتومور إلى أن « الدراسة النقدية لمفاهيم ماركس سوف تلقى الضوء على معظم المشكلات الحيوية المتصلة بطبيعة الطبقات الاجتماعية » وهو ما يو كد بوضه ح ما نقصده من أن النظرة الماركسية للطبقات تمثل أساس كل دراسة عامية لمفا الموضوع .

وكانبوتو مور واضحا في تقييمه الذي أنهى به مناقشة الآراء الماركسية و ضد الماركسية في طبيعة الطبقات الاجهاعية ، حيث يقول : «على أن الانتقادات التي وجهت إلى النظرية الماركسية ، و لآراء البديله التي عرضت ، و التي تعتمد أساساعلى تمييز ماكس فيبر ماكس فيبر ماكس فيبر المنتقد و التدرج على أساس الهيبة ؟ لا ترقى جميعها إلى أن تكون نظرية جديدة شاملة تستطيع أن تحل محل نظرية ماركس .

وإنما هي تقدم لناحصر أ—يتفاوت في درجة منهجيته—للمشكلات البارزة مثل: طبيعة التدرج الاجتماعي في المجتمعات السوفيتية (يقصد ذات الطراز السوفيتي) وما طرأ على التلرج الاجتماعي من تعديلات في المجتمعات الرأسمالية ؟ والأهمية النسبية لكل من الملكية الحاصة ؛ والانتخاب التعليمي ؛ والتباين المهني ؛ والقوة السياسية في خلق الفروق الاجتماعية والحفاظ علمها ؛ ومدى الحراك وعدم المساواة في توزيع الدخل وما يترتب على ذلك من نتائج » . (أنظر أنظر أنفصل الثاني من هذا الكتاب) .

- 4 -

على أن إتفاقنا على هذه النقطة الأساسية يدعونا إلى وقفة مع الموالف فيما يتعلق بتأكيده على وجود تقسيمات طبقية راجعة إلى عوامل غير اقتصلدية . فبقر ربو تومور في مقدمتة أن عدم المساواة بين الطبقات الاجتماعية لايمكن أن يعتبر مطابقا لعدم المساواة البشرية بوجه عام . و ذلك أن هناك أشكالا أخرى من عدم المساوة ؛ وأنواعا أخرى من الامتيازات والسيطرة ؛ علاوة على تلك من عدم المساوة ؛ وأنواعا أخرى من الامتيازات والسيطرة ؛ علاوة على تلك الأشكال الناشئة عن الفروق بين الطبقات الاجتماعية . فيمكن أن توجد في بعض المجتمعات بعض أنواع عدم المساواة الراجعة إلى فروق عنصرية ، أو لغوية ، أو دينية بين أبناء المجتمع . . ، إلخ (أنظر نهاية الفصل الأول من هذا الكتاب) .

ونحن نرى أن هذه الفروق إذا أدت إلى تقسيمات طبقية فليس ذلك إنكار لمبدأ تحددالطبقات فى ضوء نظام علاقات الإنتاج (كماسنحدد تفصيلافيابعد). ذلك أن هذه الفروق نفسها راجعة فى تحليلها النهائى إلى ظروف اقتصادية ، وإلى صراع الطبقات والفئات المختلفة للإستشمار لنفسها بامتيازات اقتصادية معينة .

وقدناقشنا هذه النقطة تفصيلا فيمايتعلق بالتفسير الاجتماعي للفرو ق العنصريه وأو ضحنا أن طائفة غير قليلة من المفكرين ترجع فكرة النفرقة العنصرية إلى (م ٢ – الطبقات الاجتماعية) عوامل تاريخية واجماعية نشأت عن هجرة أجناس واستقرارها أو إغتصابها لبلاد تسكنها أجناس أخرى . فالذي يحدث عادة أن الجنس الذي يتولى الحكم فيها ويفوص سلطانه على سكانها الأصليين بحتكر لنفسه أسباب التقدم الحضاري ويحرم منها الأفوام المغلوبة على أمرها بكافة القيود التي يغلها بها ، ومن ثم تتحسن وتنقدم الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعنصر القاهر في الوقت الذي يتردى فيه السكان الأصليون في الحضيض . والكلام الذي يقال عن تفسير الفروق العنصرية يمكن أن يقال عن تفسير الفروق العنصرية أو اللغوية وغيرها (١)

- £ -

بعد الاتفاق على هذه المقدمات الأساسية التي لابد منها قبل الدخول في تقديم الاطار النظرى المقدّح ؛ ننتقل إلى تحديد المفاهيم الأساسية تى دراسة هذا الموضوع ، وذلك على النحو التالى : -

١ ــ الطبقة الاجتماعية :

الطبقة هي جماعة من الناس تمال أحد المكونات الأساسية للبناء الاجتماعي لمجتمع طبقي .ويرجع الفضل إلى الماركسية اللينينية في وضع نظرية علمية عن المطبقات والصراع الطبقى .و تمثل هذه النظرية إحدى الدعائم الأساسية لصرح النظرية الماركسية . ويعرف لينين الطبقة قائلا : « الطبقات عبارة عن جماعات من الناس كبيرة العدد تتميز عن بعضها تبعا لموقعها في أحد أنساق الإنتاج الاجتماعي التاريخية ، وتبعا لعلاقة كل منها بوسائل الإنتاج (هي علاقة يمكن التعبير عنها وصياغتها في قوانين محددة و اضحة) ، وتبعا لدووها في التنظيم الاجتماعي للعمل و بالتالي تبعاً لنوع حصولها على نصيبها من ثروة المجتمع و حجم نصيبها هذا

⁽۱) قدمنا مناقشة مفصلة لمشكلة الأقليات العنصرية واللغوية والدينية وغيرها في مقال سابق أنظر : محمد الجوهري ، وعلم الاجتماع ومشكلات الأقليات ، مقال بمجلة الفكر المعاصرة ، عدد خاص عن التميز العنصري ، أبريل ١٩٧١ ، ص ص ٣٣ – ٢٨ -

فالطبقات عبارة عن جماعات من الناس تستطيع إحداها استغلال عمل الأخرى تبعاً لتباين موقع كل منها في نسق الاقتصاد القائم في المجتمع ٢٥٥) -

ولذلك يجب عند تحديد ملامح أى طبقة من الطبقات أخذ كل تلك السيات فى الاعتبار فى ترابطها معاً وفى تبعية بعضها لبعض . وإن كان من أهم تلك المحكات جميعاً : موقعها من وسائل الإنتاج الهامة ، أى ما تملكه من وسائل الإنتاج هذه . فالوضع الاقتصادى لأى طبقة من الطبقات يرجع فى المقام الأول إلى علاقة تلك الطبقة بوسائل الإنتاج الهامة فى المجتمع ، وهذا الوضع الاقتصادى هو الذى يحدد نصيب تلك الطبقة من السلطة السياسية .

هذا وقد استطاع بعض المؤرخين وعلماء الاقتصاد البورجو ازيين السابقين على ماركس التوصل إلى إدراك وجود الطبقات ووجود الصراع الطبقى ولكنهم لم يقدموا مع ذلك أى تفسير علمى لطبيعة الطبقة ، ولا لكيفية تكوين الطبقات تاريخياً في كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي وأشكال الإنتاج المختلفة ، ولا لمستقبل تلك الطبقات . وقد كان توضيح تلك الأمور جيعاً من أعظم الإنجازات العلمية التي قدمها كارل ماركس ، وقد لخصه في الكلمات القليلة التالية :

ه أن الحديد الذي أنيت به هو أني أثبت :

١ -- أن وجود الطبقات يرتبط بمراحل معينة من م احل النطور التاريخي الإنتاج .

٢ ــ أن الصراع الطبقى سوف يؤدى حمّا إلى قيام ديكتاتورية البروليتاريا.

٣ ــ وأن هذه الديكتاتورية نفسها لن تكون سوى مرحلة إنتقال تمهد
 للقضاء على جميع الطبقات وخلق مجتمع لا طبقى(٣) »

⁽٢) لينين ، الأعمال الكاملة ، الطبعة الألمانية ، المجلد ٢٩ صفحة ١٠ .

⁽٣) ماركس / إنجلز، المختارات، الطبعة الألمانية، المجلد ٢٨ صفحة ٥٠٨ .

معنى هذا إذن أن الطبقات والصراع قد قامت في ظل ظروف تاريخية معينة . وأنه كانت هناك – بالتالى – بعض مراحل التاريخ الإنساني التي لم يعرف المجتمع فيها طبقات . فأولى التكوينات الاجتماعية – أو المجتمع البدائي الأول – كان مجتمع لاطبقياً . حيث قام هذا المجتمع على أساس الملكية المشتركة نوسائل الإنتاج ، واشتراك كافة أبناء المحتمع في أداء الأعمل المطلوبة على قدم المساواة في ثم تطورت القوى الإنتاجية للمجتمع ، ومن خلال ذلك استطاعت القوة العاملة البشرية أن تنتج أكثر مما تحتاج إليه لتقيم أو دها و تشبع المحد الأدنى لوجودها الإنساني . ومن خلال تملك بعض الأفراد لفائض الإنتاج هذا ظهرت الملكية الحاصة لوسائل الإنتاج ، وظهر معها استغلال الإنتاج هذا ظهرت الملكية الحاصة لوسائل الإنتاج ، وظهر معها استغلال الإنسان للإنسان . لذلك ممتغلين ومستغلين (بفتح الغين الأخيرة) ، إلى طبقات عسيطرة اقتصادياً وسياسياً وأخرى مقهورة اقتصادياً وسياسياً أمر مرتبط بيوفر ظروف تاريخية معينة ومحددة .وهي ظروف مرتبطة بلورها بميدان بتوفر ظروف تاريخية معينة ومحددة .وهي ظروف مرتبطة بلورها بميدان بتوفر ظروف تاريخية معينة ومحددة .وهي ظروف مرتبطة بلورها بميدان

٢ – الطبقات والندرج الاجتماعي :

ولقد تأيدت النظرية الماركسية اللينينية في الطبقات في المساضى والحاضر مراراً من واقع التطورات التي طرأت على البلاد الرأسمالية والدليل على ذلك الصراعات الطبقية الكبرى التي شهدتها بعض البلاد الرأسمالية مثل: الولايات المتحدة الأمريكية ، وفرنسا ، وإيطاليا ، وألمسانيا الغربية ، وتلك الشواهد نفسها هي التي تدحض النظريات والبرامج العديدة التي قدمها المفكرون البورجوازيون والاشتراكيون اليمينيون . فيزعم البعض على سبيل لمثال أن الطبقات والصراع الطبقي لا وجود له إلا في مرحلة ما قبل الاحتكار في المجتمع الرأسمالي . ومن شأن تطور الرأسمالية وازدهارها أن يؤدي إلى تضبيق الشقة بين الطبقات ويرسم هؤلاء المفكرون خططاً للبناء الطبقي لنلك المجتمعات يضم

شرائح عديدة ويشير إلى حراك متعدد ومتنوع مما سنشير إلى طرف منه فيا بعد . ويزعم مفكرون أيديو لوجيون آخرون أن هناك طبقات فعلا ، ولكن الأساس الذى تقوم عليه تلك الطبقات ليس هو ملكية وسائل الإنتاج ، وإنما نصيب كل طبقة من السلطة السياسية في المجتمع .

وقد كان بعض المشتغلين بعلم الاجتماع أكثر سداجة منهذا إذ حاولوا استبدال مفهوم الطبقات الاجتماعية بمفاهيم أخرى مصطنعة كالندرج الاجتماعى وما إلى ذلك . ولكننا نجد أنه لم يعد من بين علماء الاجتماع اليوم من ينكر وجود الطبقات الاجتماعية أو وجود الصراع بينها . وتلخص كلمات جورج حور فيتش الموقف الراهن لعلم الاجتماع من هذه المشكلة على النحو التالى :

كان إبراز ماركس والماركسية لمشكلة الطبقات الاجهاعية قد مهد له سان سيمونو أتباعه، وبرودون تمهيدا قوياً .وصدرت في هذا الموضوع مؤلفت ضخمة ، ماركسية وغير ماركسية .واشتغل بهذه المسألة الكثيرون من رجال الاجهاع والاقتصاد والتاريخ ذوى نزعات مختلفة . وقليل جداً من المولفين هم الذين أنكروا وجود الطبقات الاجهاعية في المجتمع المعاصر أو وجود الصراع بين هذه الطبقات . ثم أن مثل هذا الموقف من جههم يصعب جداً التمسك به في الوقت الحاضر ، ما دامت الحقيقة ظاهرة للعيان (؛) .

والملاحظ أن كل الانتقادات وكل الهجوم الذى وجهه الايديولوجيون البورجوازيون يركز على أهم عامل أفي قيام وتطور واندحار الطبقات ، ألا وهو ملكية وسائل الإنتاج . والهدف من ذلك واضح يطبيعة الحال كل الوضوح ، وهو إعاقة إلوعى بتلك الظروف والملابسات الهامة للبناء الطبقى في أى مجتمع .

⁽٤) جورفيتش ، در اسات في الطبقات ۗ إلاجتماعية ، ترجمة الحمد رضا ، القاهرة، الهيئة العامة لذ . ب ؟ ١٩٧٢ ، ص ٦ .

٣ ــ مفهوم الندرجالاجهاعي البورجوازي وقضية الوعي الطبقي :

وقد كان العالم الألماني تيودور جابحر Theodor Geiger كل الحباعية على لويد وارنر L. Warner في محاولة طمس مفهوم الطبقات الاجباعية وتشويه . فاستبدله مثل وارنر بمفهوم التدرج الاجباعي الذي يقسم المجتمع إلى شرائح اجباعية وليس إلى طبقات . واستبدل مفهوم الأيديولوجية والوعي الطبقي يمفهوم « العقلية » Mentality . وأرضح في الخطوة التالية على ذلك أن الشرائح الاجباعية قابلة للدراسة الإحصائية على خلاف الطبقات. ولنا أن نتساءل مع جورفيتش عن إمكانية وجود إرتباط بين مثل هذه التقديرات الإحصائية وانعكاسها في صورة « عقلية » شريحة معينة ؟ » هذه التقديرات الإحصائية و انعكاسها في صورة « عقلية » شريحة معينة ؟ » وعضى جابحر في كتابه « المجتمع القائم على الطبقات في مراحل الامتزاج » وعضى جابحر في كتابه « المجتمع القائم على الطبقات في مراحل الامتزاج » موضوعي حقيقي الطبقة الاجباعية لا يجوز اعتبارشيء خلاف السنوالحنس موضوعي حقيقي الطبقة الاجباعية لا يجوز اعتبارشيء خلاف السنوالحنس والحرفة والثروة والمسكن والتربية . و بهذه الطريقة ناتهي إلى مفهوم اجباعي والحرثية والمؤثية الكلية ، بل وحتى الطبقة أكيد المفعول من حيث تحليل الأبنية الكلية ، بل وحتى الطبقية أكيد المفعول من حيث تحليل الأبنية الكلية ، بل وحتى الطبقية أكيد المفعول من حيث تحليل الأبنية الكلية ، بل وحتى الطبقية الكية ، بل وحتى

أما تعريف جامجر للوعى الطبقى ، أو و العقلية ، كما يسميه فهو تعريف ذانى تراه زائفاً كل الزيف ولا ينهض على أى أساس موضوعى . فهذا الوعى هو وعى كل إنسان فرد بوضعه الاجتماعى الخاص . وقد كتب جامجر فى هذا يقول : و نقصدبالطبقة فئة من أفراد المجتمع يمكن تحديد مركزها الاجتماعى ببعص المعايير الخارجية المشتركة ، ويتفاعل الأشخاص الذين ينتمون إلى مثل هذه الفئات بأحوالهم ومظهرهم وطرائق سلوكهم ،

بعد هذا يمكن أن تتوقع بسهولة النتيجةالتي يخلص إليها جايجر وهيأن عظربة الطبقات التي أقامها ماركس قدائقضي أوانها لأن جميع الطبقات أصبحت

⁽ه) جورنيتش ؛ المرجع السابق ، صفحة ٩ .

متقاربة بعضها من بعض ، ومتعاونة بعد أن تحولت إلى فئات اجتماعية أو شرائح طبقية . فجايجر يحاول فى الواقع أن يقدم بديلا نظرياً للموقف الماركميي ، ولكنه يتصف بالذاتية والقصور الواضحين .

و ترتيباً على ذلك لا يسعنا إلا أن نرفض فى خطة كهذه جميع محاولات التصنيف التي تحاول تقسيم الناس إلى فئات (من واقع الإحصائيات أساساً ودون القيام بأى تحليل اجتماعي و دراسة ميدانية ، واستقصاءات تاريخية) . فهذه الفئات يمكن أن تكون خمس فئات أو ثلاثين أو خمسين فئة . ويمكن أن تعتمد على معيارين أو ثلاثة معايير (بل وثلاثين معياراً !) . فهذه المحاولات هي الأخرى جهود تبذل لتقديم هزيل للنظرية الماركسية في الطبقات والصراع الطبقي .

٤ -- الطبقات الرئيسية والطبقات الفرعية :

إلا أننا نجد أن كثيرين من الكتاب ، ومنهم للأسف نفر غير قليل من رجال الاجتماع ، قد تأثروا في كتاباتهم عن الطبقات بالصورة العامية Vulgar للماركسية . فتصوروا أن الماركسية لاتعرف سوى تقسيم المجتمع إلى طبقتين متصارعتين ، بل ذهب بعضهم إلى أن الماركسية لاتعرف سوى طبقتي البورجوازية والبروليتاريا . والملك نود أن نوكد هنا أن الفهم الماركسي للبناء الطبقي لمجتمع من المجتمعات لايتجاهل وجود طبقات فرعية إلى جانب الطبقات الرئيسية . وهذه الطبقات تتفاوت حجما وعدداً ويتباين دورها تبعا لمرحلة النطور الاجتماعي التي يمر بها المجتمع ، والدور الذي يلعبه الوعي الطبقي للطبقات القائمة فعلا وغير ذلك من العوامل العديدة المتنوعة ،

هناك إذن طبقات رئيسية وطبقات فرعية . ونجد أن أشكال الملكية الخاصة لأهم وسائل الإنتاج السائدة فى كل نظام من النظم الاجماعية المتتابعة تاريخياً هي التى تحدد طبيعة وشكل الطبقات الرئيسية الموجودة فى ذلك المجتمع، فنجد مثلا فى المجتمع العبودى أن الطبقتين الرئيسيتين كانتا السادة والعبيد،

وفى المجتمع الإقطاعي السادة الإقطاعيون وأرقاء الأرض (الأقنان)، وفى المجتمع الرأسمالي الرأسماليون (أو البورجوازية) والبروليتاريا .

أما الطبقات الفرعية فتقوم على أسس أخرى من طبيعة ثانوية . فنجد من أمثلة تلك الطبقات الفرعية ملاك الأرض أو الفلاحين فى ظل المجتمع الرأسمالى . و يمكن أن نقول عن تلك الطبقات بصفة عامة أنها تمثل إما رواسب طبقات رئيسية عفاً عليها الزمن ، أو خمائر لطبقات رئيسية سوف تتضح ملامحها ومشخصاتها فى المستقبل .

ومن الممكن أن تنقسم كل طبقة فى داخلها إلى طبقات أو أقسام فرعية. وقد أوضحت دراسات ماركس التاريخية من قبل أن البورجوازية نفسها تنقسم إلى عدة طبقات أو «طبقات فرعية » أو «أقسام »:

« بورجوازية صناعية ، و مالية ، وتجارية ، وهي تقابل الأنواع الثلاثة لمرأس المال التي ورد وصف النزاع القائم بينها في الحزء الثالث من كتاب وأس المال . ويتدعم هذا الموقف بظهور جهاعة خاصة من المديرين الإداريين الإجراء ، وهم الأعضاء التنفيذيون للسلطة الآمرة التي يتمتع بها أصحاب العمل في المصنع (٦) » .

ه ــ الشرائح الاجتماعية :

ويوجد فى كل مجتمع علاوة على الطبقات الرثيسية والطبقات الفرعية شرائح أو فئات اجماعية . (أنظر مادة شريحة اجماعية ، فى قاموس علم الاجماع الماركسي) . وهذه الشرائح أو الفئات عبارة عن جماعات من الناس تتميز عن الطبقات من حيث أنه لانجمعها علاقة موحدة بوسائل الإنتاج وأن أفرادها ينتمون إلى طبقات مختلفة . ونظراً لتردد مفهوم الشريحة الاجماعية عبد الاجماع البورجوازى ، وخشية الظن بأن علم الاجماع المبورجوازى هذا المفهوم ، وأن علم الاجماع المبورجوازى هذا المفهوم ، وأن أن نتناوله فما يلى بشيء من التحديد . •

⁽٦) جورفيتش ، المرجع السابق ، ص ٥٠ .

تمثل الشرائح الاجماعية أحد جوانب التباين البنائى لمجتمع من المجتمعات، ويستخدم مفهوم الشريحة في علم الاجتماع البورجوازى للدلالة على كل شكل ممكن من أشكال التقسيم الاجتماعي. فيشير مصطلح «شريحة اجتماعية » إلى جماعات من الناس بتميز أفرادها يبعض السمات المشتركة ككمية الدخل، أو المستوى التعايمي، أو الديانة أو مكانها في سلم الهيبة الاجتماعية داخل المجتمع.

ومن أشهر التقسيات إلى شرائح فى علم الاجتماع البورجوازى ذلك النموذج السداسى المأخوذ من علم الاجتماع الأمريكي ، الذى بقسم المجتمع إلى الطبقات الست الآتية :

- ١ الطبقة العليا الكبيرة.
 - ٢ الطبقة العلبا الدنيا .
- ٣ -- الطبقة الوسطى الكبيرة.
 - ٤ الطبقة الوسطى الدنيا .
 - ٥ ــ الطبقة الدنيا الكبيرة .
 - ٦ الطبقة الدنيا الدنيا.

والمحلث الأسامي في هذا التقسيم هو الهيبة المهنية لكلفئة من تلك الفئات.

والملاحظ على هذا التقسيم وأمثاله أنه يقف عند الأعراض الاجتماعية الظاهرية وعند الانطباع الذاتى عن التكوين والدور الطبقى. ثم هو يفتقر إلى كل أساس سوسيولوجى ، ولايخدم سوى أغراض أيديولوجية معينة معينة عددة ومعروفة ، ألاوهو طمس فكرة الصراع الطبقى.

أما في علم الاجتماع الماركسي اللينيني فيستخدم مصطلح شريحة اجتماعية للدلانة على بعض المجموعات المكونة للبناء الاجتماعي لمجتمع من المجتمعات، ولكن تكوينها الطبقي ليس واحداً أو متجانساً . ولللك يميز علم الاجتماع الماركسي اللينيني بن الشرائح التالية :

أو لا ــ الشر اثبع السكانية ، وهي تلك القطاعات السكانية التي تتميز ببعض العناصر الديموجر افية المشتركة (من هذا مثلا : الشباب ، النساء . إلخ) .

آ ثانیا – الشرائح الاقتصادیة و الاجهاعیة، و هی تلك الحماعات الی تتمیز
 بالاضطلاع بوظیفة مشتركة فی عملیة الإنتاج الاجهاعی (كشریحة المثقفین ،
 والموظفین و ما إلى ذلك) ،

[فالشر ائح بهذا المفهوم عبارة عن تجمعات داخل طبقات معينة قائمة فعلا، ولكن حجمها يتجاو زحدود تلك الطبقة . و من الممكن أن ينتمى أبناء شريحة معينة إلى طبقات مختلفة ؛ أى أن علاقتهم بوسائل الإنتاج ليست واحدة . وهذه الشر ائح لاتلعب دوراً مستقلا في الصراع الطبقى الدائر في المجتمع ، ولاتكون لها أى فاعلية إلا بالتعاون مع الطبقات الرئيسية الموجودة في المجتمع .

وسنشير فيا يلى بكلمة سريعة إلى شريحة المثقفين ، وسوف يرد الكالام فى مكان آخر من هذه الدراسة عن شريحة الموظفين باعتبارها تحديداً يواجه دارسى البناء الطبقى للمجتمع المصرى ،

شريحة المثقفين :

لعل المنقفين يمثاون أهم شريحة اجهاعية في النظام الرأسمالي وفي المجتمع الاشتراكي على السواء. فتكويتهم الاجهاعي ليس متجانسا في أي من تلك النظم الاجتماعية . فنجد في المجتمع الرأسمالي أن بعض قطاعات المثقفين ينتمون إلى الطبقة الوسطى ، أو حتى إلى الطبقة البورجوازية (الرأحمالية): أما الغالبية العظمي من المثقفين فتنتمي من الناحية الاقتصادية الاجتماعية إلى طبقة البروليتاريا بالفعل . ويرجع الاستقلال النسبي للطبقة المثقفة إلى محدودية انشار الثقافة نفسها وإلى غير ذلك من العوامل الخاصة ذات الطبيعة الاجتماعية والتاريخية .

و عمثل المثقفون جماعة اجتماعية خاصة فى المجتمع الذى قطع شوطاً بعيداً على طريق الاشتراكية ، وينتمى أبناؤها - من الناحية الطبقة

العاملة ، أو إلى الفلاحين التعاونيين أو إلى غيرهما من التكوينات الاقتصادية الاجتماعية .

وسوف بحدث في خلال عملية الثورة العلمية التكنولوجية وانتشارونمو العلاقات الاشتراكية أن تطرأ تغيرات على البناء الاجتماعي للمجتمع الاشتراكي ، فسوف تتقارب الشرائح للختلفة الموجودة داخل الطبقات . ومع القضاء على الفروق بين الشرائح المختلفة سيحدث مزيد من التقارب بين المصالح المتباينة .

٦ – استخلا صات و مو اقف أساسية :

إذا أتفقنا على جميع تلك المفاهيم الأساسية وأردنا تحديد إطارنا النظرى تحديداً أكثر دقة وأشد وضوحاً فلابد لنا من أن نو كد بالإشارة إلى بعض التعريفات السلبية أو العناصر التي يجب أن نحذر من الوقوع فيها عند الاشتغال بالموضوع. ونوجز هذه المواقف الأساسية في ثلاث نقط على النحو التالى:

(أ) رفض المعايير الذاتية :

أول ما يترتب على تعريفنا السابق و فض جميع تعريفات الطبقة (أو فثات التدرج الاجتماعي) التى تتخذ المعايير الذاتية أساساً لتحديدتلك الطبقات ، وهو إنجاه شائع في علم الاجتماع الأمريكي بتياره البورجو ازى الرئيسي (ومع اعترافنا بمحاولات اليسار الحديد التخفيف من خطل هذا الموقف). فأبرز النقاط التي توكدها تعريفاتنا الالتزام بأسس ومعايير موضوعية واضحة في تحديد الطبقات الرئيسية كانت أم فرعية .

(ب)رفض التفسير الوظيفي :

تم أن القول بوجود مراتب داخل السلم الاجتماعي (طبقات أو شرائع غير ذلك) لا تعنى إطلاقا أن هذه الاختلافات مقبولة ومعترف بها من المجتمع و لعل النظرة الوظيفية هي أبرز الاتجاهات التي تحاول تبرير الوضع القائم للتدرج الاجتماعي . وقد عبر كنجزلي دافيزو مور عن عناصر هذه النظرية بشكل موجر وو اضع على النحو التالى :

و إنطلاقا من القضية التي تذهب إلى استحالة وجود مجتمع لاطبقي أو غير متدرج ، سنحاول تقديم تفسير وظيفي للضرورة العامة التي يفرضها التدرج في أي نسق اجتماعي . . . أما الضرورة الوظيفية التي تفسر الوجود العام للتدرج فتمثل المطلب الذي يو اجه أي مجتمع يحاول تحديد وضع الأفراد داخل البناء الاجتماعي . وعلى ذلك تصبح عدم المساواة الاجتماعية إجراءاً لاشعوريا من خلاله تضمن المجتمعات أن يشغل الأو ضاع الاجتماعية لهامة أشخاص على درجة عالية من الكفاهة والتأهيل » .

وقد أشار بو ترمور Bottomore في تعليقه على هذا الآنجاه في تفسير النموج الإجتماعي إلى أنه يذهب إلى أن التدرج ظاهرة عامة ، بينما لا يمكن المسلم تماماً بأن كل مجتمع من المحتمعات يتضمن نسقاً محددا من المراتب والمكافات المحددة . ويزعم أيضاً أن المجتمع يستطيع أن محدد بدقة طبيعية « الأوضاع الاجتماعية الهامة » وو الأشخاص الأكفاء » ، وأن هذين الطرفين مستقلان تماماً – في كل المجتمعات – عن « جماعات المصالح » . و فضلا عن خلك فإن قضايا هذه النظرية قد صيغت في ضوء تدرج الأفراد و ترتيبهم ترتيبا طبقياً. ومعنى ذلك أن هذه النظرية لاتستطيع تفسير وجو دالحماعات الاجتماعية المحددة تحديداً و اضحاً. وما يقال عن هذه الحماعات يقل أيضا عن جماعات المكانة ، وجماعات الصفوة ، و الطبقات . بالإضافة إلى ذلك كله لم تضع المكانة ، وجماعات الصفوة ، و الطبقات . بالإضافة إلى ذلك كله لم تضع النظرية في اعتبارها وجود أشكال مختلفة للتدرج الاجتماعي و التغييرات المختلفة التي تطرأ على هذه الأشكال ، وأخيراً تجاهلت النظرية تماما دور القوة في إقامة وتدعيم أنساق التدرج ، مما كان سببا في إغفالها للعلاقة بين التدرج الاجتماعي و المراع السياسي .

و يستطرد بو تو مور في تعليقه الممتازعلى النظرية الوظيفية في تفسير التدرج الاجتماعي قائلا: وإذا كانت النظرية الماركسية قد عكست بوضوح طاع الصراعات الاجتماعية والسياسية في أور با خلال القرن التاسع عشر، وإن لمظرية

الوظيفية قد عكست بنفس اللبرجة من الوضوح سالموقف الاجماعي في الولايات المتحلة الأمريكية ، حيث لا نجد حركة سياسية للطبقة العاملة ولا أيدبولوجية مستقرة خاصة بها ، في الوقت الذي يسود فيه تلبرج اجماعي يتخد شكل نسق منظم قائم على جماعات المكانة ، نلك الجماعات التي ترتبط فيها العضوية بقدرات الأفراد . وإذا كانت النظرية الماركسية تو كد على عنصر الصراع بين الجمعات الكبيرة المستقرة والعواطف المجتمعية القوية ، فإن النظرية الوظيفية قد أكدت الوظيفة التكاملية للمتدرج الاجماعي القائمة على جدارة الفرد ومكافآته . وتشبه النظرية الأحيرة في كثير من عناصرها نظرية دور كايم في تقسيم العمل ، وحاصة إذا ما استبعدنا الاعتبارات الني أشار إنها دور كايم عند مناقشته للأشكال الشاذة من تقسيم العمل (٧).

(ج) رفض المهنة كمعيار أساسي للنصنيف الطبقي :

. لا يمكن فى مجتمع اليوم اعتبار المهنة معيارا لتصنيف الطبقات . وقد وجهت إلى ذلك الاتجاه انتقادات عديدة من وجهات نظر مخنافة ، نوجز فيا يلى بعضا من انتقادات جورفيتش لها :

١ - أن تقسيم العمل الإجتماعي، وخاصة التقسيم إلى مهن ، ليس هو السبب في تكدس النروات ، وإنما هو المترتب عليها . ومن ثم فإن الطبقات الاجتماعية هي التي تدفع إلى اختيار المهنة . وليس العكس هو الصحيح .

٢ - أن الاستعداد المهنى ليس وراثيا ، طالما أنه لا يرتبط بالتروة ولا بوسائل الإنتاج .

٣ - يتماول بعض أصحاب هذا الاتجاه المهن أحيانا بمعناها الضيق ، أى باعتبار ها جماعة حقيقية ملموسة ، وأحيانا بمعنى شديد الاتساع باعتبار ها فشقمهنية

 ⁽٧) أنظر بو تومور ، تمهيد في علم الاجتماع ، ترجمة الدكرتر ، محمد الجوهري وعلياه شكري و محمد على محمد والسيد محمد الحسيني ، دار الكتب الجامعية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ٢٠٠ ، ص ٢٩٥ - ٢٠١ ، خاصة ص ٣٠٠

وجذه الكيفية وحدها يستطيع أن ينتقل من المهنة إلى الطبقة . ولكن أمثال هو لاء الدراسين (والإشارة هنا بالذات إلى العالم الألماني شموللر Schmoller) يجدون أنفسهم أمام عناصر شديدة التنافر . فهذه على سبيل المثال مجموعة أو فئة من الأشخاص « لامهنة لهم » ولنقل إنهم « العاطلون » أو « المتكاسلون » الذين ذكرهم سان سيمون Saint – Simon قد يكونون من المتشردين أو الدين ذكرهم سان سيمون أو المتقاعدين ، أو أصحاب الملايين ، أو أصحاب الملايين ، أو ملك الأراضي . فهل حقا يشكل هو لاء معاً طبقة اجماعية واحدة ؟ إذ قبلنا مثل هذه الفكرة ، كان من اللازم بالمثل تكوين طبقة خاصة بالمهن الحرة ، مثل هذه الفكرة ، كان من اللازم بالمثل تكوين طبقة خاصة بالمهن الحرة ، تضم المعلمين والمقضاة والأطباء والمجامين دون مراعاة لمركزهم الفعلى.

٤ - يقول البعض فى الرد على هذا الانجاه أنه ليس هناك ثمة تدرج فى ضرورة وأهمية المهن المختلفة . لأن كل المهن ضرورية وعلى قدم المساواة ، بغض النظر عما تدره من ربح وعن المكانة التي تشغلها فى المجتمع . هذا التدرج لا يصدر إذن عن المهن نفسها ، وإنما هو أثر لانهائها إلى طبقات مختلفة ، أى مجموعات مرتبة فى تنظيم متدرج (^) .

- 0 -

إذا كنا نتفق على أن الإقتصاد – متمثلا فى نسق علاقات الإنتاج – هو العامل الأساسى فى تحديد البناء الاجتماعى لأى مجتمع من المحتمعات ، فلابد أن بترتب على ذلك أن تعدد أبماط النشاط الاقتصادى وتعدد نظم علاقات الإنتاج سوف يودى حمّا إلى تنوع البناء الطبقى بشكل خاص متميز . وتختلف الصورة من مجتمع لآخر تبعا لمدى تنوع وتعقد خريطة علاقات الإنتاج فى ذلك المحتمع .

وهذا هو بالضبط الوضع بالنسبة للبناء الطبقى فى البلاد النامية . فهذه البلاد - بحكم تعريفها - لم تتجاوز بعد أشكال الإنتاج القديمة ، ولم تصل بعد

 ⁽٨) انظر : جورفيتش ، المرجع السابق ص ١١٤ .

إلى مرحلة النمو الرأسمالى : ولذلك تتنوع مكونات البناء الطبقى فى تلك [البلاد تبعا لتنوع أشكال الإنتاج الموجودة .

وقد حدد فولكوفا A.P. Volkova ربوسبيلوفا N.G. Pocpelova كتابهما عن و الهيكل الاجتماعي الإقتصادي للسكان في البلاد النامية و (٩) و الهيكل الإجتماعي للبلاد النامية . وأوضعا أن البناء الطبقي للبلاد النامية أي يضم بعض طبقات و فئات المجتمع الرأسمالي العصري كالبورجوازية ، والبروليتاريا الصناعية (في قطاعات الصناعة والتشييد، والنقل والمواصلات ، والزراعة)، والفئات المتوسطة التي ظهرت نتيجة لنطور الرأسمالية و كعامل مساعد على تطورها و و تضم قسما كبيرا من المشتغلين بالإدارة ، والمثقفين، والضباط . الخ) ،

كما يضم البناء الطبقى للبلاد النامية بعض طبقات وفئات اجتماعية راجعة الى نظم ما قبل الرأسمالية . ومن هذه : طبقة الإقطاعيين، والفلاحبز المعدمين وبعض التكوينات القبلية المنتمية إلى الاقتصاد البدائي :

وعلاوة على هذه الطبقات والفئات الطبقية الواضحة الانتماء تعرف البلاد النامية طبقات وفئات اجتماعية من نتاج مرحلة انتقال النشاط الاقتصادى من ما قبل الرأسمالية إلى الرأسمالية . ويكمن أساس هذه الطبقات في الإنتاج الصغير والبورجو ازى الصغير . فهذه الفئات تتميز بحكم وضعها بطابح وسيط (١٠)

وتنتظم البلاد النامية على هيئة متصل Continum يبدأ من أكثر الدول , النامية تخلفا ، وبالتالى أقربها إنى الأشكال الاقتصادية القديمة ، حتى أكثرها تقدما ، وبالتالى أقربها إلى الأشكال الاقتصادية الرأسمالية . ومن الطبيعي أن

⁽٩) أنظر عرضا مفصلا لهذا الكتاب « الهيكل الاجتماعي الاقتصادي السكان في البلاد النامية ، بقلم الدكتوو محمد رضا العدل ، مقال غير منشور على الآلة الناسخة .

⁽١٠) أنظر المرجع السابق ، صفحة ٢ . وقد حلل المؤلف في عرضه بالتفصيل طبقات البورجوازية الوطنية (بأنواعها : الصناعية ، والزراعية ، والتجارية ، والبير وقراطية) والبروليتاريا ، والفلاحين الفقراء ، والحرفيين والبورجوازية الصغيرة ص ص ٢ ـ ٢ .

أغلبية البلاد النامية في وسط هذا المتصل، فيقل عدد البلاد كلما اتجهنا إلى أحاء القطبين. وهذا أمر منطقي فالبلد الشديد التخلف والواقع على نهاية المتصل من ناحية يكون أقرب إلى البلاد المتخلفة و «البدائية ، منه إلى البلاد النامية. ونفس الكلام يصدق بالنسبة للبلاد الشديدة التقدم —نسبياً للبلاد النامية — والواقع على نهاية المتصل من الناحية الأخرى ؛ تكون أقرب إلى البلاد الصناعية الرأسمالية أو الإشتر اكية منها إلى البلاد النامية (١١).

و نحن هنا فى مصر ننتمى إلى الفئة الغالبة من تلك البلاد، فلا نحن بشديلك التخلف، ولا نحن قطعنا بعد شوطاً على طريق التنمية يومملنا للخروج من فئة البلاد النامية .

ولكن الملاحظة الهامة بالنسبة للبناء الطبقى فى تلك الغالبة العظمى من البلاد النامة أنها تتميز بنوع من التوازن القائم بين محتلف أشكال الإنتاج. يحيث لا يمكن أن نحدد أغلبية نظام معين من نظم الإنتاج على بقية النظم فى تلك المجتمعات التى يتحدث عنها.

ويترتب على هذه الملاحظة الهامة نتيجة على نفس القدر من الأهمية. وقد أوضح كلير (١٢) النتيجة التي توصلنا إليها مستقلين في در استنا السابقة عن البناء الطبقي في مصر، (١٣) وهي أنه يتعذر بالنسبة لهذه البلاد تحديد طبةات

⁽١١) قدم ويتشارد بير ندت محاولة لتصنيف البلاد النامية تصنيفاً شاملا متكاملا و فقاً لمحكات متنوعة ، أنظر :

Richard Behrendt, Soziale Strategie für Enrlwicklungslander, Entwurf einer Entwicklungssoziologie, S. Fischer Verag, Frankfürt, 1964, pp. 59-63.

⁽۱۲) قدم الدكتور جمال مجدى حسنين ءرضاً لكتاب كلير « تحليل التركيب الاقتصادى والاجتماعى لدول الدنم الثالث ٤ .قدل غير منشور على الآلة الناسخة ، القاهرة ١٩٧٣ . الكتاب مترجم من اليولندية إلى الروسية)

⁽۱۳) أنظر محمد الجوهرى : «منهج في در اسة بناء المجتمع المصرى »، مقال بمجلة الكاتب ، عدد أغسطس ۱۹۷۲ ، ص ۶۹ .

رثبسية وأخرى ثانوية . وهذا كلام منطقى واضح ، فوجود طبقات رئيسية يرتبط بسيطرة نظام معين من الإنتاج عن هيكل البناء الاقتصادى . ولما كانت هذه البلاد لا تعرف سيطرة نظام معين من نظم الإنتاح ، فهى بالتالى لا تعرف طبقات رئيسية .

ويرتب كلير نتيجة هامة على رفض منطق تقسيم مجتمعات البلاد النامية إلى طبقات رئيسية وأخرى ثانوية ، وهي أننا سنضطر إزاء هذا إلى محاولة تقييم دور كل طبقة على حدة ، بالتساوى وفي ضوء معطيات الواقع الحي والتجربة التي تعيشها تلك المجتمعات . وبذلك لا يمكننا أن ننقل بشكل آلى أعمى التجربة الطبقية في بلاد أوروبا وأمريكا الشمالية . ويرجع السبب بالطبع إلى تباين النظام الاقتصادى ، ومن ثم تباين البناء الطبقى بين كل من المجموعة في (١٤).

لذلك يلا يمكن ولدراسات البناء الطبقية لمجتمعات البلاد النامية أن تفيد كثيراً من قضايا وتعميات الدراسات الطبقية في المجتمعات الصناعية الرأسمالية أو الاشتراكية ، لاختلاف الأرضية العامة ، وبالتالي تباين صورة الهيكل الطبقي. ويصبح دارس الطبقات في البلاد النامية مطالباً باتخاذ موقف و موضوعي و مع صعوبة وقع هذه الكلمة على بعض النام – قبل التصدي لهذا الموضوع . وأقصى ما يمكن أن يتسلح به إطار نظري واضح ، وهو في نظرنا يكمن في الاتفاق عن تعريف الطبقة ومحددات الطبقة . أما عدد الطبقات وأنواعها ، وأدوارها ، وعلاقات ومحددات الطبقي ببناء القوة . . إلى آخر تلك المشكلات فلا يمكن للباحث البناء الطبقي ببناء القوة . . إلى آخر تلك المشكلات فلا يمكن للباحث البناء الطبقي ببناء القوة . . إلى آخر تلك المشكلات فلا يمكن للباحث البناء الطبقي ببناء القوة . . إلى آخر تلك المشكلات فلا يمكن للباحث المنا في يستقرئه من واقع مجتمعه .

و هناك نتيجة أخرى هامة يرتبها «كلير «على عدم ،نقسام المجتمعات النامية إلى طبقات وثيسية وفرعية، وهي «عدم الاقتصار على تقييم الطبقات وإيما

⁽١٤) أنظر : جمال مجدى حسنين . المرجع السابق . صفحة ٥ رما بعدها · (م ٣ – الطبقات الاجتماعية)

تقييم الفئات الاجهاعية الأخرى إلى جانبها ، نتيجة لأن هذه الفئات تاهب دوراً جديداً ومخالفاً لدورها الذى لعبته وتلعبه فى ظروف الدول المتقدمة حضارياً والتى سلكت الطريق الكلاسيكى للتطور الاجهاعى » . ويضيف كلير : «أن رفض التقسيم التقليدى للطبقات لا يعبى أن نساوى بين الوزن هذه الطبقات أو الفئات على قيادة التغيير ات الاقتصادية والاجهاعية التقدمية مع وجود مركب معين للظروف الملائمة » . ويدلل الباحث على هذا التصور بالمثورات والحركات الوطنية التي قامت فى الحزائر وكوبا وقام بها الفلاحون وفى المغانستان والحبشة ونيبال وقام بها مجموعة من العناصر الإقطاعية التقدمية وفى غانا وغينيا ومصروأندونيسيا وقامت بها فئة غير مرتبطة بطبقة من الطبقات (١٥).

وهناك ملاحظة جوهرية تدلل على – من طريق آخر – خصوصية الوضع الطبقى فى البلاد النامية، وهى متعلقة بالحراك الاجتماعى فى تلك المجتمعات مداه وعوامله، و نتائجه. فمن حيث مداه نجده منتشر آ بشكل ملحوظ لايتناسب والتخلف النسبي لمجتمعات واقتصاديات تلك البلاد. وهو فى بعض الأحيان ملفت فى شدة انتشاره. ومن حيث عوامله فهى تختلف اختلافا جوهريا عن عوامل الحراك الاجتماعى فى البلاد النامية. فالحراك هنا ليس بالدرجة الأولى تعبيراً عن ترقى الفرد – أو مجموع الأفراد – فى سلم مهنة معينة، أو فى تدرج طبقى معين. أى أنه – كما لاحظ كلير – ليس مر تبطا بتغير طرق الإنتاج - وإنما هو و نتيجة لتواجد عدة تشكيلات اقتصادية متداخلة ومتشابكة لفترة طويلة من الزمن دون أن تتغلب إحدى هذه التشكيلات على الآخرى ع

ويو كدكلير وأن ظاهرة سهولة الانتقال من طبقة اجمَّاعية إلى أخرى،

⁽١٠) المرجع السابق ، صفحتي ه –٦

ستستمر لمدة طويلة موجوة في العالم الثالث مبرراً ذلك بإزدياد نسبة السكان الذين لا يشغلون وضعاً اقتصادياً محدداً في المدن نتيجة تزايد في عدد السكان يمعدلات كبيرة في الوقت الذي لاتتمكن فيه الصناعة من ابتلاع القوى العاملة المتزايدة ونتيجة لاستخدامها لأسباب تكنيكية متقدمة ، في الوقت الذي لاتنخفض فيه معدلات الهجرة من الريف مهما تطورت ظروفه الاجتماعية والثقافية . وذلك كله يساعد على انتشار ظاهرة الحراك الاجتماعي » (١٦) .

بعد هذا نلاحظ بوضوح احتلاف نتائج عمليات الحراك الاجماعي الواسعة في البلاد النامية عنها في العالم الصناعي المتقدم. فلم يود هذا الحراك ولن يودي في الوقت القريب الى تلويب الفروق بين الطبقات أو حل مشكلة الصراع الطبقي. إذ سيظل الصراع موجلا إلى حين تكون تشكيلات طبقية واضحة مرتبطة بأنساق محددة من علاقات الإنتاج ، مع اضطراد التقدم الافتصادي الصناعي في تلك البلاد. لذلك نود أن نبرز حقيقة أساسية وهي أن اتساع نطاق الحراك الاجهاعي لاينبوأنا بالشيء الكثير عن مستقبل العلاقات الطبقية في تلك المجتمعات. فهذا الحراك نتيجة تجاور أشكال متباينة من علاقات الإنتاج وليس نتيجة اضطراد متقدم في نظام واحد من نظم هذه العلاقات الإنتاجية .

ولعل مما يويد موقفناالعام هذا القائل بخصوصية الوضع الطبقى فى البلاد النامية الموقف الذى ينطلق منه بوتومور - صاحب هذا الكتاب - فى تحليله للطبقات فى المجتمع الحديث . فهويرى أن « هناك وجوه شبه عديدة بين النموذجين الأساسيين الممجتمع الصناعى ؛ أى النموذج الرأسمالى والنموذج السوفيتى . ويبدو ذلك واضحاً فى أبنيتها المهنية وطابع التدوج الاجتماعى بوجه عام » ملاحظاً مع ذلك أن هناك اختلافات واسعة بينهما فيما يتعلق بوجه عام » ملاحظاً مع ذلك أن هناك اختلافات واسعة بينهما فيما يتعلق

⁽١٦) المرجع السابق صفحتي ٦ - ٧ .

بأنظمتها السياسية ومذاهبهما الاجتماعية وسياساتهما ، فضلا عن الطريقة التي تتشكل بها المستويات الاجتماعية العليا ، والتغيرات التاريخية التي مربها البناء الاجتماعي لكل منهما ،

فالواجب إذن أن نميز في دراسة البناء الطبقى بين المجتمع الصناعى ، بغوعيه الرأسمالي والاشتراكي ، ومجتمع البلاد النامية أو بلاد العالم الثالث التي ينفرد كل منها – في داخلها – بنموذج خاص أو وضع معين نتيجة الظروف التاريخية ومراحل التطور التي قطعها اجتماعيا واقتصاديا .

ولا يمكن بالطبع أن تنفصل الدراستان ، لأنهما تستمدان وحدتهما من وحدة موضوعهما ، وهو دراسة الطبقات أو البناء الطبقى ، ولكنهما تتباينان من حيث الإطار الذي يلوس فيه هذا البناء ، أو خلفيته الاجتماعية الاقتصادية (١٧).

- 1 -

لعلنا لسنا في حاجة إلى أن نوكد – ونحن في حتام عرضنا لوضعية البناء الطبقى في البلاد النامية ، وقبل الإنتقال إلى الكلام من هذا البناء في مصر – نوكد أن دراسة الطبقات تمثل مطلباً نظرياً وآخر عمليا تطبيقيا في نفس الوقت. فالطبقات جزء من البناء الاجتماعي وتربطها به علاقات وثيقة. إذ ترتبط الطبقات بعلاقات دينامية بسائر النظم الاجتماعية الأخرى ، بالبناء

⁽١٧) يمكن أن نكتفى بهذا القدر من الملاحظات التي تكفى - في وأينا - لإثبات المبدأ الأساسي الذي نريد إبرازه والتأكيد عليه . ويمكن القارىء أن يرجع إلى مزيد من التفاصيل هن بعض جوانب الموضوع الأخرى . من هذا مثلا تملك الفروق الموجودة بين بورجوازية الصغيرة في العالم الثالث وفي البلاد الرأسمالية كما تنبأ بها ماركس (أنظر جمال مجدى حسنين، المرجع السابق ، صفحتي ٢٦ - ٢٧ ، وكذلك الفصل الثاني من كتابنا هذا) . وهناك أيضاً استمراض الفروق بين طبقة البروليتاريا في هذين النمطين من أنماط المجتمعات (أنظر المرجعين السابقين) .

السياسي ، والتخطيط الاقتصادى ، بوالتنظيم البيروقراطي ، والنظام التربه ى ... إلخ (١٨) . ولاشك أن تحليل البناء الطبقي للمجتمع كفيل يالقاء الضوء على مختلف مكونات هذا المجتمع في جوانبه المختلفة ، فهو عملية نشريح هامة لحسد كل مجتمع .

وقد أوضح بوتومور فى مكان آخر (١٩) العلاقة بين البناء الطبقى والتربية . وانهى من استعراض النظام التربوى فى الهند إلى أن النظام التربوى قد عمل على إبقاء الهوة – بل وتعميقها – بين الطبقات العليا والسواد الأعظم من السكان ، وتضخيم هذا الفصل بتحويله إلى فاصل فى اللغة وفى الثقافة العامة بن الفريقين (٢٠) ،

ويوسع بوتومور من نطاق هذا التعميم فيقرر أن هذه الفروق م الطبقية ما لموجودة في النظام التربوي في الهند قائمة في كثير من المجتمعات، ه ففي كل مجتمع نظام للتدريج الاجتماعي ، وهناك بالتالي تباين مناظر لهذا المتدرج داخل النظام التربوي نفسه . . . بل إن هذا هو الوضع الذي نجده في بعض المجتمعات البدائية ، إلخ » (٢١) ،

⁽١٨) وقد أشار السيديس إلى أنه و بينها تمثل الفئات أو الطبقات (داخل تدرج معين) فئات وصفية ، إستائيكية ، فان الطبقات الاجهاعية على ضوء المفهوم الذي نتبناه هي فئات تحليلية . وعلى ذلك يمكن القول أنها جزء من البناء الاجهاعي و تربطها به صلاقات وثيقة . ودراسة الطبقات الاجهاعية بالتالى تؤدى إلى معرفة الديناميات الاجهاعية وكيف تعمل ، وهي تسمح بالإنتقل من الوصف إلى التفسير في دراسة المجتمعات 4 أنظر : السيديس : ومشكلة تسمح بالإنتقل من الوصف إلى الماصر ٤ . مقال غير منشور على الآلة الناسخة . القاهرة التدرج الاجهاع في علم الاجهاع المعاصر ٤ . مقال غير منشور على الآلة الناسخة . القاهرة .

⁽١٩) بوتومور ، تمهيد في علم الاجتماع ، الذي سبقت الإشارة إليه ، الفصل الخامس عشر ، التربية ص ص ٣٧٩ – ٣٩٧ .]

⁽٢٠) المرجع السابق ، ٣٨٣ .

⁽٢١) المرجع السابق ، صفحتي ٣٨٣ – ٣٨٤ ، وبعد ذلك يستعرض بوتومور هذه 🛥

وعلاوة على دراسة العلاقة بين النظام الطبقى والنظام التربوى استعرض بوتوموو — فى نفس المرجع — العلاقة بينه وبين النظام القانونى ، مؤكداً على نفس الإنجاه العام الذى نحاول إلقاء الضوء عليه هنا (٢٢).

هذا بعن الضرورة النظرية لدراسة الطبقات في المجتمع المعاصر. ولكن ما من شك في أن دراسة هذا الموضوع تمثل أهمية تطبيقية حيوية ، خاصة بالنسبة لبلاد العالم الثالث ، التي لازالت تخوض معركة التنمية ، وتحتاج إلى توجيه استهاراتها – المحدودة بالضرورة – لحدمة أكبر قطاع من الشعب بالملاشك أن استئثار طبقة معينة أو فئة طبقية بمقاليد السيطرة وتربعها على رأس بناء القوة يمكن أن يودي إلى تعرض استثمارات التنمية لحدمة القطاع الذي تمثله تلك « الصفوة » الحاكمة ، وهو ما يوثر بالقطع تأثيراً سلبياً على مصالح الطبقات والفئات الآخرى : خاصة تلك التي لاصوت لها في داخل المحافل الحكومية المسئولة، ولا بليلها أن تصل إلى التأثير على واضعى السياسة في المجتمع . لذلك نبهنا من قبل إلى دراسة الطبقات دراسة لازمة الكي تخطيط وسابقة على أي خطة ومرشد لكل سياسة (٢٢) .

وقد أشار «كلير ، في كتابه « نظام الوسط في البلاد النامية ، بوضوح إلى تأثير البناء الطبقى للبلاد النامية في عملية التنمية ، وفي أسلوب إدارة الدولة الجديدة . ويحلل كلير بناء الفئة المسيطرة – المكونة من شرائح ثلاثة أساسية متحالفة مع بعضها – فيقول : « يجب علينا أن نشير هنا إلى أن غالبية الدول النامية حصلت على استقلالها السياسي بدون نضال مسلح حقيقي تشارك فيه الحماهير العريضة . ونتج عن هذا تكوين اجتماعي طبقي متميز للحكومات التي قامت في هذه الدول . فأخذت السلطة صفوة قليلة مكونة من المثقفين

[🖃] الفروق بالتفصيل في المجتمعات الغربية المعاصرة ، ص ٣٨٤ وما يعدها .

⁽۲۲) أنظر بوتومور ، المرجع السابق ؛ الفصل الرابع عشر ، القانون ، ص ٣٦٣ - ٣٧٨ ، خاصة صفحة ٣٧٢ .

⁽٢٣) أنظر محمد الجموهري ، المقال السابق الإشارة إليه ، بمجلة الكاتب . صفحة ٥٣.

(الموجودين في هذه البلاد والذي يختلف حجمهم باختلاف درجة تطور هذا البلد أو ذاك). بالاضافة إلى مجموعة من موظفي الجهاز الادارى الاستعماري والبيروقراطي، ومجموعة من العسكريين ، وتحالف هذه القوى الثلاث بالاعتماد على طبقة البور جوازية الصغيرة في المدينة والريف » (٧٤).

وعن البورجو ازية الصغيرة في المدن و الريف يلاحط كلير أنها تمثل كا أشرنا أهم القواعد الاجتماعية للفئة الحاكمة . وقد حدث من الناحية الاقتصادية أن تهيأت لهم الظروف المناسبة للمحافظة على وضعهم حتى وإن لم محققو اتجديد الإنتاج المستقل باستمرار في إطار التشكيلات الاقتصادية الموجودة (٢٥) .

أما عن الوضع الاجماعي للفئة الحاكمة فيتميز – في رأى كلير – و بأنه لا يقتصر على تحكمها في رأس مال القطاع العام فحسب ، بل يمتد إلى جميع روش الأموال المتجمعة في القطاعات الاقتصادية الأخرى . وعلينا أن نأخذ في إعتبارنا أن جزءا كبيراً من هذه الإمكانيات تستغله الفئة [الحاكمة لصالحها في إعتبارنا أن جزءا كبيراً من هذه الإمكانيات تستغله الفئة [الحاكمة لصالحها في الغالب ولصالح سكان المدن بدرجة أقل . ويتمثل هذا في المبالغ الضخمة المرصودة في الميزانية العامة للدولة لتطوير المجالات غير الإنتاجية والرغبة في الاحتفاط الاداري الضخم للحكومة والحيش ، (٢٦) .

ولعل هذه الاشارات العاجلة أن تلتقى الضوء بما فيه الكفاية على أهمية التشريح الطبقى للمجتمع في جوانيه العلمية التطبيقية وفي زيادة قدرتنا على توجيه استمارات التنمية لصالح جماهير الشعب العريضة ، وتصحيح مسار هذه العملية إدا أثبتت الدراسة — ذات المنظور الطبقى — فساد هذا المسار أو انحرافه .

⁽٢٤) أنظر: جمال محدى حسنين ، عرص كتاب و نظام الوسط في البلاد النمية) تأليف كلير ، مقال غير منشور على الالة الناسخة ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، صفحتي ٤ – ٥ .

⁽٢٥) المرجع السابق ٢ صفحة ٦ .

⁽۲۹) جمال مجدی حسنین ، صقحتی ۲ – ۷ .

تخطيط أولى للبناء الطبقي في المجتمع المصرى

١ ــ خصوصيه الوضع الطبقي المصرى :

تر تيبا على كل ماسبق لانستطيع أن نتقبل أيا من التصنيفات التي وضعت على « مقاس » مجتمع غير مجتمعنا المصرى، وحتى لو أخذنا أجزاء من تلك التصنيفات السابقة فلا يمكن التسليم بها كنتائج نهائية ، وإنما كفروض بجب أو لا التأكيد من سلامها امبريقيا . فجميع التصنيفات الغربية – شرقية كانت أو عربية – لاتأخذ في اعتبارها خصوصيات مرحلة التطور الاقتصادى والإجتماعي التي بجتازها مجتمعنا . وهي غير مستطيعة ذلك لأننا لم نتوصل في مضهار در اسة الطبقات حولا في أى حقل آخر من حقول الدراسة الاجتماعية للى تعميمات هذا الشمول بعد .

فإن تصنيف البناء الطبقى للمجتمع المصرى يجب أنه ينبع من دراسة الواقع المصرى . على أن هذا الالتزام «الأكاديمي » لاينفى ولايستطبع أن يتجاهل طبعاً الالتزام بتوجيه نظرى محدد منذ البداية ، وهو ما نو كد اليوم على أهميته في كل دراسة في علم الاجتماع .

والسمة العامة المميزة للمجتمع المصرى الذى نحن بصدد دراسته أنه مجتمع النتقالى من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. فهو لم يعد يعرف مرحلة الاقطاع يشكلها الكلاسيكي ، ولم يعرف بعد السيطرة الكاملة للنظام الرأسمالى . هذا فضلا عن أن مرحلة النغير الاشتراكي لازالت -برغم الإنجازات العظيمة التي تحققت _ تخطو خطواتها الأولى من أجل تغيير صورة العلاقات الاقتصادية الاجتماعية في المجتمع .

الدلك يلزم أن نضع في اعتبارنا هذا الوضع الخاص بأن نفصل معالجتنا للطبقات في المدينة عن الريف ، هذا على الرغم من أن أحدهما لايتميز بسمة نوعية مميرة من أشكال علاقات الانتاج الثابتة النمطية فلا يعرف الريف إقطاعاً، ولا تعرف المدينة رأسمالية و إنما الأشكال التي نصادفها هنا و هناك عبارة عن أشكال مهجنة لاهي هذا ولا ذاك .. بالإضافة إلى أن القرارات الاشتراكية (تأسيس القطاع العام ، والتأميمات بأنواعها ، والاصلاح الزراعي ، وتنظيم قطاع التجارة .. إلخ)كانت يمثابة عمليات جراحية في البناء الطبقي للمجتمع المصرى لم نتبين بعد آثارها على جسم المجتمع بشكل محدد ولم تتصد دراسة علمية رصينة لقياس تلك الآثار . ولعل هذا الوضع الخاص يجعل لمعالجة الطبقات علمية رصينة لقياس تلك الآثار . ولعل هذا الوضع الخاص يجعل لمعالجة الطبقات في المجتمع المصرى المعاصر قيمة خاصة و أهمية ملحة سواء على المستوى القومى (حيث لانعرف نحن أنفسنا سوى القليل في هذا المضار) أو على مستوى البحث السوسيولوجي المقارن ، وهو اليوم مطلب مارز من مطالب البحث السوسيولوجي المعاصر .

على أن تأكيدنا على ضرورة مراعاة خصوصية مرحلة التطور الاقتصادى الاجماعي التي نعيشها لاتنفي أننا نلتزم محددا أساسياً عند تصنف الطبقات في المجتمع المصرى ، وهو محدد يتسق مع الإطار النظرى السابق تطويره في القسم الأول من هذه الورقة . فنحن سنأخذ في اعتبارنا موقع الحماعات المتشابهة المقاربة من وسائل الإنتاج . فنميز أساساً بين من مملكون ومن لا مملكون ، واضعين في اعتبارنا الوظيفة الاجتماعية للملكية . فليست ملكية الأسرة للفدان الواحد أو ما دون ذلك من الأرض مملكية حقيقية وفقا لهذا المفهوم ذلك لأنها لا يمكن أن تمثل أساساً لإشاعة الأسرة المذكورة ، وبالتالى فلا مكن أن تفيد في حماية أصحابها من الاستغلال الذي يمكن أن يقع عليها من أصحاب الملكيات الأكبر .

وهنا نصل إلى مزيد من تحديد دور ملكية وسائل الانتاج كمعيار للتصنيف الطبقى، فالواقع أنه يجب الالتفات إلى أثر الملكية ـــعقار اكانت أو رأس مال في تمكين صاحبها من استغلال من لايملكون . وكذلك الالتفات إلى تعرض

من لا يملكون للوقوع فريسة الاستغلال ﴿ بسبب افتقارهم إلى الأساس الاقتصادى لوجودهم الاجماعي .

بعد ذلك سوف نضطر إلى تصنيف هو لاء وأولئك إلى طبقات (يمكن أن نسميها فرعية ولكننا لن نفعل) حسب نصيبها من الثروة الاجهاعية ووضعها في نسق علاقات الإنتاج ، و نصيبها من السلطة ... إلخ ذلك من الاعتبارات فنحن إذا اقتصرنا على نصنيف السكان إلى طبقتين فقط فسوف نحصر أنفسنا في قالب غير مرن ومخالف للواقع بسبب ما أشرنا إليه من خصوصية المرحلة التي يجتازها مجتمعنا . وأن نعمد إلى التمييز بين طبقات رئيسية و أخرى فرعية لعدم توفر الشروط المرضوعية التي تبرر لنا ذلك . وإنما سنعتبر كافة الحماعات الاقتصادية (وتضعيفاتها السياسية وأعرها) في الريف والمدن طبقات .

٢ ــ اعتبارات أولية بشأن التقسيم المقترح :

هذه بعض الاعتبار ات الأولية التي راعيناها عند رمم الحطوط العامة للتقسيم المقترح للبناء الطبقى في مصر، وبدونها سيتعذر فهم بعض جوانب هذا التقسيم، نوردها في النقاط التالية:

(أ) أن كل التحديدات التالية سواء بالنسبة للريف أو المدينة لا تمثل رأيا نهائيا، وإنما هي تخطيط أولى – انطباعي في أساسه. وهذه حقيقة لم تعترف بها أي من الكتابات السابقة . ولكنه تنظيم علمي للانطباعات بمعناها الواسع، ففيها ثمرة استقرار البيانات الإحصائية والمدر اسات السابقة عن البناء الطبقي للمجتمع المصرى ريفه وحضره. واتفاقاً منا على قصور هذا كله عن إصدار الحكم النهائي على تحديد فئات البناء الطبقي المصرى فإنها يمكن أن تكون بمثابة فروض للبحث الذي نحن بصدده ، والذي ستتكتل له أفضل إمكانيات البحث في بلادنا .

- (ب) أن أى تصنيف الطبقات في المجتمع المصرى بجب أن يأخذ في اعتباره الهوة الاقتصادية والإجماعية (وخاصة الثقافية) التي تفصل بين الريف و المدينة . وهي هوة لها آثارها على شكل الطبقات هنا وهناك وعلى سمائها المميزة وعلى فاعلية المحددات التي ستستخدم في تصنيفها . وإلى أن تضيق تلك الهوة وتختفي فلا مناص من معالجة البناء الطبقي منفصلا في كل من الريف والمدينة . وهو أمر نعتقد أن غالبية الدرسات السابقة حول نفس الموضوع قد أخذته في الاعتبار والترمت به .
- (ح) لم نستخدم فى التقسيم التالى المقدر مصطلحى بورجوازية وبروليتاريا . وليسعدم استعمالنا لحذين اللفظين صادراً عن تعصب قوى أو شى من هذا القبيل . وإنما رغبة فى تجنب استخدام مصطلحات ترتبط تاريخياً بفئات ذات مواصفات ومعالم معينة ليست متحققة فى المجتمع المصرى . كما أن معظم الكتاب المصريين المهتمين بالموضوع قد أدركوا ضرورة هذا التحفظ العلمي فاتخذوا موقفاً مشابهاً وشاع فى الآونة الأخيرة الكلام عن و الطبقة الوسطى ٥ و و الطبقة العاملة ٥ .
- (د) أننا فى تحديدنا لكل طبقة فى الريف أو المدن قد أطلقنا فى الإسم الموضوع أمامها فى الواقع اسم أبرز فئة تدخل فيها . ولكننا ألحقنا جها كل من فى مستواها أو من فى حكمها ، ولذلك يضيف القارئ عبارة (ومن فى حكمهم) إلى جانب إسم كل طبقة من الظبقات المقترحة .
- (ه) إن تحديد طبقة كبار الملاك الزراعيين بخمسين فداناً لا يعنى أن هذا هو أقصى ثروة يمكن أن تمتلكها أسرة ريفية مصرية . فقانون الإصلاح الزراعى الأخبر يسمح للأسرة الواحدة بتملك مائة فدان،

هذا من ناحية • ومن ناحية أخرى يمكن أن تجمع نفس هذه الأسرة إلى جانب ملكية المائة فدان ملكية مواش ، وآلات زرعية ، وورش ، ورووس أموال فى المدينة أو فى الريف ، وغير ذلك من وسائل الاستغلال الرأسمالى • • وهذه كلهاعناصر لا يمكن أن تتكشف إلا من خلال الدواسة الميدانية المقترحة والتى سترد عنها الكلام فيا بعد •

(و) أن العبرة الأساسية في عدد الأفدنة المحدد أمام الطبقات في الريف لاتنصب على الملكية (بمفهومها القانوني) وإنما على الحيازة (من إيجار أو ملكية أو وضع يد أو غير ذلك) • وهي أمور المرك تماماً صعوبة تحديدها تحديداً سليا يرتكن إليه من واقع الإحصائيات فقط • والدراسة المبدانية كفيلة بالقاء الضوء عليه •

٣ - النقسيم المقترح: •

(أ) البناء الطبقى في الريف المصرى :

ريضم الطبقات التالية :

١ - كبار الملاك الزراعيين (ومن في حكمهم)، وتصم من يحوزود
 من ٢٠ إلى ٥٠ فدانا علاوة على كبار الموظفين ٠

- متوسطو الملاك الرراعيين ، وتضم من محوزون من ١٠ إلى ٠٠
 فدانا ، علاوة على أصحاب الورش الكبيرة (التى تستخدم أكثر من خمسة عمال) و كذلك صغار ومتوسطى الموظفين ٠
- ٣ ــ صغار الملاك الزراعيين ، وتضم أصحاب الحيازات التي تتراوح بين ه و ١٠ أفدنة، إلى جانب أصحاب الورش الصغيرة (التي تستخدم أقل من خمسة عمال) •
- العمال الزراعيون ومن في حمكهم، وتضم هذه الطبقة الفئات الآتية :

ـ صغار الحائزين (من ١ ـ ٥ أفدنة) ٠

- من نحوزون أقل من فدان (أشباه المعدمين) ،
 - العمال الحكوميون •
 - عمال الورش الحرفيون
 - العمال الأجراء •
 - (ب) البناء الطبقي في المدينة المصرية :
 - ويضم الطبقات النالية :
 - ١ -- الطبقة الوسطى الكبيرة وتضم:
 - كبار الملاك العقاريين
 - أصحاب الشركات ·
 - طبقات المديرين ومن فى حكمهم .
 - ٢ الطبقة الوسطى ، و تضم :
- أصحاب الورش الحرفية والمتاجر (أكثر من ٥ عمال) .
 - متوسطو وكبار الموظفين .
 - ٣ ــ الطبقة الوسطى الصغيرة ، وتضم :
 - أصحاب الورش الحرفية والمتاجر (أقل من ٥ عمال) .
 - صغار ومتوسطو الموظفين
 - ٤ الطبقة العاملة وتشمل:
 - العمال الصناعيون المهرة •
 - عمال الحكومة والقطاع العام
 - العمال الحرفيون ٠
 - الحرف غير الماهرة والباعة الحائلون ومن في حكمهم .

تحديات أمام دراسة الطبقات الاجتماعية في مصر

أكدنا فى أكثر من مكان من هذه الدراسة على خصوصية الوضع ذ الطبقى فى المجتمع المصرى المعاصر، وهذا الظرف يطرح عليناعدة مشكلات وتحديات بجب أن تلفت نظر الباحثين إلها فها يلى:

مشكلة الوضع الطبقى للعمال الصناعيين المهرة

من هذا وضع فئة العمال الصناعيين المهرة داخل البناء الطبقى للمجتمع المصرى المعاصر . فهذه الفئة إن وضعت في المدينة في أدنى الهيكل الاجماعي فلايعنى ذلك أنها اقتصاديا واجماعيا تشغل أدنى مراتب البنيان الاجتماعي، فلايعنى ذلك أنها اقتصاديا واجماعيا تشغل أدنى مراتب البنيان الاجتماعي، فهي في كثير من الأحيان في وضع قريب من وضع فئة صغار ومتوسطى الموظفين (بحكم الدخل) وهي ذات وضع مختلف إختلافا شديداً عن العمال الزراعيين (بحكم الدخل ، والمشكلات التي تواجه كل فريق منهما ، ودرجة الوعي ، وظروف العمل . الخ) . وهي في وضع أكبر تميزاً من عمال الخكومة والقطاع العام كالسعاة وعمال النظافة والمرافق . . الخ (بحكم الدخل ، وسلم الترق ، وظروف العمل أيضاً وغير ذلك) فهذه الفئة أو الشريحة الطبقية تكوين فريد في هذا المجتمع بالقياس إلى بقية عناصره ، وتحتاج إلى دراسة خاصة ، ويمكن أن نضطلع بدور خاص – لم تمارسه إلانادراً – في النضال الوطني والاشتراكي على السواء . ويبقي على وضعها داخل إطاونا العام للبناء الطبقي تحفظات « تستوجب دراسة متأنية في المستقبل » :

٢ ــ مشكلة الوضع الطبقى للموظفين :

تجتاز بلادنا ــ منذ فترة ـ مرحلة خاصة ، وفريده تقترب فيها من يعض النواحى من كثير من البلاد النامية وهى البلاء بتطوير قطاع الحدمات ، بسبب ما كان يعانيه المجتمع من تخلف ، وبسبب الآمال العريضة التي كانت الطبقات المحرومة تعلقها على الحكم الوطنى (كالتعليم ، والصحة .. الخ)

وأصبح وضع عمال الخدمات وموظفى الدولة يفرض علينا إلتزام العناية الفائقة عند تصنيفهم داخل الطبقات المختلفة ، لأنهم لايكونون طبقة مستقلة بالمفهوم الذى إلتزمناه فى هذه الورقة . وهم يتباينون فيما . بينهم تباينا شديداً من حيث الأصول الطبقية . وهم يختلفون فيما بينهم كذلك من حيث السلطة

آلتى يمارسونها بسبب التفاوت في المستويات (من الوزير ورئيس مجلس الإدارة إلى أصغر موظف في الدرجة العاشرة).

لذلك نلاحظ على تصنيفنا أن تسكين هذا القطاع العريض من أبناء المجتمع في طبقات حسب دخولهم فقط ـ وهو ما أثير من قبل في مناقشات هذه اللجنة ـ فيه تجاهل لما يمارسونه من سلطة بالفعل ، وما يمتنعون به بالقوة ، وفيه تجاهل لما يربطهم من وعي خاص (ناشيء أساساً عن تشابه مشكلاتهم بسبب اشتغالهم جميعاً لدى صاحب عمل واحد وغير ذلك من العوامل).

وحتى لو أمكن تصنيفهم حسب دخولهم فى المدينة المصرية ، فالأمر مستحيل كل الاستحالة ومجاف للواقع الذى نعرفه جميعاً فى القرية . فالسلطة التى يتمتعون بها ، والقوة الشرائية الأعلى للدخولهم فى البيئة الريفية ، مع أنحفاض الأعباء الحضرية المرتبطة بالمتع الحضرية العديدة التى لا تنوافر أو لم تكن متوفرة حتى عهد قريب فى القرية (كالمواصلات ، ودور اللهو ، تكن متوفرة حتى عهد قريب فى القرية (كالمواصلات ، ودور اللهو ، والتسلية بأنواعها ، والأدوات المنزلية المرتبطة بالكهرباء ، . النخ) . كل تلك العرامل تعطى للموظف ذى الثلائين جنيها فى الشهر وضعاً فى القرية يفضل وضع زميله فى المدينة .

وهذه كلها أمور بجب أن تكون محل اهتمام الدر اسات الميدانية المقترحة ٣ -- الإصلاح الزراعي والمجتمعات الجديدة في الأراصي المستصاحة: بذلت بلانا على مدى العشرين منة الأخيرة جهوداً لايستهان بها في ميدان الاصلاح الزراعي ، سواء من حيث إعادة توزيع الإقطاعيات التي ميدان الدولة وفق قوانين الإصلاح الزراعي الثلاثة ، أو استصلاح المزيد من أراضي الصحراء والأراضي البور . ومن المؤكد أن هذه السياسة قد أدت إلى إجراء بعض التعديلات على خريطة علاقات الإنتاج في القطاع الريفي من المجتمع المصرى . والحاجة ماسة إلى تبين آثار هذه السياسة من خلال دراسة علمية هادئة تتجاوز مستوى الإنفعالات والنوايا الطيبة .

كما أن مشكلة البناء الطبقى فى مجتمعات الأراضى المستع لمحة لم تحظ بعد بأى نوع من الاهتمام، ويهمنا هنا أن نلفت النظر بوجه خاص إلى تأثيرها العلاقات الطبقية القديمة على الظروف الجديدة، هلى استمرت تمارس تأثيرها القديم، أم تعدلت، وهل كان التعديل طفيفا أم جدريا ؟ إلى آخر ذلك من مشكلات. فهذه المجتمعات الجديدة تمثل تجربة اجماعية فريدة بحسن أن نفيد منها الإفادة الكاملة على المستوى العلمى. خاصة وأنها لن تتكرر كثيراً إذا أخذنا فى اعتبارنا أن توسعنا فى الصحراء محدود بكميات المياه العذبة اللازم توافرها نزراعة تلك الأراضى.

٤ ـ الأحصائيات والدراسة الميدائية :

اعتمدت معظم المراسات التي قلمت محاولات لتحديد التكوينات الطبقية داخل المجتمع المصرى حتى الوقت الحاضر على إحصائيات عن الملكية العذرية ، أو عن الدخول وما إلى ذلك . سواء في ذلك دراسة جمال محدى حسنين ، أو دزاسة محمود حسين أو محمود عوده (۲۷) . وقد توهمت تلك المبراسات جميعاً أنها تلزم بذلك محكات موضوعية في دراسة البناء الطبقي عدم المصرى (أو لقطاع منه هو الريف عند جمال حسنين وعند محمود عوده) ، مفضلة ما تنطوى عليه تلك الإحصائيات على ما فيها من أخطاء ونقص ، من قصور في التعبير المكامل عن البناء الطبقي لأى مجتمع , فليست و بقص ، من قصور في التعبير المكامل عن البناء الطبقي لأى مجتمع , فليست للدينا ، ولا يمكن أن توجد هكذا جاهزة ، إحصائيات تربط بين حجم الملكية العقارية وبين حجم الاستثهارات في الصناعة أو التجارة ، ولا بين الملكية القطاع العام) بين الملكيات العقارية والاستهارات الأخرى . وحتى وظائف القطاع العام) بين الملكيات العقارية والاستهارات الأخرى . وحتى في الكادر الحكومي أو في لو لجأنا إلى بيانات الضرائب بأنواعها فلن تغنينا ، هذا إذا تيسر أصلا تحقيق في الكادر عديدة من ذلك عليا ، فكثير من الإيرادات تتلفق إلى جيوب شرائح عديدة من

⁽۲۷) محمود حسين، الصراع الطبق في مصره ١٩٤٥ - ١٩٧٠ ، دار الطليمة بيروت ١٩٧١ ومحمود عودة ، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع ، القاهرة ، ١٩٧٢

المواطنين بعيد أ عن أعين رجال الضرائب ليس في مجتمعنا فحسب ، ولكن في كل مجتمع .

لذلك محتم هذا الوضع على كل من يتصدى لدراسة البناء الطبقى للمحتمع المصرى ، إجراء عديد من الدراسات المسيحية للتشكيل الواقعى لممارسة الطبقة لقواتها الفعلية على الطبيعة .

ولا يمكن بطبيعة الحال أن تغطى تلك المسوح المجتمع المصرى بأسره ، فهذا هو الآخر اقتراح مستحيل فوق أنه غير لازم . ولكن يمكن الاعتاد على أسلوب المسح بالعينة ، وحيث تختار بعناية بعض تماذج من مجتمعات ريفية وحضرية تجرى عليها تلك المسوح بكل دقة واستفاضة: ليس بالإحصاء والأرقام وحدها ، ولكن من خلال تكامل الأدوات وسبل البحث الكمية والكيفية على السواء ، حيث يبنى الدارس أحكامه على أساس الأرقام التي يستخرجها بنفسه من الواقع الحي ، مضافا إليها معايشته الحاصة لهذا الواقع وتسجيل إنطباعاته عن ترابط هوامل القوة ـ أو الضعف ـ المختلفة في المواع المملوس .

فقد تعطينا الإحصائيات الصماء الحاصة بقرية معينة بيانات موداها أن على ملكية – رهو أمر متوقع طبقا لقوانين تحديد الملكية و التزيد عن خمسين فدانا وأن عدد من يحوزون هدفه الملكية في القرية لابزيد عن خمسة عشر شخصا . بينا هناك عدد أكبر يحوز ملكيات تتراوح بين ٢٠ و مدانا مثلا ، وقطاع عريض تقل حيازاته عن خمسة أفدنة . فإذا ما المستندت إلى الإحصاءات وحدها ما خرجت بنفس الإنطباع العنيف عن حدة الفروق الطبقية في مجتمع تلك الفرية . وهو الإنطباع الذي يمكن أن أخرج به من معايشة الواقع الملموس للحياة فها . فقد أجد أن هولاء الملاك الكباراتي الخمسة عشر يتركزون جميعا ، أو أغلبيهم ، في عائلة واحدة الكباراتي الخمسة عشر يتركزون جميعا ، أو أغلبيهم ، في عائلة واحدة (كانت إقطاعية بالمعنى « الرسمي ، فيا مضى) . ومن ثم فإن الوضع الطبقي لأحد أفراد تلك العائلة الكبيرة لا يتحدد في الواقع في ضوء هذا الرقم الأصم ولكنه يتحدد بملكية العائلة كلها ، و تاريخها و بعدد لمتعلمين فيها ، وعدد كبار

الموظفين فيها • • • وباختصار بما تحوزه من سلطة ، وما يربط بين أفرادها من وعى يحدد فى نفس الوقت موقفها من الجماعات الطبقية الأخرى فى القرية . ولعل المعايشة تكشف لنا بعد ذلك أن العشرين أو الثلاثين شخصا للذين حددتهم لنا الاحصاءات بأنهم من متوسطى الملاك (من ٢٠ - • ه غدانا مثلا) يمثلون بوجوازية زراعية ذات طابع رأسمالى حديث . فقد تتركز فى أيديها ملكية حيوانات التسمين ، وآلات الطحن ، والووش الكبيرة ، والمعامل الزراعية (كاللين أو السجاد مثلا) ، علاوة على ما تحوزه من نفوذ سياسى (فى ضوء علاقتها بالتنظيم السياسى القائم ، إذ يمكن أن تكون في اليد العليا فيه مثل هذه القرية التي قد يكون أبناء العائلة الأقطاعيه معزولين فيها عن ممارسة العمل السياسى) . . الح ذلك من ملابسات .

لذلك نكرر أن إجراء تلك الدراسات المسحية عامل حاسم فى تحديد التشكيل الواقعى لممارسة الطبقة لقوتها الفعلية ، فتركز هذه الملكيات فى عائلات معينة ، وتشعبات العائلة فى المدينة وفى مراكز السلطة فى الريف يلقى ضوء أكبر على قوتها الفعلية ويمنحها وضعا طبقيا حقيقا فوق وضعها الذى تحدده الأحصائيات ،

ولعله بمكننا أن تدلى فيا يلى ببعض الاقتراحات المحددة حول العينة خاصة ، و بعض الاعتبارات الأولية التي بجب مراعاتها عند اختيار وحدات تلك العينة . وهي جميعها اقتراحات مبدئية تحتمل المناقشة الواسعة مع زملاء من فروع أخرى (كالاقتصاد والتاريخ ملا) و تتطلب مزيداً من التعديل والإحكام .

ففيا يتعلق بالعينة التي ستختار لتمثيل القطاع الريفى لدينا أساس طيب يتمثل غي نتائج بحث تنميط قرى الريف المصرى الذى أجرته وحدة بحوث الريف في المركز القوى البحوث الاجهاعية و الحنائية . والمعروف أن هذا البحث كان قد ركز على عدة متغيرات أجرى على أساسها التصنيف بهمنا منها هنها بصفة خاصة متغير ملكية الأرص (طبيعة توزيع الملكية) ونسبة المشتغلين بالزراعة.

- ونرى أن يراعي في أختيار قرى العينة :
- دواسة بعض القرى التي كانت بها قطاعات كبيرة في الماضي، سواء للائسرة المالكة السابقة أو للاقطاعيين أو لشركات الأراضي أو غبرها.
- دراسة بعض القرى التى كانت تتميز بتنوع الملكيات ، أى كانت فيها إقطاعيات كبيرة أساساً علاوة على ملكيات عادية كبيرة (أقل من ، ٥ فداناً) ومتوسطة وصغيرة .
- دراسة بعض القرى التى تتميز أساساً بالملكيات الصغيرة ، كتلك التى نجد كثيراً منها في محافظة المنوفية مثلا ،
- مراعاه أن تمثل قرى العينة الوجهين القبلي والبحرى تمثيلا مناسباً .
- ومراعاة الحالات الحاصة بقلى الإمكان ، كتلك القرى المتاخمة المصحراء والواحات ومجتمعات الصيدفي شمال الدلتا وغير ذلك .

أما بالنسبة للعينة التي ستختار من القطاع الحضرى: فسوف تغطى وحدات العينة جميع المدن الكبرى بسبب تباين دلالة البناء الطبقى في كل منها تبعاً لتباين أنشطة السكان الرئيسية والظروف التاريخية وما إلى ذلك من عوامل و وتضم هذه الفئة مدينتي القاهرة والإسكندرية ومحافظات القناة ، وبعض عواصم المحافظات كما ستضم وحدات هذه العينة بعض نماذج من المدن (عواصم المراكز سابقاً) ويراعي هنا أيضاً تمثيل جميع الحالات الخاصة: كالمدن التجارية والساحلية ، والصناعية ، والحافة ،

أما عن الجهاز الفنى الذى سيضطلع بعب، الدر اسة الميدانية فسوف يضم إلى جانب الباحثين الميدانيين المدر بين تدريباً عالياً (خاصة على مناهج الدراسة الانثروبولوجية) خبراء من ميادين علم الاجتماع، والانثروبولوجيا، والتاريخ، والاقتصاد أساساً ا

ع -- خاتمة :

تبهنا مرارأ في هذه الدراسة إلى أن التركيب الطبقي للمجتمع المصرى

محفل بكثير من العناصر الخاصة التي تعطى لأى دراسة لهذا الموضوع أصالة خاصة ، ولاشك أن وعينا بهذه الخصوصية يحفزنا إلى التأنى والنزام الحذر عند استعارة أى مخططات أو نظريات من الخارج للتطبيق على الواقع المصرى،

ولانعنى بذلك أن التطور الاجتماعى فى بلادنا يسير بهجا فريداً مختلفاً عن مسيرة التطور فى سائر المجتمعات ، ولكن لأن المرحلة التى يجتازها تطورنا الاجتماعى اليوم خصوصياتها التى لاتجد لها نظيراً متطابقاً كل التطابق فى تاريخ المجتمعات الآخرى أما الخطوط العامة للتطور فهمى متشابهة بحكم ما بين التكوين الإنساني من تشابه ، وبحكم ما يتم اليوم من ثورة فى عالم الاتصال تقرب بين من باعدت بينهم المسافات أو فجوات التطور . فأرجو الا تتخذ هذه الدعوة إلى التأنى على أنها مراجعة للا سس العامة التى أهندينا ما طوال التحليل السابق :

القاهرة في سيتمبر ١٩٧٢

معمد الحوهرى

مقدمة المؤلف

(للطبعة الأولى)

هذه المقدمة في دراسة الطبقات الاجهاعية تختلف من نواحي عدة عن

المقال الذى سبق أن نشرته بنفس العنوان فى عام ١٩٥٥ ، والذى نفذ من المقال السوق لسنوات طويلة . وقد انتهزت فرصة طبع صورة موسعة من المقال المذكور لكى أناقش بتفصيل أكثر النظريات السوسيولوجية فى الطبقة ، وأضمن المدراسة مزيداً من المعلومات عن الفروق الطبقية ، وآخذ فى اعتبارى التغيرات التي طرأت خلال العقد المنصرم على الظروف الاجتماعية للبلاد الصناعية وعلى سياساتها الاجتماعية . وقد قادتنى إعادة دراسة هذه المشكلات

إلى بعض النتائج التي تختلف من بعض النواحي عن تلك التي كنت قد أنهيت إليها عام ١٩٥٥. وقد حاولت في الفصل الأخير من هذا الكتاب أن أعرض بمزيد من التفصيل لرأى في الأهمية السياسية والثقافية للطبقات الاجتماعية في المجتمعات الصناعية الحديثة.

ت. **ب** ، بو تومور ه

مارس ۱۹۹۵

مقدمة المؤلف

(للطبعة الثانية)

لقد قمت بالنسبة لهذه الطبعة بعمل تصويب في الحاشية رقم (١) من الفصل الرابع . وفيا عدا هذا فالكتاب كما هو لم يتغير .

ت ، ب ، بوتو مور ۱۹۹۹

الغصل الأول

مقدمة

يعتبر تقسيم المحتمع إلى طبقات أو شرائح ، مرتبة في تدرج معين المروة ، والهيبة ، والقوة سمة بارزة تكاد تكون عامة من سمات البناء الاجهاعي ، التي لفتت انتباه المفكرين النظريين والفلاسفة الاجهاعيين في جميع العصور . و لقد ظل الناس طوال الشطر الأعظم من التاريخ البشرى يتقبلون على وجه العموم هذا النوع من عدم المساواة كحقيقة واقعة لاسبيل إلى تغييرها. وكان الكتاب في العصور القدعة والوسيطة عملون داعماً، في تناوهم لموضوع التدرج الاجهاعي ، إلى تقديم تبرير للنظام القائم . وكان هذا التبرير يستند في الغالب الأعم من الحالات على مذهب ديني في تفسير أصل المراتب الاجتماعية. ولعل هذا يبدو ا بأجلى صورة في الأساطير الدينية الهندوسية التي تحكي ظروف تكون نظام الطوائف (الطبقات المغلقة) Caste system . ثم نلاحظ – من ناحية أخرى – أن الثورات المتقرقة التي قامت بها جماهير الفقراء والمضطهدين على مدى العصور المختلفة ، كانت في العادة عبارة عن هبات ضد ظروف كريهة معينة وليست ضد نظام الطبقات في مجموعة . هذا إلى أنها لم تود إلى تكون معينة وليست ضد نظام الطبقات في مجموعة . هذا إلى أنها لم تود إلى تكون أي تصورات واضحة عن شكل بديل للمجتمع .

وفى العصور الحديثة فقط وخاصة مند الثورتين الأمريكيه والفرنسية الصبحت الطبقات الأجتماعية كتجسيد صاوخ لمبدأ عدم المساواة موضوعاً للدراسة العلمية. كما أصبحت الطبقات محل إدانة من الحميع على أساس المذاهب الأجتماعية الحديدة. وأصبح المثل الأعلى الثورى للمساواة، رغم تعددالتفسيرات التي وضعها له مفكرو القرن الناسع عشر، أصبح يعنى على الأقل عداء للامتيازات الموروثة و لتدرج المراتب الأبدى الذى لأسبيل إلى تغييره. وقد شهد أواخر القرن الذمن عشر وأوائل القرن الناسع عشر بعض الثورات التي

استهدفت على وجه الخصوص محاربة الامتيازات القانونية والسياسية التى تخلفت عن نظام الطبقات الاقطاعية. وقد أدت تلك الثورات إلى توسيع نظاق الحقوق المدنية اوالسياسية وإلى تحقيق درجة أكبر من تكافؤ الفرص . ولكنها خلقت في نفس الوقت تدريجا اجهاعياً من نوع جديد يقوم مباشرة على إمتلاك الثروة . وقد تعرض هذا الوضع الحديد بدوره لهجوم المفكرين الاشتراكيين خلال القرن الناسع عشر، الذين اعتقدوا أن المثل الأعلى للمساواة يعنى في النهاية تحقيق لا مجتمع لا طبقي له .

و قد شهدت المائة العام الأخيرة حدوث تغيرات كبرى فى البناء الاجماعي البيلاد الصناعية المتقدمة. و بمكن اعتبار تاريخ تلك الفيرة إلى حد ما موشراً لغو المساواة فى مجالات جديدة من مجالات الحياة الاجماعية، أو لنمو «المواطنة» كذر Citizenship كا وصفه بعض الكتاب (۱). وقد اختفت على نحو ما رأسمالية الحرية المطلقة ، كما اختفى مذهب الحرية الاقتصادية المطلقة الذى كان أكثر قطر فا من الواقع العملى. وأصبحت جميع البلاد الصناعية تعرف قدراً معينا من التخطيط الاقتصادي المركزي . فأصبح البعض محاول تنظيم توزيع الثروة والدخل، وأصبحنا نجد حرصاً من جانب الدو لة - مختلف فى درجة إحكامه على توفير طائفة واسعة من الحدمات الاجتماعية . ولكن لازالت هناك مع خلك فروق هامة بين النمطين الرئيسيين الموجودين من المجتمعات الصناعية ، وأعنى المجتمعات الصناعية ، وأعنى المجتمعات الصناعية ،

⁽١) أنظر على وجه الخصوص :

T.H. Marshall, Citizenship and Social Class (1950).

(۲) سوف أستخدم مصطلحي « الرأسمالية ٥ و والمجتمع الرأسمالي » كما يستخدمان عادة بين المؤرخين الاقتصاديين وعلمه الاجتماع ، للاشارة إلى اقتصادي واجتماعي يوجد في مرحلة تاريخية معينة ، ويتميز أساساً مجرية السوق ، وحرية العمل (أعني أن الأفراد أحرار من الناحية القانونية و مضطرون – من الناحية الاقتصادية – إلى بيع قوة عملهم في سوق العمل) ، والملكية الحاصة لوسائل الإنتاج بواسطة المشروعات الصناعية ، و من الممكن أن تنيح لنا هذه السمات علاوة على بعض السمات الثانوية – التمييز بقدر كاف من الوضوح بين الرأسمالية وغيرها من أعماط المجتمعات ، كنظام الإقطاع ، أو المجتمع الاشتراكي : على أن هذا لايدي أن المجتمعات ...

هرق أوربا فقد شهدت المجتمعات الأولى حركة تدريجية ومحدودة نحو تحقيق واللاطبقية المرافح التي تعتبر على العموم سمة مميزة للعقدين الآخرين ويعرفان بأسم عصر دولة الرفاهية والتي ننجت عن حدوث تغيرات في الدخول النسبية للجماعات المهنية المختلفة وفي معدلات الضرائب ، وعن زيادة فرص الحراك الاجتماعي للفرد ، وعن سبب لعله يعتبر أهمها جميعاً وهو الزيادة السريعة الأخيرة في الدخل القومي الإجمالي وسوف نستعرض تلك التغيرات بتفصيل أكثر في فصل لاحق من هذا الكتاب ، ولكن من الواضح تماماً أن هذه التغيرات لم ترق إلى القضاء على الطبقات الاجتماعية أو الغائما . فالمجتمعات الصناعية الغربية لازالت مجتمعات رأسمائية ، معني النائم في وقا اجتماعية لازالت صارخة بين فئة ملاك المشروعات الصناعية وفئة العاملين بأجر :

أما المجتمعات ذات الطراز السوفيتي فتدعي -- من ناحية أخرى -- أن الطبقات الاجماعية ، أو على الأقل البناء الطبقي التدوجي ، قد أختفت بإلغاء الملكية الحاصة لوسائل الإنتاج . كما تدعي أنه يجرى حاليا بناء مجتمع اشتر اكبي لاطبقي . غير أن هذا الادعاء لم يوضع موضع التحقيق الوثيق في بادىء الأمر ، حتى ولا من جانب نقاد المجتمع السوفيتي ، الذين ركزوا اهمامهم خاصة خلال عهد ستالين - على الحوانب الصارخة للنظام الاجتماعي هناك ، مثل : كبت الحرية الشخصية ، وإنتشار القهر والإرهاب : والواقع أنه يبدو أن الكثيرين كانوا يعتقدون في فترة من الفترات أنه من الممكن تفسير الديكتاتورية السياسية نفسها - من ناحية التناقض بين الحرية و المساواة - كنتيجة لمحاولة فرض حالة من المساواة غير طبيعية على أفراد المجتمع ،

حالرأسمالية الحالية قد ظلت على حالها دون تغير منذ أصولها الأولى ، أو أنه لايمكن أن توجد أشكال مختلفة أر انتقالية من المجتمعات وسوف نتناول بمزيد من التقصيل بعضاً من هذه المشكلات في فصول الكتاب التالية :

ولكن هذا كله بدا غير مقنع عندما أدرك الناس أن هناك قدراً كبيراً من عدم المساواة الاجتماعية في المجتمعات ذات الطراز السوفيتي. وقد تركزت المناقشات في المدراسات الحديثة على ظهور « طبقة حاكمة جديدة » في تلك المجتمعات ، وكذلك على عقد المقارنات بين خصائص جماعات الصفوة في المجتمعات الغربية والسوفيتية .

والهدف الرئيسي لهذا الكتاب أن يتبين كيف أدت الحركات الرامية إلى تحقيق المساواة الاجماعية ، والتي بدأت مع ثورات القرن الثامن عشر ؟ إلى التأثير على التدرج الاجماعي في المجتمعات الصناعية . وأن يتبين كذلك كيف تأثرت تلك الحركات بدورها - بنطور الصناعة الحديثة و نموها . ويتطلب هذا منا في المقام الأول أن نقوم بدراسة طبيعة الطبقات الإجماعية الحديثة . ثم يتطلب ، ثانيا ، دراسة مقارنة لتغيرات التلرج الاجماعي التي تمت في المقطين الرئيسيين من أنماط المجتمع الصناعي ، ومحاولة منا لتفسير هذه النغيرات . ثم نعمد ، في الحتام ، إلى المقابلة بين أفكار المساواة والتدرج الاجماعي . هل المساواة مثل أعلى ممكن تحقيقه في ظل ظروف المجتمع الصناعي المعقد ؟ وبالمعكس : ماهي أنواع و درحات عدم المساواة التي لامفر منها ، أو ممكن تقبلها ، أو حتى يمكن أن تكون مرغبة ، في مثل هذا المجتمع ؟

إن عدم المساواة بين الطبقات الاجهاعية لا يمكن أن يعتبر مطابقاً لعدم المساواة البشرية بوجه عام. ذلك أن هناك أشكالا أخرى من عدم المساواة ، وأنواعاً أخرى من الامتيازات والسيطرة ، علاوة على تلك الأشكال الناشئة عن الفروق بين الطبقات الاجتماعية. فيمكن أن أن توجد في بعض المجتمعات بعض أنواع عدم المساواة الراجعة إلى فروق عنصرية ، أو لغوية ، أودينية بين أبناء المجتمع . ثم هناك لا مساواة بين المجتمعات وبعضها ، كتلك الفروق التي نراها اليوم واضحة بين الأمم الفنية والأمم الفقيرة ، وهي الفروق التي ترجع بدورها إلى الغزو ، وإلى الفروق في الحجم وفي الموارد الطبيعية ، قرجع بدورها إلى الغزو ، وإلى الفروق في الحجم وفي الموارد الطبيعية وإلى بعض الفرص والأخ ناء التاريخية المعينة . كما أن الحقوق السياسية

لاتتحدد دائماً من خلال عضوية الفرد لطبقة معينة ، كما يوكد الماركسيون فى بعض الأحيان . فالقوة السياسية نفسها يمكن أن تخلق طبقات اجتماعية جديدة ، وحةوق ملكية جديدة ، وامتيازات جديدة .

ولكنه يظل صحيحا – مع ذلك كله – أن تقسيم المجتمع إلى طبقات المجتماعية متميزة يعد من أبرز مظاهر عدم المساواة في العالم الحديث ، وأن هذا التقسيم كان في أغلب الحالات مصدراً لأنواع أخرى من عدم المساواة ، وأن السيطرة الاقتصادية لطبقة معينة كانت في أغلب الأحوال أساسا لسيطرتها السياسية . المدلك ترتبط الطبقة – بعمق – بكثير من المسائل الحيوية للسياسة الحديثة والسياسة الاجتماعية ،

الفصلاالثايئ

طبيعة الطبقة الاجتماعية

لازال الحدل دائراً بين علماء الاجهاع حول نظرية الطبقة الاجهاعية، أو حول موضوع التدرج الاجهاعي بشكل عام. ويستخدم المصطلح الأخير للإشارة إلى أي نظام تدرجي للجماعات الاجهاعية أو الشرائع الاجهاعية في مجتمع ما . وقد حدد علماء الاجهاع الأشكال الأساسية للتدرج الاجهاعي بوجه عام بأنها : الطائفة ، والطبقة الإقطاعية ، والطبقة الاجهاعي هذه بأنه وجماعة المكانة . ويتميز كل نمسط من أنماط التدرج الاجهاعي هذه بأنه مركب . وهناك كثير من المسائل التي لم تحسم بعد؛ المتعلقة بالأساس الذي تقوم عليه كل من الطائفة والطبقات الإقطاعية وسمات كل منهما . وهو ما يصدق عليه الطبقات وعلى جماعات المكانة بنفس القدر (۱) . على الرغم من أن تعريف الطبقة أكثر يسراً ، وغلباً ما يمكن تعيين حدودها بشكل أوضح. وبرغم هذه الصعوبات ، فإن هناك بعض السمات العامة للتدرج الاجتماعي وبرغم هذه الصعوبات ، فإن هناك بعض السمات العامة للتدرج الاجتماعي التي لاخلاف علها بن الدارسين (د)

Marc Bloch. Feudal Society

- (وقد صدرت الترجمة الأنجليزية في لندن عام ١٩٦١) ، الفصل السادس .
- (ه) يمكن القارى ، أن يرجع إلى بعض المصادر الأخرى المترجمة أو المؤلفة -

را) قارن عرضاً معتازاً للدراسات الحديثة عن الطائفة عند شرنفاس و آخرين: ٥ الطائفة هاف (١) M.N. Srinivas et al. "Caste" Current Sociology, vol. VIII (3) 1959.

وعن التدرج الاجتماعي في المجتمعات الاقطاعية ، أنظر ؛

١ - جورج جورفيتش ، دراسات في الطبقات الاجتاعية ، ترجمة أحمد رضا محمد رضا،
 مراجعة الدكتور عز الدين فوده ، الهيئة المصرية العامة الكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

نلاحظ أولا أن نسق المراتب لا ممثل جزءاً من نظام طبيعي لا يتغير للأشياء وإنما هو نتاج بشرى ، وهو يخضع للتغيرات التاريخية . و يمكن أن نقول بتحديد أكثر إن الفروق الطبيعية أو البيولوجية - من ناحية - والفروق في المراتب الاجتماعية - من ناحية أخرى - تنتميان إلى نوعين مختلفين من الظواهر . وقد أشار « روسو » إلى الفروق بمنهي الوضوح في فقرة مشهورة من كتابه عن « أصل وأساس عدم المساواة بين البشر » يقول فيها : و أرى أن هناك نوعين عن عدم المساوة بين البشر » الأول - وأسميه الطبيعي والفيزيقي - لأن الطبيعة هي التي أوجدته ؛ ويقوم على الفروق في العمر ، والصحة ، والقوة الجسمانية ، والقدرات العقلية أو الروحية . والثاني وهو ما أسميه اللامساواة الأخلاقية أو السياسية ، لأنها تقوم على نوع من الاصطلاح الاجتماعي ، وتستند إلى موافقة الإنسان . ويتكون النوع الأخير من الإمتيازات المختلفة التي يتمع بها بعض الناس على حساب الآخرين ،

⁼ ٢ - بوتومور ، تمهيد في علم الاجتماع ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهرى ، وعلياه شكرى ، ومحمد على محمد ، والسيد محمد الحسيني ، الكتاب الرابع من سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، القاهرة ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢ ، ص ص ٣٢٠ - ٣٢٠ .

٢ - دكتور محمد ألجوهرى ، (منهج فى دراسة بناء المجتمع المصرى) ، مقال بمجلة الكاتب ، أغسطس ١٩٧٢ . ويقدم هذا المقال إطار نظرياً لدراسة البناء الطبقى فى المجتمع المصرى المعاصر .

ع ماكيفر وبيلج ، المجتمع ، الجزء الثانى ، ترجمة الدكتور السيد محمد العزاوى ، وفؤاد اسكندر ، ويوسف ميخائيل أسعد ، مكتبة الهضة المصرية (بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر) ، القاهرة ، ١٩٧١ . وهذا الجزءكله يدور حول موضوع التركيب الاجماعى ، ولكن معالجة العلبقات الاجماعية بالتخصيص صصص ١٣٨ – ١٩٦٦ . ومعالجة الموضوع في هذا الكتاب ذات طابع تقليدى محافظ ، وهي نموذج معبر للانجاهات المحافظة – الأمريكية غالباً – في تناول الموضوع ، ولاترقى إطلاقاً إلى أسلوب بوتومور أو جورفيتش .

كمزيد من الثروة أو مزيد من التشريف أو مزيد من القوة ، أو على الأقل الاستحواذ على وضع ينتزع منه طاعة الناس له » . (٢)

وقد أقر هـ الما النميز معظم الكتاب المحدثين في موضوع الطبقات يعلم الاجتماعية . وهكذا يلاحظ ت . ه . مارشال أن : و نظام الطبقات يعلم أفراد المجتمع أن يراعوا بعض الفروق ويتجاهلوا فروقاً أخرى عند ترتيب الناس في تسلسل معين للجدارة الاجتماعية » (٣) . وإن كان يقال في بعض الأحيان – مع التسليم بهذا النمييز – أن نظام الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الرأسمالية الحديثة يعمل في الواقع بطريقة تضمن التطابق التقريبي بين تدرج القدرات الطبيعية والفروق في المكانة المعترف بها اجتماعيا . وكثيراً ما تردد هذا القول (٤) ، ولكنها لاتستند إلى وقائع نويدها تأييداً مقنعاً . حقيقة إننا نسلم على العموم بأن عدم المساواة في الدخول يعتبر أحد العناصر الهامة في التدرج الطبقي . ولكن هناك إلى جانب ذلك العديد من البحوث التي أثبت أن عدم المساواة في الدخول برجع إلى حد كبير إلى التوزيع غير ألمت المدوق في الدخول برجع إلى حد كبير إلى التوزيع غير المتكافيء للثروة عن طريق الميراث ، ولايرجع أساساً إلى الفروق في الدخل

(المترجم)

(م ه - الطبقات الاجتماعية)

⁽²⁾ J.J. Rousseau, A Dissertation on the Origin and Foundation of the Inequality of Mankind, Everyman edition, p. 160.

⁽³⁾ T.H. Marshall, "The Nature of Class Conflict" in Citizenship and Social Class (1650) p. 115.

^(\$) ونصادفها على الخصوص في نظريات (الصفوة) عند باريتو Pareto وموسكا Mosca التي انتقدتها في كتابي (الصفوة والمجتمع) (١٩٦٤). Elites and Society التي انتقدتها في كتابي (الصفوة والمجتمع) (١٩٦٤). الصفوة والمجتمع. هذا وقد ترجم الكتاب المذكور إلى اللغة العربية، أنظر : بوتومور ، الصفوة والمجتمع. دراسة في علم الإجماع السيامي ، ترجمة اللاكاتر، محمد الجوهري ، وعلياء شكري ، ومحمد على محمد ، والسيد محمد الحسيني ، الكتاب السادس في سلسلة علم الاجتماع المماصر ، القاهرة، دار الكتب الحامية ، ١٩٧٢.

المكتسب الذى قد يفترض أنه يرتبط إلى حد ما بالقدرات الطبيعية أو الولادية (٥). وتوكد الدراسات الحديثة لموضوع الاختيار التعليمي والمهني عدم وجود هذا التطابق بين تدرج القدرة (الطبيعية) وتدرج الوضع الاجتماعي، إذ توضح أن القدرة الفكرية والعقلية - مثلا - لاتقابل دائما بالدخل العالى أو المكانة الاجتماعية الرفيعة ، كما أن افتقار الشخص إلى تلك القدرة لايقابل دائما بالعكس ، أي بدخل منخفض أو بمكانة اجتماعية منخفضة . والواقع أنه قد يكون من الأدق وصف نظام الطبقات الاجتماعية بأنه يعمل من خلال وراثة الملكية ، إلى حد كبير ، ليضمن لكل فرد أن يحتفظ بوضع اجتماعي معين يتحدد على أساس مولده وبغض النظر عن قدراته الخصة . وهناك بعض العوامل الاجتماعية ، التي سنعرض لها فيا بعد، قدراته الى تلطيف هذا الوضع ، ولكم الاتقضى عليه .

والنقطة الثانية التي تجمع عليها المؤلفون بوجه عام هي أن الطبقات الاجتماعية – على خلاف الطوائف أو الطبقات الإقطاعية – جماعات أكثر تميزاً بالطابع الاقتصادي. فهي لاتقوم ، ولاتتدعم ، بفعل أي قواعد قانونية أو دينية خاصة . وأن عضوية الفرد في طبقة معينة لاتضفي عليه أي حقوق مدنية أو سياسية معينة . وتترتب على هذه النقطة أن حدود الطبقات الاجتماعية أقل قابلية للتحديد الدقيق . حقيقة أن الطبقتين الاجتماعيتين الرئيسيتين ، وهما البورجوازية (الطبقة الوسطى) والطبقة العاملة ، يمكن تحديدهما بسهولة نسبياً في معظم المجتمعات ؛ ولكنا بجب أن ندرك كثيراً من الشرائح بسهولة نسبياً في معظم المجتمعات ؛ ولكنا بجب أن ندرك كثيراً من الشرائح بسهولة نسبياً في معظم المجتمعات ؛ ولكنا بجب أن ندرك كثيراً من الشرائح يصعب تعيين حدودها بدقة ، كما أن العضوية فيها لا يمكن أن تحدد بأي

⁽ه) أنظر على سبيل المثال :

H. Dalton, Some Aspects of the Inequality of Incomes in Modern Societies (1920).

طريقة سهلة بسيطة (.) .

ونلاحظ فضلا عن هذا أن عضوية الطبقات الاجتماعية الحديثة تتميز

() يجب أن ثلاحظ أن هاتين الطبقتين تمثلان الطبقتين الرئيسيتين في المجتمع الرأسمالي فقط ، أما الأشكال الاجتماعية الافتصادية السابقة على الرأسمالية أو المعاصرة لها ، فتتميز بالطبع بوجود طبقات أخرى، ذات صفات ومشخصات مختلقة. ذلك أن أشكال الملكية الخاصة لأهم وسائل الإنتاج السائدة في كل نظام من النظم الاجتماعية المتتابعة تاريخيا هي التي تحدد طبيعة وشكل الطبقات الرئيسية الموجودة في ذلك المجتمع . فنجد مثلا في المجتمع العبودي لأن الطبقتين الرئيسية المسادة والعبيد ، وفي المجتمع الاقطاعي السادة الإقطاعيون وأرقاء الأرض (أو الرئيسية ن كانتنا السادة والعبيد ، وفي المجتمع الاقطاعي السادة الإقطاعيون وارتاء الأرض (المبلقة المتعاملة) .

ثم هناك علاوة على الطبقات الرئيسية طبقات أخرى فرعية . و لكنها تقوم على أسس أخرى من طبيعة ثانوية . فنجد من أمثلة تلك الطبقات الفرعية ملاك الأرض أو الفلاحين فى ظل المجتمع الرأسمالى . ويمكن أن نقول عن تلك الطبقات بصفة عامة أنها تمثل إما رواسب طبقات رئيسية عفا عليها الزمن ، أو خمائر لطبقات رئيسية سوف تتضح ملامحها ومشخصاتها فى المستقبل . ومن الممكن علاوة على كل هذا أن تنقسم كل طبقة فى داخلها إلى طبقات أو أقسام فرعية ...

فإذا كان الوضع جذا التعقيد بالنسبة للمجتمع الصناعى الرأسمالى الذى يتكلم عنه يوتومور (وهو الذى توجد فيه هاتان الطبقتان الرئيسيتان) فإنه بالقطع أكثر تعقيداً بالنسبة للمجتمع الذى يعيش مرحلة انتقالية من مراحل تطوره الاقتصادى الاجتماعى . والنموذج الحى القريب لذلك هو مجتمعنا المصرى .

فالسمة العامة المميزة المسجتمع المصرى أنه مجتمع انتقالى من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية . فهو لم يعد يعرف مرحلة الاقطاع بشكلها الكلاسيكى ، ولم يعرف بعد السيطرة الكاملة للنظام الرأسملى . هذا فضلا عن أن مرحلة التغيير الاشتراكى لازالت برغم الإنجازات المعظيمة التي تحققت - تخطو خطواتها الأولى من أجل تغيير صورة العلاقات الاقتصادية الاجتماعية في المجتمع .

وقد رتبنا فى مقالنا عن الطبقات بعضا من النتائج على هذا الوضع يجب الالتفات إليها هند دراسة البناء الطبقى فى المجتمع المصرى ، ويحسن أن يرجع القارى. إلى :

دکتور محمد الجوهری : منهج نی دراسة بناه المجتمع المصری ، مجلة الکاتب ، أغسطس ۱۹۷۲ ، صرص ۳۸ – ۵۰ . بأنها أقل ثباتا في العادة من عضوية الأنماط الأخرى من الجماعات التدرجية ، حقيقة أن الفرد يولد في طبقة الجهاعية معينة - تماما كما يولد في طائفة أو طبقة إقطاعية - ولكن من الأمور الضعيفة الإحمال أن يظل في نفس المستوى الاجماعي الذي ولد فيه ، على خلاف الفرد في مجتمع الطائفة أو الطبقة الإقطاعية . ففي خلال حياة الفرد يستطيع هو - أو أسرته - أن ترتفع أو تسقط في سلم التدرج الاجماعي . فإذا ارتقى مستواه الطبقى ، فهو ليس عاجة إلى صك نبالة ، أو إلى أي نوع من الاعتراف الرسمى ، يوكد به وضعه الطبقى الحديد . فيكفيه أن يصبح أكثر ثراء ، أو أن يضطلع بدور اقتصادى أو مهنى معن ، أو يكتسب حتى بعض السمات الثقافية الثانوية المشرعة الاجماعية الى صيفتقل إليها .

وبرغم وضوح الأساس الاقتصادى للطبقات الاجتماعية ، فإن هذه الحقيقة يمكن تفسيرها بطرق عديدة مختلفة ، مما يترتب عليه ظهور عديد من الآراء المتباينة أشد التباين حول أهمية الطبقات في الحياة الاجتماعية وحول العلاقات بين الطبقات . ولعله من المفيد أن نبدأ استعراض تلك الآراء المتعارضة بمناقشة تفسير كارل ماركس ، ذلك لأنه يو كد بقوة الأساس الاقتصادى للطبقات ، كما يو كد على العلاقات المتناقضة بينها ، ولأن الدراسة النقدية لمفاهيم ماركس سوف تنقى الضوء على معظم المشكلات الحيوية المتصلة بطبيعة الطبقات الاجتماعية ،

نلاحظ أولا أن ماركس لم يقدم إطلاقاً نظرية منهجية متكاملة فى الطبقات على الرغم من أنه يمكن أن يقال بحق (كما لاحظ لينين) أن كل ماكتبه ماركس كان متصلا بموضوع الطبقات على نحو أو آخر . والنقطة التى بدأ عندها ماركس يقدم عرضاً متماسكا لنظريته هي بالضبط حيث توقف مخطوط المحلد الثالث من كتابه رأس المال دون أن يكتمل ، و ذلك بعد صفحة واحدة كان قد بدأ يركز فيها على الصعوبات التى واجهت نظريته في الطبقات ، والواقع أن ماركس قد تبنى فكرة معينة عن الطبقة كانت مستخدمة على نطاق

واسع من قبل المؤرخين والمفكرين النظريين الاجتماعيين (بما فيهم الاشتراكين الأوائل) في الوقت الذي بدأ فيه دراساته السوسيولوجية ، ثم وجه بعد ذلك مزيد عنايته لمحاولة مواعمة فكرته هذه مع الإطار العام لنظريته في التغير الاجتماعي ، واستخدامها في تحليل تطور نظام اجتماعي معين ، هو الرأسمالية الحديثة . وقد أشار هو نفسه إلى ذلك عندما كتب في إحدى خطابانه القديمة يقول : ٥ ... الواقع أنه ليس لى أي فضل في اكتشاف وجود الطبقات في المجتمع الحديث ، ولاوجود الصراع بينها . فقبلي بكثير استطاع بعض المؤرخين البورجوازيين وصف التطور التاريخي لهذا الصراع بين الطبقات ، كما قام بعض الاقتصاديين البورجوزايين بتشريع الطبقات بين الطبقات ، كما قام بعض الاقتصاديين البورجوزايين بتشريع الطبقات اقتصادياً » (٦) واستطرد ماركس شارحاً إسهامه الحاص في دراسة الموضوع وهو أنه أوضح أن وجود الطبقات يرتبط بمراحل تاريخية معينة من مراحل وهو أنه أوضح أن وجود الطبقات في المجتمع اشراكي لاطبقي يؤدي إلى إنتصار الطبقة العاملة وسيكون إيذاناً عجتمع اشتراكي لاطبقي

لذلك نجد أن السمات المميزة لنظرية ماركس هي فهم الطبقات الاجتماعية في ضوء نظام الإنتاج ، وفكرة التطور الاجتماعي من خلال الصراع الطبقي الذي سينهي إلى نمسط جديد من المجتمعات بلا طبقات . وكما قال ماركس : « ... إن مجموع ما يسمى تاريخ العالم ليس سوى ما خلقه الإنسان نفسه بواسطة العمل البشري » (٧) . فالإنسان يخلق (ويعيد خلق) نفسه بمعنى فيزيقي و بمعنى ثقافي أيضاً . ويقول ماركس في مقدمة كتابه و نقد الاقتصاد السياسي » : و يدخل الناس في الإنتاج الاجتماعي الذي يصنعه الناس في علاقات محددة لا مناص منها و لا تخضع لإرادتهم الحاصة . و تقابل علاقات الإنتاج هذه مرحلة معينة من مراحل تطور قوى الإنتاج المادية عنده مرحلة معينة من مراحل تطور قوى الإنتاج المادية عنده مرحلة معينة من مراحل تطور قوى الإنتاج المادية عندهم . و يكون مجموع علاقات الإنتاج هذه البناء الاقتصادي للمجتمع ،

بتاریخ ه مارس ۱۸۵۲. J. Weydêmeyer بتاریخ ه مارس ۱۸۵۲. (۲) Economic and Philosophical Manuscripts (1844).

وهذا البناء هو بمثابة الأساس الواقعى الذى تنهض عليه الأبنية الفوقية السياسية والقانونية، والذى تقابله أشكال محددة من الوحي الاجتماعي. فطريقة إنتاج الحياة المادية تحدد الطابع العام لعمليات الحياة الاجتماعية، والسياسية، والروحية ، (٨).

فالطبقات الاجهاعية قد نشأت مع أول توسع تار بحي لقوى الإنتاج بحيث تجاوزت المستوى اللازم لمجرد الإعاشة ، بما في ذلك توسيع تقسيم العمل خارج نطاق الأسرة ، وتراكم فائض الثروة ، وظهور الملكية الخاصة الموارد الإقتصادية . لذلك كانت علاقات الأفراد ــ المتفاوتة ــ بأدوات الإنتاج المملوكة ملكية خاصة هي التي تمثل أساس قيام الطبقات الاجتماعية . وقد حـــدد ماركس بعص المراحل الهامة في التاريخ البشري ، أو بعض الأشكال الرئيسية للبناء الاجتماعي . وقد كتب في مقدمة كتابه لا نقله الاقتصاد السياسي ، يقول : « مكننا على وجه الإحمال أن نحدد الأساليب الآسيوية ، والعتيقة، والإقطاعية ، والبورجوازية الحديثة في الإنتاج باعتبارها في موضع آخر إلى : الشيوعية البدائية ، والمجتمع العتيق (العبودى) ، والمجتمع الإقطاعي (نظام القنانة) ، والرأميالية الحديثة (العمل المأجور) ، باعتبارها تمثل الأشكال التاريخية الرئيسية للمجتمع. وتتميز إشارات ماركس إلى نمط المحتمع الآسيوي بأهمية وطرافة خاصة ، لأن هذا النمط يقع خارج سلسلة التطور التي مرت بها المجتمعات الغربية ، ولأنه يبدو بذلك أنه يسلم بإمكانية قيام طبقة حاكمة في هذه الحالة تتكون من كبار الموظفين الذين يتحكمون في الجهاز الإداري(٩) . إلا أنه لم يتابع دراسة هذ الموضوع في موالفاته اللاحقة .

⁽⁸⁾ Contribution to the Critique of Political Economy (1859). Preface.

[:] قارن حول هذا الموضوع المقال الحام الذي كتبه جورج الشتهايم: George Lichtheim, «Marx and the Asiatic mode of Production» St Anthony's Studies No. 14 (1963).

وتتم التغيرات التاريخية من أحد أنماط المجتمعات إلى الآخر بواسطة الصراعات الطبقية وانتصار طبقة معينة على الطبقات الأخرى . ويعكس الصراع الطبقى نفسه عدم إمكان الموائمة بين أساليب مختلفة فى الإنتاج ، ويتوقف انتصار طبقة معينة – وما يلى ذلك من إعادة تشكيلها للمجتمع – على ظهور أسلوب فى الإنتاج أحدث وأكثر تفوقاً ، يكون فى صالح الطبقة الحديدة أن يسود سائر الأساليب الأخرى . وتقول كلمات ماركس فى هذا الحديدة أن يسود سائر الأساليب الأخرى . وتقول كلمات ماركس فى هذا المصدد : « لا يمكن أن يختفى أى نظام اجتماعى قبل أن تتطور جميع القوى المنتجة التى يمكن أن تجد لنفسها متسعاً فيه . ولا يمكن أن تظهر علاقات إنتاج أحدث وأرقى قبل أن نكون الظروف المادية لوجودها قد نضجت فى أحشاء المحتمع القدم القدم الذا

على أن ماركس لم يكن يقدم نظرية بسيطة ساذجة فى الحتمية التكنولوجية أو الاقتصادية . بل على العكس من ذلك ، كما أكد فى نقده الهلسفة التاريخ عند هيجل Hegel ، إذ يقول : « ليس « التاريخ » هو الذى يستخدم الناس كأداة لتحقيق أهدافه الخاصة ؛ كما لوكان فرداً معيناً . إن التاريخ ليس سوى النشاط الذى يبذله الناس لتحقيق أهدافهم هم ١١٥٥) . لقدكان ماوكس يوممن

Karl Marx, Pre-Capitalist Economic Formations, edited by E.J. Hobsbawm (1964).

و يرى هوبسباوم فى المقدمة التى كتبها لهذا الكتاب أن هذه النصوص توضيح أن ماركس لم يكن يحول وضع نظرية تطورية عامة . ولكن على الرغم من أننا يمكن أن نسلم بأن ماركس لم يكن مفكراً تطوريا على طريقة كونت أو سبنسر الصارخه ، فأنه من المبالغة فى الانجاء المضاد الادعاء بأنه لم يكن فى ذهنه أى مخطط تطورى على الاطلاق . وهناك عدد من المشكلات اتى أخفق ماركس فى حلها بوضوح فى كتاباته . ومن هذه المشكلات الاجابه بدقه عما إذا كان الافتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية ، ثم نمو المجتمع الرأسمالي يمكن أن يعتبر حالات خاصة ، أو ما إذا كان من الممكن – وكيف – إدخ له فى إطار تصور عام لتطور المجتمع البيشرى منذ بداياته الأولى .

وقار ن كذلك ملاحظت ماركس عن المجتمعات قبل الرأسمائية ، وهي مأخوذة من غطوطاته الأوليه لكتابه «رأس المال » في :

⁽١٠) أفظركارل ماركس ، الموجع السابق.

بقوة (و إلاكانت كل نشاطاته الفكرية والسياسية الأخرى نوعاً من العبث) بأن انتصار الطبقة الحديدة الناشئة يتوقف على وعيها بموقفها وبأهدافها ، وكذلك على فاعلية تنظيمها السياسي ، وعلى وضعها الاقتصادي الفعلي . وهذا هو على وجه الخصوص وضع الطبقة العاملة في المجتمع الرأسهالي ، وقد ناقش ماركس في عدة مناسبات مختلفة العوامل التي يمكن أن تو"ثر على تطور وعيها الطبقى وعلى نضجها السياسي . فدر س في كتابه « بوءس الفلسفة »(*) – على سبيل المثال ــ بشيء من الإسهاب تطور الطبقة العاملة ، وأضاف بعض الملاحظات النقدية حول الدراسات الامبيريقية الخاصة بهذه الحركة الاجتماعية ذات الأهمية القصوى. ويقول في هذا : « لقد أجريت كثير من البحوث لتتبع المراحل التاريخية التي مرت بها البورجوازية ، إبتداء من الكميونة حتى تكونها كطبقة . ولكن عندما يتعلق الأمر بمسألة التوصل إلى فهم واضح للاضرابات ، والإتحادات ، وغيرهما من الأشكال التي تحاول البروليتاريا من خلالها _ وعلى مرأى منا _ تنظيم نفسها كطبقة ؛ نجد البعض وقد استولى عليه خوف رهيب ، بينما يبدى آخرون إزدراء وتعالياً » . لذلك يعتبر من أهم سمات نظرية ماركس في الطبقات أنها نحاول أن تأخذ في اعتبارها التفاعل بن الموقف الواقعي للأفراد المشتركين في عملية الإنتاج ، من ناحية ، والتصورات التي يكونونها عن موقفهم وعن إتجاهات الحركة الاجتماعية والسياسية المتاحة لهم ، من ناحية أخرى . هذا وتفسح النظرية في تطبيقها على المحتمعات الحديثة مكانا كبيراً لتأثير الأفكار والمذاهب الفكرية. ويرجع اقتناع ماركس بأن الطبقة العاملة سوف تنتصر خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً في صراعها ضد البورجوازية ؛ إلى اعتقاده بأن نظام الإنتاج بالمصانع الضخمة الحديثة سوف يساعد إلى أقصى حد على نمو الوعى الطبقى ، وعلى انتشار الأفكار الاشتراكية وتنظيم الحركة السياسية .

ولقد كان ماركس مهتما بشكل خاص ــ شأنه في ذلك شأن غيره من

^(*) The Poverty of Philosophy.

مفكرى القرن الناسع عشر الذين ساهموا في تأسيس علم الاجتماع ــ بدراسة أصول وتطور المجتمع الرأسمالي الحديث. وقد اختار أن يدوس تلك الأصول وهذا التطور في بلد واحد أساساً هو انجلترا ، لأنها كانت في ذلك الوقت أعظم البلاد الصناعية تقدماً . وكان هدفه من ذلك أن يوضح للاخرين – كما يقول هو نفسه – « صورة مستقبلهم » . ولقد كانت نظرية ماركس مقنعة أشد الإقناع في تطبيقها على هذا المحتمع الإنجليزي في منتصف القرن التاسع عشر . وبدا أن مسار التطور الصناعي يؤكد القضية الني مؤداها أن المجتمع آخذ في الانقسام بشكل واضح إلى طبقتين رئيسيتين ، طبقة صغيرة من الرأسماليين الذين يزدادون ثراء ، وجماهير متزايدة ممن لابملكون شيئاً والعمال المأجورين الفقراء. وأن الهوة الاجتماعية بين الفريقين آخذة في الاتساع نتيجة إنهيار الطبقات الوسطى (والتي كانت تعني عند ماركس فئة صغار المنتجين المستقلين وأصحاب المهن المستقلين) التي تحول أفرادها إلى مستخدمين لدى الغير . ثم كانت نشأة الحركة العمالية -كذلك - (ممثلة في النقابات ، والحمعياتالتعاونية والأحزاب السياسية الاشتراكية) واندلاع الصراعات الثورية في جميع أنحاء أوروبا ، وخاصة في السنوات التي سبقت عام ١٨٤٨ ؟ كانت كلها بمثابة شواهد تؤيد نبوءة ماركس بنمو الوعي الطبقى عند الطبقة العاملة ، وظهور هذا الوعي في صورة مذاهب اجتماعية جديدة وأشكال جديدة من التنظيم السياسي .

وقد ظلت نظرية ماركس طوال الثمانين عاماً الماضية موضوعاً لنقد الايعرف هواده من ناحية ولدفاع عنيد من ناحية أخرى. وقد اهتمت تلك المناقشات بثلاثة جوانب أساسية من النظرية. أولها ذلك النقد الذي يعترض على الأهمية التي أولاها ماركس للطبقات الاجتماعية وللصراعات الطبقية في تفسير التغيرات التاريخية الأساسية في المجتمع البشرى. ويقال في هذا الصدد إن ماركس قد أهمل، نتيجة اهتمامه الزائد بالطبقات، علاقات الجتماعية أخرى على جانب كبير من الأهمية، خاصة تلك العلاقات التي

تربط بين الناس داخل المجتمعات القومية . وقد أدى هذا إلى تشويه تصويره للتغير الاجتماعي من ناحيتين . إذ قاده هذا إلى الهوين من شأن تأثير القومية والصراع بين الأمم في التاريخ البشرى . ولعل ذلك كان من الأخطاء التي يمكن التماس العذر لها في منتصف القرن الناسع عشر حيث كان هناك من المفكرين - مثل كونت وسبنسر - من يعتقد أن الحرب سوف تختفي نهائياً من حياة الإنسان . إلا أن نمو المشاعر القومية والإمبريالية خلال الشطر الأخير من القرن التاسع عشر يمثل مشكلة خاصة أمام نظرية ماركس . إذ على الرغم من إمكان تفسير تلك المشاعر بأنها انتشار أفكار الطبقة الحاكمة ، فإن السوال يظل مطروحا كما هو : لماذا استطاعت مثل هذه الأفكار و المشاعر أن توثر على مثل هذا القطاع العريض من السكان في الوقت الذي أخذت فيه الحركة العمالية تنمو بعنف ، وأصبحت المذاهب الماركسية تحظي بإنتشار واسع وشهرة بين الناس ؟

كما أن ماركس لم ينتبه بالقدر الكافى لحانب آخر من الإحساس المتزايد بالمجتمع القومى فى الأمم الأوروبية ، الذى كان مسئولا عن تقييد نمو للصراعات الطبقية والتخفيف منها . فلقد كان من اليسير فى منتصف القرن التاسع عشر أن نميز بين « أمتين » داخل كل مجتمع ، تشارك إحداهما مشاركة كاملة وفعالة فى الشئون القومية وتقوم على توجيهها ، بينما تمثل الأخرى المادة الحام التى ممارس عليها الساسة عملهم . كذلك كان من السهل أن تتحسس الحركة الثورية العنيفة التى كانت آخذة فى التكون بين أبناء والأمة ، الحاضعة المقهورة . ولكنه كان قد بدأ — حتى وماركس لايزال على قيد الحياة — توسيع نطاق الحقوق السياسية والاجتماعية لكى تشمل جماعات جديدة من السكان ، وهو التطور الذى اتصل — ولكن بسرعة أكبر — خلال القرن العشرين ، والذى كان من نتيجته تغير العلاقات بين الطبقات . وقد لعبت المفاهم الأخلاقية والاجتماعية الحديدة — التى تو كد الطبقات . وقد لعبت المفاهم الأخلاقية والاجتماعية الحديدة — التى تو كد على المصالح البشرية المشتركة داخل الوطن الواحد — ، وكذلك فكرة

« المواطنة » ، دوراً فى إحداث هذه التغيرات ، كماكانت فى نفس الوقت إحدى نتائج تلك التغيرات .

ولقد بدا فشل الصراعات الطبقية داخل البلاد الصناعية في الوصول إلى تلك الدرحة من الشدة التي كان يتوقعها لها ماركس ؟ بدا بشكل مؤثر وحاد في عام ١٩١٤ ، عناما أجمعت كل الأحزاب الاشتراكية الأوروبية تقريبال وكثير منها ذو عقيدة ماركسية – على تأييد الحرب التي شنتها حكوماتها . كذلك بدت نفس الظاهرة – ولكن ليس بنفس التأثير و الحدة – في التغيرات التي طرأت على سياسة الطبقة العاملة خلال القرن العشرين ، حيث تحونت من الأفكار والأفعال الثورية إلى الأفكار والأفعال الإصلاحية . وقد يمكن القول في هذا الصدد أن رابطة القومية – الاجتماعية – قد أثبتت في هذه العملية أنها أكثر فعالية من وابطة الطبقة في خلق مجتمع متماسك .

و النقطة الثانية فى النقد الذى وجه إلى ماركس هى أنه على الرغم من أن الذغرية الماركسية قد أثبتت كفاءة معقولة فى تفسير ظواهر العلاقات الطبقية فى المحتمعات الرأسمالية الحديثة ، فإنها لم تثبت نفس الكفاءة – ولاهى استخلعت بنفس النجاح – فى تفسير عدد من أنماط التدرج الاجتماعي الأخرى. والواقع أن فى النظرية الماركسية استخدامين متميزين لمصطلح «طبقة » يمكن أن يحلا لنا تلك المشكلة . (١٢) كثيراً جداً ما يستخدم ماركس مصطلح طبقة للاشارة إلى الجماعات الإجتماعية الرئيسية – المضطهدين والمضطهدين – التى تتصارع مع بعضها فى كل نمط من أنماط المجتمع الإنساني فيما بعد المرحلة الموغلة فى البدائية ، وذلك على نحو ما جاء فى افتتاحية البيان الشيوعي : « إن تاريخ كل مجتمع إلى بو منا هذا ليس سوى تاريخ الصراع بين الطبقات » . إلا أن ماركس يلرك فى مكان آخر من مؤلفاته الملامح المميزة المطبقات الاجتماعية الحديثة . ففى كتابه

⁽١٢) يمكن للقارىء أن يجد أفضل عرض لمقاهيم الطبقة المختلفة التي استخدمها مركس في نظريته عند :

S. Ossowski, Class Structure in Class Consciousness (London 1963) Chapter V_{\bullet}

الأبدلوجية الألمانية (٠) يقابل بين نظام الطبقات ونظام الطبقات الإقطاعية، ويلاحظ: « التمييز بين الفرد الشخصى و الفرد الطبق ، وأن الطبيعة العرضية لظروف حياة الفرد لم تظهر إلا بظهور الطبقة ، التي كانت هي نفسها من نتاج البورجوا زية » . والواقع أن ماركس قد كرس نفسه أساساً لدراسة « الطبقة » بهذا المعنى الثانى ، كما توضح مؤلفاته العلمية بما فيه الكفاية . ولذلك لم تتح له فرصة مواجهة الصعوبات التي يمكن أن تنشأ عن تطبيق نظريته العامة فى الطبقات فى تفسير أصول و تطور المجتمعات الإقطاعية ، أو نظام العاوائف ، أو الشكل الآسيوى من المجتمعات الذي حدده هو نفسه وصور ملامحه باختصار . فالنقد إذن ليس هو أن ماركس نفسه قد أخفق فى اختبار نظريته بقدر كاف من الشمول . فقد صاغ فرضاً جديدة ومثيرة ، وحاول أن يطبقها بصرامة على النموذج الذي بدا له أنه بالغ الأهمية من الناحيتين النظرية و العملية ، وأعنى نموالر أسمالية الحديثة . أما الفشل فهو فشل من جاء بعده من الماركسيين ، والدين أمسكوا — إلى حد كبير — عن اختبار مدى فائدة النظرية و نواحى القصور فيها عند تطبيقها على مواقف تاريخية أخرى .

أما الخط الثالث الذي سار فيه النقد – وهو الذي يهمنا هنا أكثر من أي شيء – فيوجه مباشرة إلى تصوير ماركس لنمو الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الرأسمالية الحديثة. فقد تنبأ ماركس – بصفة عامة – بأن الهوة الاجتماعية الموجودة بين الطبقتين الرئيسيتين – البورجوازية والبروليتاريا – سوف تزداد إتساعاً ، ويرجع ذلك جزئياً إلى تزايد التناقض بين ظروف معيشة كل منهما. (١٣) ويرجع كذلك إلى اختفاء الشرائح الوسطى من السكان ، وأن الوعى

(*) German Ideology

(١٣) على خلاف الاعتقاد الشائع بأن ماركس لم يو كد أن مستوى المعيشة المادى الطبقة العاملة سوف ينهار كلية مع ثمو الرأسمالية . ذاك أن موقفه الأساسي في هذا العمدد هو أن مستوى معيشة البورجوازية ، إما بأن يظل جامداً على حاله في الوقت الذي يرتفع فيه مستوى معيشة البورجوازية ، أو بأذ يرتفع بمعدل أبطأ . قارن عرضه الموجز لهذا الموضوع في : والعمل المأجور ورأس Wage - Labour and Capital .

الطبقى للبروليتاريا سوف ينمو ويتخذ طابعاً ثورياً وأن حكم البورجوازية سوف تعصف به في النهاية ثورة الغالبية العظمي من السكان .

وقد وجهت ضد هذا الرأى حجج كثيرة اعتمدت على الملاحظة السوسيو لوجية للتغيرات التي طرأت على بناء المحتمعات الحديثة . فيقال آولا أن الهوة بين البورجوازية والبروليتاريا لم تتسع لعدة أسباب. ذلك أن إنتاجية الصناعة الحديثة ــ وخاصة خلال العقو دالقليلة الماضية ــ قد ارتفعت ارتفاعاً عظيما بحيث أدت إلى رفع مستوى المعيشة العام بشكل ملحوظ. وحتى لو ظل توزيع الدخل بين الطبقات على حاله دون تغيير ، فإن من شأن ذلك أن يوَّدي إلى رفع مستوى معبشة الطبقة العاملة إلى الحد الذي يمكن أن يشجع على وجود مطامح جديدة واتجاهات اجتماعية جديدة بعيدة كل البعد عن المطامح والاتجاهات التي تحبذ الأهداف الثورية . ثم يقال علاوة على ذلك بأن توزيع الدخل القومي قد تغير فعلا لصالح الطبقة العاملة ، ممايوُّدى إلى تدعيم هذه الاتجاهات- المعادية للأهدافالثورية – وتوكيدها . ولو أن المدى الذيبلغته عملية إعادة توزيع الدخل والثروة في المجتمعات الحديثة لازال موضع خلاف ، وسوف نشير في الفصل التالي إلى بعض الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع . ولكن حتى القدر المعتدل من إعادة توزيع الدخل ، علاوة على الزيادة العامة في الدخل ، وتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية ، وزيادة تأمين العمالة ؛ كل ذلك من شأنه أن يودى بوضوح إلى إحداث تغيير هام في وضع الطبقة العاملة في المجتمع . ولم يعد من الممكن أبدآ في هذ النصف الثاني من القرن العشرين أن نتصور أن الطبقة العاملة في البلاد الصناعية المتقدمة مغتربة عن المجتمع كلية ، أوكما تقول عبارة ، اركس ، « طبقة ضمن المجتمع المدنى وليست طبقة منتمية إلى المجتمع المدنى » .

ومن التغييرات الأخرى التى تمثل مشكلة بالمسبة للنظرية الماركسية نمو « الطبقات الوسطى لحديدة » . وليس من شأن هذا أن يعنى مباشرة فساد رأى ماركس بأد « الطبقات الوسطى » سوف تختفى تدريحياً فى المحتمعات

الحديثة . ذلك لأنه كان يشير إلى أعداد كبيرة من صغار المنتجن ، والحرفين ، والعمال اليدويين ، وصغار الزراع ، والمهنيين الذين يعملون لحساجم ، وكثيرين غيرهم ممن تم إمتصاصهم فعلا كمستخدمين بالأجر في المشروعات الرأسمالية الكبيرة . ومع ذلك فإنها لاتتناقض مع أحد آراء ماركس الأساسية ، وهي أن «الشرائح الوسطى» سوف تختفي ، وأنه سيظهر بناء طبقي مبسط يضم طبقتين و ثيسيتين محددتين . وقد كتب في البيان الشيوعي يقول : « إن الذي يميز عصر نا الحاضر — عصر البورجوازية — هو أنه جعل التناحر الطبقي أكثر بساطة : فإن المجتمع ككل آخذ في الانقسام أكثر فأكثر ، إلى معسكرين كبيرين متعارضين ، إلى طبقتين كبيرتين ، تواجه إحداهما الأخرى مباشرة ، هما البورجوازية والبروليتاريا » .

وتضم الطبقات الوسطى الحديدة الموظفين الكتابيين ، وفئة المشرفين، والمديرين ، والفنيين ، والعلماء ، وكثيرين من أولئك الذين يعملون فى توفير هذه الحدمه أو تلك (كخدمات الرفاهية الاجتماعية ، والرويح ، وقضاء أوقات الفراغ) . وقد كان ظهورها نتيجة التنمية الاقتصادية ، وهى تعبير عن زيادة تعقد التدرج الاجتماعي فى المجتمعات الصناعية الحديثة ، ثم هى تدخل – أو تعيد إدخال – عنصر هام من العناصر الى يقوم علمها التدرج ، وهو الهيبة الاجتماعية القائمة على المهنة ، والاستهلاك ، وأسلوب الحياة : وقد فعل ذلك ماكس فيبر Max Weber – الذي كان أول من فدم بديلا شاملا متكاملا للنظرية الماركسية – بأن ميز أولا بين مختلف أشكال المناد الى تتعايش مع بعضها فى المجتمعات الحديثة وهى : التدرج الطبقى، الندى أولاه ماركس اهتامه الأكبر ، والتدرج على أساس الهيبة الاجتاعية أو الاحترام . كما درس توزيع القوة السياسية فى المجتمع كظاهرة مستقلة ، وهى الى اعتبرها ماركس نتيجة من نتائج التدرج الطبقى وحده تقريباً . ومن الأمور الواضحة فى نظر فيبر أن التدرج على أساس الهيبة – الذي ومن الأمور الواضحة فى نظر فيبر أن التدرج على أساس الهيبة – الذي يسمح بتكوين جماعات مكانة – يرجع فى الأصل إلى الحماعات قبل

الرأسمالية التي كانت تحظى بالاحترام الاجتماعي، كمختلف عناصر طبقة النبلاء ، والمهن المتعلمة ، وكبار الموظفين . أما الطبقات الوسطى الحديدة في المجتمعات الصناعية المتقدمة فتتميز على الأقل ببعض هذه الملامح نفسها التي تؤسس ادعاءاتهم بمكانة اجتماعية معينة على خصائصم التعليمية والثقافية ، وعلى طبيعة المهن التي يمارسونها ، وعلى أسلوبهم الحاص في الحياة .

ونلاحظ أن التدرج على أساس الهيبة يوثر على النظام الطبقى - كما يفهمه ماركس - من ناحيتين هامتين . أولا : أنه يقحم بين الطبقتين الرئيسيتين مجموعة من جماعات المكانة التي من شأنها أن تملا الهوة الموجودة بين الطرفين المتباعدين في البناء الطبقى .) : ثانياً : أنه يقدم تصور أجديداً تماماً للقدرج الاجتماعي ككل، وبمقتضاه يبدو هذا التدرج كمتصل Continum من مراتب مكانة أقل وضوحاً وتحديداً ، التي تتحدد وفقاً لمجموعة من العوامل المختلفة ، وليس وفقاً لعامل الملكية وحده ، وهو تصور لا يتفق وفكرة تكون طبقات اجتماعية ضخمة ووجود صراع أساسي بين الطبقات . فالعلاقات بين جماعات المكانة بمستويانها المختلفة علاقات تنافس ، وليست علاقات صراع . ومع نمو الطبقات الوسطى عددياً ، التي تمثل نسبة متزايدة من مجموع السكان ، أخذت هذه الفكرة عن التلوج الاجتماعي كمتصل من مراتب الهيبة (أو المكانات) - دون أي فواصل حادة بينها ، وبالتالي

⁽ه) نود أن نلفت نظر القارئ إلى المضمون الأيديولوجي لهذه الآراء ، فهي في تصورة أكثر من مجرد خلاف «أكاديمي» حول عدد الطبقت أو الشرائح الاجتماعية ، وإنما هي محاولة تقديم بديل التصور الماركمي الطبقات والمعراع الطبقي . فطمس هذا الوضوح في معالم البناء الطبقي يودي آليا إلى إلغاء فكرة الصراع الطبقي أو تهويمها . وكذلك نهنا من قبل إلى أن أي محاولة جادة لتناول الطبقات لن تخرج ، إذا أمعنا فيها النظر ، عن إنخاذ أحد الموقفين الماركس أو البور جوازي - منطلقا لها . راجع مقالنا في الطبقات المنشور في مجلة الكاتب ، هند أغسطس ١٩٧٧ .

بدون وجود صراعات واضحة بين الجماعات الاجتماعية الرئيسية - أخذت توثر بشكل متعاظم على الفكر الاجتماعي ، وكان إنتشارها بمثابة إختبار لفو الوعى الطبقى . ويترقب على هذا أنه على حين إعتبر ماكس فيبر أن التلوج على أساس المكانة يتعايشان إلى جوار بعضهما في المجتمعات الحديثة ، وأن أهمية كل منهما النسبية تتذبذب تبعاً للتغيرات التي تطرأ عن التكنولوجيا وعلى الظروف الاقتصادية ، على حين كان هذا رأى ماكس فيبر وجدنا بعض علماء الاجتماع المعاصرين ينتبون إلى أن جماعات المكانة قد أصبحت اليوم أكثر أهمية من الطبقات الاجتماعية بكثير في نسق التدرج الاجتماعي ككل .

وقد أيد هذه النتيجة رأيان آخران . يو كد أحدهما أن كمية الحراك الاجتماعى فى المجتمعات الصناعية قد تعاظمت بحيث أصبحت قادرة على أن تمنع حدوث تركز الطبقات وثباتها بالمعنى الذى كان يقصده ماركس، بل وأن تقنعنا – على خلاف آراء ماركس- بقبول صورة التدرج الاجتاعى كسلسلة متتابعة من مستويات الهيبة، أو كسلم ذى دوجات متلاصقة يستطبع الأفراد صعوده أو هبوطه تبعاً لقدراتهم (١٤) . إلا أن مقدار ومدى الحراك الإجتماعى قد قدره العلماء بطرق متعارضة ، كما هو الحال بالنسبة لقضية توزيع الدخل ، وسنشير فيما بعد إلى بعض نتائج البحوث الحديثة المتعلقة بهذا الموضوع .

⁽١٤) للاحظ أن هذا الرأى متضمن فى النظرية الوظيفية للتدرج الاجتماعى التى عرضها كنجز لى دافيز K. Davis وويلبرت مور W. E. Moore في مقالهما : « بعض أسس

[&]quot;Some Principles of Stratification" in American Sociological Review. April, 1945.

كما دانع عنها – إلى حدما – سيمور ليبست وراينهارت بندكس في كتابهما : الحراك الاجتماعي في المجتمع الصناعي

S. M. Lipset and R. Bendix, Social Mobility in Industrial Society, Berkeley, 1659.

أما الرأى الثاني الذي يؤيد هذه النتيجة، والذي يرجع في نهاية الأمر إلى نمييز فيبر بين التدرج الطبقي و توزيع القوة السياسية ، فقد عرضه ر الف دار ندو رف بمنهى القوة في كتابه المعنون الطبقة والصراع الطبقي في المجتمع الصناعي (٠) . ومؤدى القضية الأساسية عند دارندورف أن النزامن بن الصراع الاقتصادي والصراع السياسي – والذي يمثل أساس نظرية كارل ماركس – لم يعد قائما فيها أسهاه • مجتمعات ما بعد الرأسالية ، ويقول دارندورف عن المجتمع الرأسالي: ١ . . . إن خطوط الصراع الصناعي والسياسيكانا متطابقين . ثم عادا طرفا العملية الصناعية ــوهما رأس المال والعمل ــ ليلتقيا من جديد ، كبورجوازية وبروليتاريا ، على مسرح الأحداث السياسية ... و من القضايا المحورية في هذا التحليل أن الصناعة والمحتمع قد إنفصلعن بعضهما في مجتمع مابعد الرأسمالية على خلاف الوضع الذي كانقائما في المجتمع الرأسمالي . و أخذت هذه الظاهرة تنز ايد وضوحا، وهي أن العلاقات الاجتماعية في المجال الصناعي - يما فيها الصراع الصناعي – لم تعد تسيطر على المجتمع ككل ، وإنما نظل مقصورة ، في أنماطها ومشكلاتها ، على الميدان الصناعي وحده . فالصناعة والصراع الصناعي قد أصبحا معزولين عن سائر النظم في مجتمع ما بعد الرأسمالية، أعنى أنهما محصوران داخل حدود مجالهما الفعلى فاقدين بذلك تأثبرهما على مناثر ميادين المجتمع الأخرى» . (المرجع السابق ، صفحة ٢٦٨) . على أن إذا وضعنا الآراء على محك الاختبار الإمبىريقي وجدنا أن دحضها أيسر بكثير من دحض آراء ماركس التي أرادت أن تحل محلها . فقد أثبتت عديد من المواسات أن الصراعات السياسية الرئيسية في البلاد الصناعية الأوروبية - وبدرجة أقل في الولايات المتحدة - ترتبط أوثق الارتباط بالصراعات الصناعية دائمًا ، وأن هذه الصراعات تعبر عن المصالح المتعارضة للطبقات الاجماعية الرئيسية . على أن إنتقادات دار ندورف لماركس بمكن أن تكون أكبر إقناعاً في صياغتها غير المتطرفة ، عندما يقول مثلا إن في المحتمع جماعات

^(*) R. Dahrendorf, Class and Class Conflict in Industrial Society.

⁽م ٦ - الطبقات الاجتماعية)

متصارعة أخرى علاوة على الطبقات الاجماعية قد تكون لها فى بعض الأحيان أهمية فائقة : وعندما يقول أيضا إن الارتباط بين الصراع الصناعى والصراع السياسى لا يمكن أن يوخذ ببساطة كقضية مسلم بها ، وإنما يجب أن يدرس فى كل حالة على حده . وأخيراً عندما يقول إنه بنمو المجتمعات الصناعية الرأسمالية طرأت بعض التغيرات الهامة على طبيعة الصراعات السياسية نفسها، الى لم يكن لماركس من سبيل للتنبؤ بها بوضوح أو أخذها فى الاعتبار .

وعلاوة على الانتقادات التى أشرنا إليها ، والتى تعترض على تصوير ماركس للعلاقات بين الطبقات ، هناك نوع آخر من النقد الذى يطعن فى محتة تحليله للطبقتين الرئيسيتين – وهما البورجوازية والبروليتاريا – بسبب ما تعرضت له من تغيرات خلال القرن العشرين . فيقال إن البورجوازية لم تعد بعد جماعة مغلقة مهاسكة ومستمرة . فقد خضع بناوها ، وتكوينها ، وثبانها للتغيرات العميقة بمرور الوقت ، وذلك بسبب إتساع نطاق الملكية الحاصة ، وتفتت البروات الكبرى ، وزيادة الحراك الاجتماعي ، وغيرها من التغيرات التي طرأت على المحتمع . هذا فضلا عن أنه لم يعد من الممكن الإصرار على أن البورجوازية طبقة مسيطرة . أولا : لأنها لم تعد جماعة ماسكة ، وثانيا : لأن تعقد المجتمعات الحديثة وتباينها مجعل من الصعب على أي جماعة واحدة أن تستأثر بالسلطة بمفردها . وأخيراً : لأن الانتخابات العامة تضمن بقاء القوة السياسية في نهاية الأمر في أيدى جماهير الشعب .

أما التغيرات التي طرأت على ظروف الطبقة العاملة فيبدو أنها كانت أكثر إضراراً بالنظرية الماركسية من تلك الإنتقادات جميعاً. لقد توقع ماركس إللطبقة العاملة أن تصبح أكثر تجانساً ، لأن الفروق في الأجر سوف تنضاعل ، هذا إذا لم تزل تماما ، بسبب الاستخدام الأكثر تركيزاً للآلات : كما توقع لمها أن تصبح أقوى عدداً ، لأن الكثيرين من أبناء الطبقة الوسطى القديمة سوف ينحدرون إلى مستوى العمال بأجر . وتوقع لها كذلك أن تصبح أكثر توحداً وأكثر وعياً طبقياً نتيجة زيادة تشابه ظروف

الحياة والعمل التي تعيش في ظلها ، وسهولة الاتصال بين منظمات الطبقة العاملة ، وانتشار المذاهب الاشتراكية . وتوقع لها أخيراً أن تصبح قوة ثورية بسبب إزدياد التناقض بين ظروفها وأوضاعها المادية وظروف وأوضاع المبورجوازية ، وإدراكها أن التغيير الحذرى للمجتمع هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يكفل حياة بشرية معقولة للغالبية العظمي من الناس . وقد لاحظ النقاد في هجومهم على هذه الآراء أن الطبقة العاملة الحديثة لا زالت تتميز بقسر كبير من النباين من ناحية مستويات المهارة ، على الرغم من أن الفروق في الأجر آخذة في التضاول باستمرار . ولاحظوا أيضاً أن إزدياد تخصص المهن قد خلق نسق مكانة أكثر تعقيداً بكثير عما كان موجوداً قبلا ، كنا حلق أنواعاً عدة من المصالح التي تخص كل منها قطاعات بعينها . وأن كو الطبقات الوسطي قد قلل نسبة العمال الصناعيين إلى مجموع السكان ، فقلل بالتالي من تأثير هم الاجماعي . وأن إزدياد الحراك الإجتماعي قد أضعف من تضامن الطبقة العاملة . وأن التحسن العام الذي طرأ على مستويات المعيشة قد أدى إلى المبقة العاملة . وأن التحسن العام الذي طرأ على مستويات المعيشة قد الحي الى المبقة العاملة . وأن التحسن العام الذي طرأ على مستويات المعيشة قد الحي الى وأنماطها في الحياة .

ومن الموكد أنه لا مناص من تقبل جانب من هذا النقد في أى تصوير واقعى للطبقة العاملة في المجتمعات الصناعية المعاصرة ، ولو أن التغيرات التي حدثت ما زالت تحتمل كثيراً من التفسيرات . وأكثر القضايا إثارة للخلاف في هذا الشأن مسألة لا تبرجز » الطبقة العاملة التي كثيراً ما عرضت بطريقة سطحية ساذجة . ولم يتعرض لها بالتحليل الدقيق إلا جولد ثروب ولوكوود

⁽ و) (تبرجز) embourgeoicsement أى محاولة اكتساب صفات وخصائص الطبقه البورجوازية والتشبه مها .

مؤخراً ، (١٠) اللذان لاحظا ترتيباً على بعض الدراسات الحديثة عن المحتمع البريطاني : ١ ... أنه قد تكونت صورة ــ ممكن القول بأنها مقبولة على وجه العموم – عن نسق التدرج بأنه أصبح يزداد دقة في تسلسل حوجاته ، كما أصبح أقل تطرفاً واقل صراحة في نفس الوقت . إلا أنه قد ترتب على التقدم الاقتصادي الذي حـــدث موٌخراً ــ ولازال مستمراً ومتزايداً ... دخول عامل جديد في الموضوع ، وهو وصول الطبقة العاملة إلى مستوى « الوفرة » ... وقد إدعى بعض الكتاب أن الطبقة العاملة – كشريحة إجتماعية ، وهي في طريقها إلى الذوبان في الطبقة الوسطى ... ولابد أن يعنى هذا وقوع تغير فى النناء الطبقى أشد سرعة وآبعد أثراً من أي عامل آخر بمكن أن يترتب على الإنجاهات العلمانية في التوزيح المهني ، أو في التوزيع الشامل للدخل والثروة ، أو في معدلات الحراك الاجتماعي بين الأجيال » . ثم ينتقل المؤلفان بعد ذلك إلى تحديد ودراسة ما يسميانه الجوانب الاقتصادية والعلاقية (نسبة للعلاقات) والمعيارية التغيرات التي طرأت على حياة الطبقة العاملة . فيشير إلى أن كثيراً من الدراسات قد بالغت في تقدير التقدم الاقتصادي للطبقة العاملة بالنسبة للطبقة الوسطى ، لأن تلك الدراسات لم تأخذ في اعتبارها العوامل المتصلة بذلك التقدم ، كالأمن الاقتصادى ، وفرص القرقى ، والامتيازات الهامشية بأنواعها المختلفة . أما الحانبان الآخران وهما الحانب العلاقي (أي مدى تقبل أبناء الطبقة الوسطى للعمال اليدويين على قدم المساواة في علاقات اجتماعية رسمية وغير رسمية) ، والحانب المعياري (أغنى مدى اكتساب العمال اليدويين نظرة جديدة ومعايير سلوكية جديدة تشبه نظرة ومعايبر

⁽¹⁵⁾ John H. Goldthrope, David Lockwood, (Affluence and the British Class Structure). The Sociological Review, XI
(2) July, 1963, pp. 133-6r.

الطبقة الوسطى) ؛ فيكاد يمكن القول بأنهما لم يدرسا على الإطلاق. ولكن الشواهد المتاحة توكد أن الهوة بين الطبقة العاملة والطبقة الوسطى لازالت واسعة جداً. ويترتب على هذا أن النتائج السياسية التي تترتب على ما يسمى « ببر جزة » الطبقة العاملة أو الرأى القائل بأن البلاد الصناعية الحديثة قد أصبحت مجتمعات طبقة وسطى ، (مثل نهاية الأيديولوجيا ونهاية الصراع الطبقى) ، هي موضع شك لاحد له.

وقد توصلت دراسة فرنسية حديثة – أجراها ﴿ سَمَرَجُ مَالَيْهُ ﴾ (١٦) إلى بعض النتائج التي تكمل النتائج التي إنهي إليها جولد ثروب ولوكوود . فقد أقام مالية تمييزاً عاماً بين موقف العامل في مجالي الاستهلاك والإنتاج. ففي محال الإستهلاك «لم تعد الطبقة العاملة تعيش في عزلة . فقد أدى بها مستوى معيشتها وطموحها في المتع المادية إلى الخروج من الأحياء الخاصة بها التي كانت تحصر نفسها داخلها في بداية التصنيع . ولم يعد العامل يعتبر نفسه عاملاً بعد أن مخرج من المصنع » . أما في عملية الإنتاج نفسها ، فنجد على العكس من هذا «أن السمات الأساسية التي تميز الطبقة العاملة عن سائر الشرائح الأجمّاعية الأخرى لازالت كما هي لم تتغير ، (١٧) فالسمات الممنزة للطبقة العاملة ونظرتها ــ في مجال الصناعة ــ قد ظلت كما هي أو تعرضت للتغيير يسبب منظمات المصنع والنقابات . ويلاحظ ماليه ، من واقع دراسته لثلاثة مشروعات صناعية ، أن « الطبقة العاملة الحديدة » قد دفعت دفعاً ، نتيجة النغيرات التكنولوجية والاقتصادية ، إلى الإضطلاع بمسئولية أكبر عن تنظم الإنتاج ، وذلك من خلال ممثلها النقابيين . وهكذا دفعت دفعاً إلى أن تعتبر نفسها ، وربما بوضوح أكبر ، الحانب الذي محتمل أن يسيطر على توجيه الصناعة بدلاً من الملاك الرأسماليين الحالميين .

⁽¹⁶⁾ Serge Mallet, La Novelle classe ouverière (Paris, 1963).

⁽۱۷) المرجع السابق ، صفحة ۹

ونعرض في النهاية لأحد الإنتقادات الموجهة إلى النظرية الماركسية والذي يرجع بشكل مباشر إلى الخبرات الاجتماعية والسياسية للبلاد ذات الطراز السوفيي . ولعل كلمات عالم الأجتماع البولندي - المرحوم « ستانيسلاف أو سوفسكى » ـ تعبر أفضل تعبير عن هذا النقد : « هناك أسباب أخرى لفقدان مفهوم الطبقة الـــنـى كان شائعاً في القرن التاسع عشر ـــ سواء الليبرالي أو الماركسي - جانباً كبيراً من صلاحيته في العالم الحديث. ففي المواقف التي تخضع فيها تغيرات البناء الاجتماعي - إلى حد يقل أو يزيد --لتحكم السلطات السياسية ، فإننا نكون بعيدين أشد البعد عن الطبقة الاجتماعية كما عرفها ماركس ، أو لستر وارد ، أو فيبلين ، أو فيبر . أى بعيدين عن مفهوم الطبقات كجماعات تتحدد تبعاً لدلاقاتها بوسائل الإنتاج أو -كما يقول البعض الآخر - تبعًا لعلاقاتها بالسوق. ونكون بعيدين عن مفهوم الطبقات بإعتبارها جماعات تنشأ عن التنظيمات الطبقية التي تتكون تلقائياً . ففي المواقف التي تستطيع فيها السلطات السياسية أن تغير صراحة وبشكل فعال البناء الطبقي في المجتمع ، وحيث تصبح الإمتيازات موجهة أساساً للحصول على مكانة اجتماعية ، بما في ذلك الحصول على نصيب أكبر من الدخل القومي ، ويكون منح هذه الإمتيازات عقتضي قرار تتخذه السلطات السياسية . وحيثما يندرج جانب كبير من السكان ، أو حتى الغالبية العظمي منهم ، تحت تدرج من ذلك النوع المعروف في التسلسل الهرمى البيروقراطي . . عندئذ يصبح مفهوم الطبقة الذي كان معروفاً في القرن التاسع عشر نوعاً من المفارقة التاريخية ، وتفسح الصراعات الطبقية مكانها لأشكال أخرى من النناحر الاجتماعي ٢ . (١٨) ويلائم هذا الكلام عنتهي الوضوح الاتحاد السوفيتي والمجتمعات التي تنتمي إلى نفس الطراز ، الذي أدى فيه حكم الحزب الواحد ، الذي لايواجه أي معارضة منظمة ،

⁽¹⁸⁾ Stanislav Osso Oski, Class Structure in the Social Consciousness, p. 184.

إلى ترتيب الدخول والمراتب بطريقة تتميز بكثير من عدم المساواة. وإن كان يصدق كذلك إلى حد ما على المجتمعات الرأسمالية الحديثة ، الني اكتسبت فيها الدولة قدراً من الإستقلال عن الطبقات الاجتماعية وأصبحت اليوم مصلواً لإحداث تغييرات في التدرج الاجتماعي من خلال ما تصدره من تشريعات اجتماعية .

ولاشك أن النظرية الماركسية - فى صورتها الأكثر صرامة - لاتستطيع أن تدرك مثل هذه الحالات . فلم يتنبأ ماركس بأن ديكتاتورية البروليتاريا كما كان يتصورها - سوف تتحول فى الواقع إلى ديكتاتورية حـزب واحد ، وربما إلى نظام ببروقراطى يتحكم فيه فرد واحد د كما لم يتنبأ ماركس بأن حركة الطبقة العامله فى البلاد الرأسمالية سوف تساهم فى خلق شكل جديد للمجتمع - هو دولة الرفاهية - وقد يكون إنتقاليا أو دائماً ، ولكنه ليس إشتراكيا على أى حال ، ولكن يوجد فيه قدر من رقابة الدولة بشكل أساسى على الاقتصاد والظروف الاجتماعية ، ولها بالتالى تأثير مناظر على نظام الندرج الاجتماعي .

على أن الانتقادات التي وجهت إلى النظرية الماركسية ، والآراء البديلة التي عرضت ، والتي تعتمد أساساً على تمييز ماكس فيعر بين الندرج الطبقي والتدرج على أساس الهيبة ؛ لاترقى جميعها إلى أن تكون نظرية جديدة شاملة تستطيع أن تحل محل نظرية ماركس . وإنما هي تقدم لنا حصرا - يتفاوت في درجة مهجيته - للمشكلات البارزة مثل : طبيعة التدرج الاجتماعي في المجتمعات السوفيتية ، وما طرأ على التدرج الاجتماعي من تعديلات في المجتمعات الرآسمالية ، والأهمية النسبية لكل الاجتماعي من تعديلات في المجتمعات الرآسمالية ، والأهمية النسبية لكل من الملكية الحاصة ، والإنتخاب التعليمي ، والتباين المهني ، والقوة السياسية في خلق الفروق الاجتماعية والحفاظ عليها ، ومدى الحراك الاجتماعي وحدم المساواة في توزيع الدخل وما يترتب على ذلك من نتائج . كما قدمت

تلك الانتفادات والأفكار البديلة إطاراً تصورياً يحاول التمييز بشكل أكثر دقة بين كل من الطبقات الاجتماعية ، وجماعات المكانة ، وجماعات المعفوة ، وبين العناصر الاقتصادية والسياسية وغيرها من عناصر التدرج الاجتماعي . ولعلنا بمكن أن نقدر – بشكل أفضل – قيمة هذه المفاهيم الجديدة والمراجعات النقدية لنطرية ماركس إذا ما انتقلنا – فيما يلي – إلى الإستعانة بها في دراسة التغيرات التي طرأت على البناء الطبقى في بعض المجتمعات الحديثة .

الفصلالثالث

الطبقات في المجتمعات الصناعية

هناك وجوه شبه عديدة بين النموذجين الأساسيين للمجتمع الصناعى ؟ أى النموذج الرأسمالي والنموذج السوفيتى . و يبدو ذلك واضحاً فى أبنيتهما المهنية وطابع التدرج الاجتماعى بوجه عام . ومع ذلك فهناك إختلافات واسعة بينهما فيا يتعلق بأنظمتهما السياسية ومذاهبهما الاجتماعية وسياساتهما ، فضلاعن الطريقة التى تتشكل بها المستويات الاجتماعية العليا ، والتغيرات التاريخية التى مر بها البناء الاجتماعى لكل منهما . وقد يكون من الأفضل أن نبدأ هذا الفصل بتناول كل من هذين النموذجين من المجتمعات تناولا منفصلا مستقلا ، على بتناول كل من هذين النموذجين من المجتمعات تناولا منفصلا مستقلا ، على أن نعقب ذلك بعقد مقارنة بينهما .

ففي منتصف القرن التاسع عشر كانت إنجلترا تمثل البناء الطبقي الذي تتجسد فيه كل ملامح المحتمع الرأسمالي الحديث. ولقد وقع إختيار ماركس على إنجلترا بوصفها النموذج الذي يمكن أن يعينه على دراسة تطور الرأسمالية وتشكل الطبقات الأساسية (البورجوازية والبروليتاريا)، على الرغم من أنه قد ربط هذا النموذج بتحليله لأحداث الثورة الفرنسية، ذلك التحليل الذي قاده إلى إقامة تصور للصراع الطبقي والثورة. ولقد سجل ديزرائيلي قاده إلى إقامة تصور للصراع الطبقي والثورة. ولقد سجل ديزرائيلي وأمتين أو دولتين و داخل المجتمع الإنجليزي، محلوا بذلك من الأخطار الناشئة وأمتين أو دولتين و داخل المجتمع الإنجليزي، محلوا بذلك من الأخطار الناشئة عن التفاوت الشاسع بين أصحاب المشروعات الصناعية والعمال الصناعيين، مما قد يودي إلى إضعاف موقف حزب المحافظين نتيجة لتحول العمال عنه و تأييدهم قد يودي ويبدو أن النسق الطبقي في إنجلترا قد تميز ببعض الملامح المحددة التي لليبراليين. ويبدو أن النسق الطبقي في إنجلترا قد تميز ببعض الملامح المحددة التي نشأت حكما يقول تاوني Tawney حن و الربط بين احقيقة التفاوت

الشاسع فى الثروة، والعاطفة النابعة من الأساطير المرتبطة بالأرستقر اطية بوجه عام) (١) . ومن خلالهذه الظروف (التي لاتزال بحاجة إلى دراسات تاريخية مستفيضة) ظهرت فى إنجلتر امثاليات عديدة لعل أبرزها الدور الذى تلعبه مدارس التعليم العام فى تدعيم التضامن بين أفراد الشعب وتذويب الفوارق بين الطبقات. غير أن هذه المثاليات قد ارتبطت أيضا بظهور إتجاهات تقوم على التقليل من شأن الطبقات الوسطى ، وتثبيت أركان التفاوت الاجتماعى ، ذلك التفاوت الذى كان يضمن - كما يقول ماتيو أرنو لد Arnold - وجود فروق اجتماعية عددة واضحة لأى ملاحظ خارجى ،

ولكن ما هي التغيرات التي طرأت على النسق الطبقي في إنجلترا خلال القرن الماضي العل أول ما يمكن أن يقال إن التفاوت في البروة قد خفت حدته بفضل التغيرات التي أدخلت على نظام توزيع الملكية والدخل ، وبفضل الارتفاع بمستوى المعيشة بوجه عام. ففي نهاية القرن التاسع عشركان هناك فقر مدقع منتشر في مناطق مختلفة من إنجلترا . ولقد أوضح مسح تشارلز بوث مدقع منتشر في مناطق مختلفة من إنجلترا . ولقد أوضح مسح تشارلز بوث المحال المدينة لندن – (۲) والذي أجرى في الفترة من ۱۸۸۷ حتى ۱۸۹۱ – أوضح أن أكثر من ۳۰٪ من السكان كانوا يعيشون في حالة فقر .كما توصل رونترى Rowntree في دراسة له عن الظروف الاجتماعية في مدينة يورك رونترى York إلى نتائج محائلة لنظئ التي توصل إليها بوث بالنسبة للندن . (۳)و في الطرف الثاني من التسلسل الاجتماعي (أي الطبقات العليا) ، إنضح – خلال السنوات من التسلسل الاجتماعي (أي الطبقات العليا) ، إنضح – خلال السنوات من الماكيات الخاصة و محصلون على ۲۹٪ من إجمالي الدخل القومي .

⁽¹⁾ R. H Tawney, Equality (4 th edn. 1652) p. 57.

⁽²⁾ Charles Booth, Life and Labour of the people in London (1902).

⁽³⁾ B. Seebohm Rowntree, Poverty : A Study of Town Life (1901).

والواقع أن الهجوم على التفاوت الاقتصادى لم يحدث إلا في وقت قريب جداً . فعلى الرغم من أن ضريبة العقارات قد فرضت في نهاية القرن التاسع عشر إلا أنها لم تصل إلى نسبة ٨٠٪ ﴿ بالنسبة للعقار ات التي تزيد قيمتها على مليون جنيه » إلا في سنة ١٩٤٩، ومع أن معدل الضريبة هذا قد فر ض بعض القيو د على ذوى الملكيات العقارية الكبيرة ، إلا أن بعضهم قد تفنن في التهرب من هذه الضريبة ومضاعفة روتوس أموالهم مما أبطل المفعول الذي كانت ستحدثه هذه الضريبة التصاعدية. ففي السنة المالية ١٩٤٧/١٩٤٦ كان ١٪ من السكان لايز الون يملكون ٥٠./ من مجموع الملكية الخاصة . ومن المحتمل جداً ألا تكون هذه النسبة قدتضاءلتمنذ ذلك التاريخ ، ذلك لأن الطبقة الثريةالتقليدية لاتزال تحتفظ بمعظم ثروتها . ولقد عير أنتونى سامبسون Sampsonعن ذلك بقوله : - « ... إن الأستقراطية - بوجه عام - أغنى بكثير مما تبدو عليه . فبزيادة الديمقراطية إتسعت حرية التصرف. وعلى الرغم من أن قصور الأرستقر اطيين قد تضاءلت إلى حد كبير ــ في مدينة لندن ، إلا أن ال , ف الإنجليزى لايزال مليئا بأصحاب الملايين المذين هم الآن أكثر ثراء مماكانوا عليه في أي وقت مضي» (٤). ويكاد ينطبق ذلك تماماً على الأسر الثرية التي تكاد تحتكر النشاطات التجارية والصناعية .

وتتأثر عملية توزيع الدخل بعوامل عديدة أخرى غير تلك المتعلقة بعملية توزيع الثروة . ومن بين هذه العوامل حالة العمالة ، والمساومات الحماعية ، والسياسة الاجتماعية العامة، وفرض الضر اثب . والواقع أن الضرائب المفروضة على الدخل تعد - في حاء ذاتها - وسيلة أساسية لإعادة توزيع الثروة بين الأغنياء والفقراء : ففي سنة ١٩١٣ كان الذين يحصلون على دخول تزيد على الأغنياء والفقراء : ففي سنة ١٩١٣ كان الذين يحصلون على دخول تزيد على مدور ١٠٠٠ جنيه مسنويا يدفعون فقط ٨٪ من إجمالي دخولهم كضريبة مباشرة ، ينما إرتفعت هذه النسبة إلى ١٠٠٠ في سنة ١٩٤٨ و لقد أشار تاو في Tawney في ختام طبعة سنة ١٩٥٧ من كتابه المساواة Equality إلى أن عدد الدخول التي

⁽⁴⁾ Anthony sampson, Anatomy of Britain, pp. 4-5.

تزيد على ٠٠٠ر٣ جنيه سنويا (بعد دفع الضرائب) قدا انخفض انخفاضا شديداً ؛ وأنه بينما كان معدل الذين يحصلون على دخول تزيد على ٢٠٠٠جنية جنيه يفوق معدل الذي يحصلون على دخول تنحصر فيما بين ٢٥٠–٤٩٩ جنية بما يزيد على ثمانية وعشرين ضعفا ، إلا أن هذا المعدل قد انخفض في سنة ١٩٤٨ إلى ثلاثة عشر ضعفا .

ولا يستطيع العائد الضريبي – برغم ذلك – أن يقدم لنا صورة كاملة عن حتى الآن في هذا الموضوع (٥) ــ الدور الذي يلعبه التأمين على الحياة، ومعاش التعاقد المعفى من الضرائب ، والتسميلات التعليمية والمالية التي تحصل عليها الطبقة العليا فيالمحافظة على ثروات هذه الطبقة ونموها . والواقع أننا نفنقد في الوقت الراهن البيانات الأساسية التي تمكننامن التوصل إلى أحكام دقيقة تتعلق بالتغيرات الَّى طرأت على توزيع الدخل خلال القرن العشرين.ويكاد معظم دارسي هذه المشكلة نخلصون إلى نتيجة و احدة موداها، أنه خلال الفرة المنحصرة فيما بين سنتيي ١٩٠٠و١٩٣٩ حدث إعادة , توزيع ضئيل في الدخل لصالح المأجورين ، وأنه بنهاية هذه الفتره تمكن١٠٪ من السكان تمن الحصول على حوالى نصف الدخل القوى ، بينما تلقت النسبة المتبقية من السكان (٩٠٪) النصف الآخر، وأن إعادة التوزيع في الفَّرة المنحصرة فيما بين سنَّى ١٩٣٩و ١٩٤٩ قد حولت ١٠٪ من إجمالي الدخل القومي من الملاك إلى المأجورين . غبر ان التفاوت ما لبث أن اتسع وتعمق مرة أخرى إبتداء من سنة ١٩٤٩ ، والملاحظأن هذه النسب قد استخرجت من واقع إحصاءات الضريبة المفروضة على الدخل ، مع أن هناك مصادر أخرى للدخول خاصة بالطبقة العليا ويتعين أخذها في الأعتبار.

هذا وقد توصل كل من رونترى وبوث - بعد إجراء دراستهما الحقلية - إلى أن هناك سببين أساسيين لانتشار الفقر هما : العمالة الموقتة والظروف الصحية السيئة . ويعود تحسن ظروف حياة الطبقة العاملة فى بريطانيا فيا بعد الحرب العالمية الثانية إلى تحقيق العمالة الكاملة والنهوض بالخدمات الصحية (١) . وفضلا عن العمالة الكاملة فلقد أدى ارتفاع مستوى أجور الطبقة العاملة ، وخلق الإحساس بالأمان الاقتصادى لديها ، إلى تلاشى فئة الخدم . ولاشك أن ذلك - فى حد ذاته - يعد واحدا من أعظم المكاسب التي حققها الطبقة العاملة خلال القرن العشرين (٧) .

ومن الممكن أن نذهب أيضاً إلى آن الحدمات الاجتماعية بوجه عام قد لعبت دوراً بارزاً في مجال تذويب الفوارق الاجتماعية بين الطبقات ، إذا ما قورنث بالدور الذي لعبته في المجال الاقتصادى ، ولقد عبر عن ذلك تاوني بقوله :

« هناك قصور فى الحدمات الصحية والتعليمية والاقتصادية التى يحصل عليها أفراد الطبقة العاملة . ويتعين النهوض بهذه الحدمات حتى تتلاشى حدة الفروق بين أفراد هذه الطبقة وأفراد الطبقات العليا . وإذا ما تم النمرض بهذه الحدمات فستكون الحكومة قد قدمت للطبقة العاملة عملا يفوق فى قيمته رفع مستوى أجووها ه(٨) .

 ⁽٦) هذا وقد أكدرونترى أهمية هذه العوامل في المسح الاجتماعي الثالث الذي أجراه على مدبئة يورك . أنظر :

B Seebohm Rowntree and G. R. Lavers, Poverty and the Welfare State (1951).

⁽۷) ولقد لاحظ ماركس فى المجلد الأول من مؤلفه رأس المال Capital أن الزيادة الساحقة فى عدد الخدم (والذى وصل إلى أكثر من مليون فى سنة ١٨٦١) قد عكست بوضوح التفاوت المتزايد بن الطبقات ، فالطبقة الغنية تحصل على الثروة ومغريات الحياة، والعلبقة الفقيرة لاتملك سوى الفقر والخضوع .

⁽⁸⁾ R. H. Tawney, Equality (4 th edu. 1952) p. 248.

وواقع الأمر أن الحدمات الاجتماعية لاتستطيع وحدها أن تسهم في المجاد مساواة حقيقية بين كل المواطنين ؛ ذلك لأنه حالما محصل الفرد على الحدمة ، فإن مستواه ما يلبث أن يرتفع ليخلق بعد ذلك تفاوتاً من نوع جديد . والحق أن الإفادة التي حققها الطبقة الوسطى من التوسع في الحدمات الاجتماعية لاتقل ب بأى حال من الأحوال بعن الإفادة التي حققها الطبقة الدنيا منه . ومع ذلك فيتعين أن نضع في اعتبارنا حقيقة أساسية هي ؛ أن مستوى الحدمات الطبية المجانية قد تحسن الآن تحسنا ملحوظاً إذا ما قورن بما كان عليه حينما كانت هذه الحدمات تقدم فقط الفقراء والمعوزين . ولقد طرأ على مجال التعليم تقدم عمائل منذ أن صدر قانون التعليم في سنة ١٩٤٤ ، على الرغم عما اتضح من صعوبة تذويب الفوارق بين الطبقات في هذا المجال ؛ وعلى الرغم أيضاً مما قد يومدى إليه انتشار التعليم في المدارس الحاصة من صعوبة النهوض بمستوى التعليم في المدارس العامة .

ويقودنا ذلك إلى إستنتاج مؤداه؛ أن التقدم العام الذى طرأ على الظروف الاقتصادية للطبقة العاملة البريطانية خلال العقود الأخيرة يرجع أساسا إلى النمو السريع فى المخل القومى ؛ ذلك النمو الذى أناح بدوره التوسع فى المحدمات الاجتماعية . لذلك فمن التعسف القول بأن هذا التقدم قد نتج عن إعادة توزيع الثروة أو الدخل بين الطبقات المختلقة . ومع ذلك فلا يزال الفقر المدقع منتشراً بين قطاعات من المجتمع الإنجابيزى . بيا أن أهميته الآن – بالنسبة للملاقات بين الطبقات المختلفة – تختلف إختلافا أساسيا عن أهميته خلال القرن التاسع عشر . فالفقر خلال القرن التاسع عشر كان يشمل طبقات بأسرها ، ولم يكن هناك توقع بأن تخف حدة هذا الفقر في إطر طبقات بأسرها ، ولم يكن هناك توقع بأن تخف حدة هذا الفقر في إطر النظام الاقتصادى الرأسمالي . لقد فصل الفقر فصلا حاسماً بين الطبقتين الأساسيتين متبحاً بذلك فرصة لحركات ثورية . أما الآن فقد اختلفت صورة الفقر في بريطانيا (وفي غيرها من البلدان الصناعية المتقدمة) ، فلم يعد شاملا مدقعا ، لأنه قد أصبح مقصوراً على حماعات معينة (كالمسنين وعمال

بعض المهن والمناطق الذين تخلفوا عن ركب التقدم التكنولوجي) منعزلة أو غير متجانسة لا تستطيع أن تشكل بذاتها حركة اجهاعية راديكالية . والواقع أن هذه الجماعات و المغبونة » تقف على طرف نقيض من غالبية الطبقة العاملة التي تتمتع - بالفعل - بمستوى معيشة أعلى مما كانت عليه في فتران سابقة ، بلر أعلى أيضاً من مستوى معيشة بعض جماعات الطبقة في الوقت الحاضر .

ونستند قضبة «البرجزة» (التي أشرنا إليها باختصار في الفصل السابق)

- في جو انبها الو اقعية - إلى الإرتفاع بمستوى معيشة العمال اليدويين وبعض موظفى الياقة البيضاء (٠) ، و تغير أو ضاعهم الاقتصادية النسبية بوجه عام مما يؤثر بالتالى على النسق الطبقى .ولقد أولى علماء الاجتماع خلال العقود الثلاث الماضية إهتماماً شديداً بدراسة الحراك الاجتماعي ، بينما لم يهتموا بنفس الدرجة بدراسة التغيرات التي تحدث داخل الطبقات ذاتها . والسبب في ذنك يكمن في نصورهم للحراك الاجتماعي بوصفه الوسيلة الأساسية لمواجهة الانقسامات

^(*) مصطلح الياقة البيضاء مشتق من اللغة الدارجة في الولايات الأمريكية ، حيث يشير عموما إلى العاملين في مهن غير بدوية في مقابل اليدريين أو العمال بصفة عامة والذين يطلق عليهم عبارة ذوى الياقة الزرقاء Blue collar workers . وعندما يستخدم مصطلح الياقة البيضاء بدقة ، فأنه يشير إلى المراتب الدنيا من الطبقة الوسطى . ومع ذلك فقد يستخدم المصطلح للاشارة إلى الطبقة الوسطى بوجه عام . ففي دراسة س . رايت ميلر Mills عن الطبقة الوسطى الأمريكية ، نجده يضمن الياقة البيضاء كل الذين لايملكون مشروعات ، يحيث أصبح هذا المصطلح يشير أيضاً إلى الإداريين وأصحاب المهن الفنية العليا فضلا عن العاملين في مهن البيع و الكتابيين أنظر :

C. Wright Mills, White Collar, New York - Oxford Univsity Press, 1951.

الطبقية. و باستطاعتنا تلخيص نتائج الدراسات الحديثة (٩) التي تناولت الحراك الاجتماعي على النحو التالى: أن الحراك الاجتماعي قد إز داد بزيادة النمو الاقتصادي الذي شهدته المحتمعات الصناعية، وإن كانت زيادة الحراك الاجتماعي تعود أساساً - إلى التغيرات التي طرأت على البناء المهني ، أي أنها تعود إلى اتساع نطاق مهن الباقة البيضاء والمهن الفنية العليا والمهن اليدوية . ولعل ذلك هو السبب الذي دفع ميلر Miller إلى القول بأنه يتعين على علماء الاجتماع أن بولوا مزيداً من الاهتمام و للحراك الهابط و المهن الدي من طماء الاجتماع أن

D.V. Glass (ed.), Social Mobility in وجه الخصوص Britain (4). Britain (1924) وتمثل هذه الدراسة الشاملة – والتي استندت أساساً إلى مسح بالعينة أجرى على مستوى تومى – نموذجا لدراسات لاحقة أجريت في دول أخرى .وللتعرف على الدراسات المقارنة التي تناولت بالتحليل نتائج البحوث الحديثة في هذا الموضوع أنظر:

S.M. Lipset and R. Bendix, Social Mobility in Industrial Society (1959) and S.M. Miller, "Comparative Social Mobility, Current Sociology, IX (1, 1860).

^(•) لكى نفهم المقصود «بالحراك الهابط» يتمين توضيح المقصود بمصطلح الحراك الاجتماعى يوجه عام فالحراك الاجتماعى هو انتقال فرد أو جماعة من مستوى إجتماعى إقتصادى معين إلى مستوى اتخر . و بهذا المعنى فان دراسة الحراك الإجتماعى تفتر ض وجود مستويات إجتماعية إقتصادية متدرجة فى نظام تسلسلى . وعند دراسة إتجاهات الحراك الاجتماعى يتم التمييز بين شكان أساسيين هما : الحراك الاجتماعى بين الأجيال Mobility ويحكن والحراك الاجتماعى داخل الجبل الواحد Intergenerational Social Mobility ويحكن التعرف على الشكل الأولى من خلال مقارنة بين الوضع الاجتماعى الذي يحتمله الإبن بذلك المنى عتمله الأب والحد ويكون محلك هنا للتماثل أو التباين بين الأوضاع الاجتماعية التي يحتمله الأبناء والمحداد ، فكلما إذهاد التباين ، أشار ذلك إلى قدر ملحوظ من الحراك الاجتماعى . وإستنادا إلى المستويات الاجتماعية المتدرجة يمكن قياس إتجاهات الصود والهبوط فى الحراك

الذي يشير إلى التبادل الحقيقي في الأوضاع المهنية و الاجتماعية ، والذي مكن أن يكون - يحق - « مؤشراً أفضل يكشف عن مدى سيولة البناء الطبقى في المجتمع ، خاصة إذا ما قارناه بالحراك الصاعد » (١٠) upward mobility

وهناك سمة أخرى هامة هي ؛ أن الحراك الاجتماعي يتم غالباً بين المستويات الاجتماعية المتلاصقة أو المتقاربة ؛ كأن يحدث مثلاً من المستويات الدنيا من الطبقة الوسطى . المستويات الدنيا من الطبقة الوسطى . والواقع أن الحركة من الطبقة العاملة إلى الطبقة العليا من أي مجتمع تعد حركة محدودة ضيقة النطاق وعلى الأخص في بريطانيا (١١) . وتبدو هذه السمة واضحة بشكل ملحوظ في الدراسات التي تتناول الالتحاق يصفوات مهنية معينة ككبار الموظفين ومديري المشروعات وذوى المهن الفنية العليا ذات التقاليد الراسخة كالطب والمحاماة . ولقد أوضحت دراسة أجريت في بريطانيا على مديري الشركات العامة الكبري أن أكثر من نصف هولاء المديرين قد بدأوا حياتهم المهنية متمتعين عزايا عديدة منها الارتباط هولاء المديرين قد بدأوا حياتهم المهنية متمتعين عزايا عديدة منها الارتباط مشروعات ناجحة تابعة لأحد أفراد الأسرة ، كما أوضحت الدراسة أن

⁻ الاجتماعى بين الأجيال. فاذا حقق الجيل اللاحق مستوى إجتماعيا أعلى من الجيل السابق، فان ذلك يشير إلى حراك اجتماعى صاعد بين الأجيال، وإذا كان المستوى الاجتماعى للجيل السابق أعلى من المستوى الاجتماعى الجيل اللاحق، فهذا يمنى حراكا اجتماعيا هابطاً بين الأجيال. ه يمكن الكشف عن الحراك الاجتماعى داخل الجيل إذا ما عقدت مقار نة بين الأوضاع الاجتماعية العديدة التى شغلها الفرد خلال حياته المهنية. هذا و تخضع دراسة إتجاهات الصعود و الهبوط في هذا الشكل من الحراك للاسس التى تقوم عليها دراسة إتجاهات الصعود و الهبوط يالنسبة للحراك الاجتماعى بين الأجيال والتى أشرنا إلها قبل قليل.

⁽ المترجم)

⁽¹⁰⁾ S. M. Miller, op cit. p. 59.

 ⁽¹¹⁾ S. M. Miller, op. cit. p. 40.
 (م ٧ - الطبقات الاجتماعية)

ولاشك أن إتساع نطاق الفرص التعليمية بمثل العامل الحاسم الذي دفع إلى زيادة الحراك الاجماعي. ففي بريطانيا زادت معدلات الحراك الاجماعي بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة لسيادة إعتقاد موداه ؛ أن الإصلاحات التعليمية قد أتاحت فرصاً جديدة واسعة لتحقيق حراك اجماعي صاعد . والموكد أن فرص الحراك الاجماعي قد ظلت حي بداية الحرب العالمية الثانية عقلدة نتيجة للقيود التي كانت مفروضة على الإلتحاق بالتعليم الثانوي والعالى (١٤) . وبصدور قانون التعليم في سنة ١٩٤٤ ظهر لأول مرة نظام عام للتعليم الثانوي، كما إزدادت فرص أبناء الطبقة العاملة في الإلتحاق بالمعلمة في الإلتحاق بالمعاملة في الإلتحاق بالمدارس الثانوية الحاصة (١٥) . كذلك إزدادت فرص أبناء الطبقة

⁽¹²⁾ G. H. Copeman, Leaders of British Industry, A Study of the Careers of More than a Thousand Public Company Directors (1955).

L. Hogben (ed.), Political Arithmetic (1938)

Social في مقدمة كنابه الحراك الاجتماعي في بريطانيا Glass (١٩٥)

Mobility in Britan الى أنه خلال الفترة المنحصرة فيما بين سنتي

العاملة في الإلتحاق بالحامعات والحصول على منح لإكمال دراساتهم . ومع ذلك كله ، فلا تزال بريطانيا بعيدة كل البعد عن تكافؤ الفرص في مجال النعليم . فإنتشار المدارس الحاصة - التي يطلق عليها إسها مضللا هو المدارس العامة - قد أسهم في المحافظة على الامتيازات التعليمية و المهنية التي كصل عليها أسر الطبقة العليا . وعلى الرغم من أن فرص أبناء الطبقة العاملة بي الالتحاق بالمدارس الحكومية قد إزدادت ، إلا أن الطبقة الوسطى قسد تمكنت من الإفادة من الفرص التي أتاحتها المدارس الحاصة والحامعات (١٦) . مكنت من الإفادة من الفرص التي أتاحتها المدارس الحاصة والحامعات (١٦) . لك النسبة التي تعبر عن الحراك الاجتماعي الذي يحدث نتيجة لإنساع نطاق سهن الطبقة الوسطى الحديدة (حيث لا تلعب فيها المؤهلات التعليمية الدور الأساسي) ، فإننا لانستطيع القول - حينئذ - بأن حركة الأفراد داخل التسلسل الاجتماعي قد إتسعت و ازدادت زيادة ملحوظة ؛ ذلك لأن الغالبية لمن أفراد المجتمع سوف يظلون منتمين لطبقائهم الأصلبة التي انتبوا الما بالميلاد .

و من الأمور التي تدعو إلى النساول ما إذا كان المعدل العالى للحراله . الاجماعي يمكن أن يوثر تأثيراً كبراً على النسق الطبقي ، معنى أن يضعف

حمدث في منطقة هبر تفورشاير Hertfordshire ان زارتفعت نسبة أطقال العمال اليدريير. في المدارس الحاصة من ١٥ ./ الى ١٤٣/) أنظر أيضاً البيانات الواردة في :

J.E. Floud, A.H. Halsey and F.M. Martin, Social mobtlity and Educational Opportunity (1956).

انظر
 ١٦) انظر

Appendix Two (B), The Report on Higher Education (Cmnd. 2154)

ولقدورد في هذا النقرير أن نسبة طلبة الجامعة الدين يرتمون أبي أسر الطبقة العاملة قد ظلت ثابتة (٢٥./ °) في الفترة فيما بن سنى ١٩٢٨ — ١٩٤٧ ، وكذلك سنة ١٩٦١.

الحواجز بين الطبقات أو يقرب الشقة بينها . ويبدو أن عكس ذلك هو الصحيح ؛ ذلك أن الطبقة العاملة (في مثل هذا الموقف الذي ينسم بمعدل حراك عال) قد تضم أو لئك الذين أخفقوا في تحقيق صعود اجماعي برغم الفرص المتاحة لهم ، وأو لئك الذين لم يتمكنوا من الاحتفاظ بمستوياتهم الاجماعية العليا بسبب فشل شخصي . ومن المتوقع أن تتخذ هذه الطبقة المؤلفة من أفراد عاجزين محيطين - موقفا متميزاً يفرض عليها الدخول في المؤلفة من أفراد عاجزين محيطين - موقفا متميزاً يفرض عليها الدخول في صراع مع بقية طبقات المحتمع . وباستطاعتنا أن نلمس هذا الموقف في بريطانيا وغيرها من المحتمعات الصناعية ، وخاصة لدى الأجيال الحديثة .

ولعسل أهم وأخطر جوانب الحراك الاجتماعي تلك الانطباعات والتصورات التي يكونها أفراد المجتمع عنه . فطبقاً لنمط الحراك الاجماعي ومداه قد يبدو المحتمع أمام أفراده كما لوكان مجتمعاً مفتوحاً مرناً مليئاً بالفرص ، وقد يبدُّو في نظر أفراده جامداً أو مغلقاً لا يتبح فرصة التحرك. وإذا ما تناولنا الموقف في بريطانيا، لاحظنا أن كل ضروب السلوك والمنظات القديمة (كالأرستقراطية ، والمدارس العامة ، وإختلاف طريقة الحديث واللهجات . . الخ) قد حدت من تحقيق الحراك ، وكونت تصوراً عاماً عن المجتمع الإنجليزي بوصفه مجتمعاً مقفلا جامداً . والواقع أن أية زيادة طرأت على معدل الحراك الاجتماعي خلال العقدين الماضيين كانت متواضعة و تلىر بجية ومتقطعة بحيث يستحيل معها أن تظهر نظرة جديدة للمجتمع . وقد تكون الحواجز الطبقية قــد أصبحت أكثر ضعفاً ومرونة وخاصه بالنسبة للمستويات الاجتماعية الدنيا. مما قد يشير إلى اتساع نطاق الفرص-وعلى الأخص في مجال الإستهلاك – بالنسبة لقطاعات كبيرة من السكان . بيد أن ذلك الايعني أن المجتمع قد قطع شوطاً كبيراً في طريق (اللاطبقية ، ، كما لا يعني أن الفرد قد أصبح لديه فرصاً أعظم في إختيار أسلوب حياته يغض النظر عن ثروته أو وضعه الاجتماعي الموروث.

وإذا ما قارنا بين القبول العام لأيديولوجية المساواة في الولايات المتحدة

والمحتمعات الأوربية خلال القرن التاسع عشر لاحظنا إختلافاً ملحوظاً . فأمريكا لم تشهد نظاماً إقطاعياً محدد المراتب الاجتماعية ولم تعرف أرستقر اطية معينة عكن أن تكون نموذجاً لتسلسل اجتماعي جديد . ولاشك أن حرب الإستقلال الأمريكية قد تركت تأثيراً بعيداً على الثورات الأوربية في نضالها من أجل تقويض الأنظمة القدعة . وعلى النقيض من الدول الأوربية نجد الولايات المتحدة الأمريكية تشهد - في بدايات القرن التاسع عشر -تشتتاً واسعاً في الملكية ؛ فحوالي ٨٠٪ من السكان العاملين (بإستثناء الزنوج) كانوا علكون وسائل الإنتاج التي يعملون بها . ولقد كانت أمريكا – وقتئل ــ مجتمعاً مو ُلفاً ــ أساساً من صغار المزارعين وصغار التجار وأصحاب المشروعات الصغيرة ؛ مما شجع البعض على وصف هذا المحتمع بأنه يعبر عن « ديمقر اطية حقيقية في مجال الملكية »(١٧) . ولايعني ذلك أن التفاوت في التفاوت لم يكن حادا بالدرجة انتي كان عايها في أوروبا ، وأنه لم يودى في أمريكا - بإستثناء الولايات الحنوبية - إلى ظهور تفاوت في المراتب الاجتماعية كذلك الذي لاتزال تعرفه المحتمعات الأوروبية الني تنسم بوجود أرستقر اطية قوية . ولقد اعتقد دى توكفيل De Tocqueville أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل مجتمعاً مثالياً يتجه نحو تحقيق المساواة ، مجتمعا « تتجه فيه النَّروة إلى الإختفاء ، في الوقت الذي تزداد فيه أعداد الطبقة الوسطى ٥.

و يتدعم الإحساس بالإنتماء إلى مجتمع قائم على المساواة بوجود إمكانية الحركة السهلة فى ظل تسلسل قائم على الثروة لايزال فى مراحله الأولية . ولقد كانت أمريكا فى نظر الكثيرين ﴿ أَرْضَ الْفُرْصِ الْحَقِيقِيةِ ﴾ ، لأنها

⁽¹⁷⁾ C. Wright Mills, White Collar: The American Middle Class (1951).

كانت تمثل الله واسعا غير مكتشف وغير مستغل ، يستطيع فيه المرء -أو هكذا يبدو - أن يحقق نجاحاً اقتصادياً ، وأن يجد لمواهبه مجالا خصباً المتعبر عنها :

ولقد حطمت التغيرات الاقتصادية التي مرت مها أمريكا خلال القرن المَاضي معظم الأسس التي إستندت البها أيديولوجية المساواة. فما لبث مجتمع صغار الملاك والمنتجين المستقلين أن تحول إلى أسطورة بعد إنتهاء الحرب الأهلية .وخلال ثمانيات وتسعينات القرن التاسع عشر ــ وهي الفترة الاتصال ـ شهدت الولايات المتحدة ظهور المنظمات الصناعية والتجارية الضخمة ، مما ساعد بالتالي على تعميق التفاوت في الثروة ، وخلال هذه الفترة أيضاً بدت الإنقسامات الطبقية في البلدان الأوروبية واضحة أوبة بشكل يستحيل تغافله . وفضلا عن ذلك إزداد وعي الطبقة العليا في أمريكا بوجودها فسعت إلى تكوين أرستقراطيات جديدة ، كما ازدادت مظاهر الطبقة الاجتماعية في كل وجوه الحياة . ولم يكن ذلك كله ليحدث دون أن تصبح الإرتباطات الأسرية هي العامل الأساسي في اكتساب كل من الثروة والوضع الاجتماعي . وفي الوقت الذي إزدادت فيه قوة الطبقة العليا ، سعت الطبقة العاملة إلى إكتساب مزيد من القوة من خلال نقاباتها ومنظماتها , السياسية . ولقد بذلت الطبقة العاملة في الفترة المنحصرة فيما بن تسعينات المقرن التاسع عشر وثلاثينيات القرن العشرين جهوداً جبارة لربط نقاباتها في إطار حركة اشتراكية واسعة ؛ بيد أنجهو دها لم تدم طويلا ولم تحرز نجاحاً ىدكر .

، تستطيع الإحصاءات المهنية أن تمكس بوضوح النغيرات الأساسية التي طرأت على النظام الاقتصادى . نفى بالمايات القرن التاسع عشر كان ٨٠٠ من السكان البيض العاملين يديرون مشروعات خاصة (منجين

مستفلين) ، ثم إنخفضت هذه النسبة إلى ٤١. أ فى سنة ١٨٧٠ ، حتى وصلت فى سنة ١٩٤٠ إلى ١٠٨ أخقط . ولقد عبر س . رايت ميلز عن ذلك بقوله :

« تحولت الولايات المتحدة خلال القرن الماضي من دولة مولفة من صغار الرأسماليين إلى دولة مؤلفة مسن عاملين مأجورين. ومع ذلك ظلت الأيديولوجية التي لاءمت صغار الرأسماليين قائمة ه.

و بغض النظر عن القصور الذاتى الذى تتسم به المذاهب الاجتماعية ، فإن هدك أسباباً عديدة لإستمرار هذه الأيديولوجية . وأحد هذه الأسباب أن تركز الملكية لم يصاحبه زيادة فى حجم الطبقة العاملة أو إنخفاض فى مستوى المعيشة . ففي سنة ١٨٧٠ بلغت نسبة العمال الصناعيين بالنسبة لمجموع السكان العاملين ١٨٨٠/ ، ثم ارتفعت إلى ٣٠٠/ فى سنة ١٩٤٠ . أما نسبة المأجورين ككل بالنسبة لمجموع السكان فقد بلغت ٥٣٠/ فى سنة ١٩٤٠ ، ثم ارتفعت إلى ١٥٠/ فى سنة ١٩٤٠ . ومع ذلك فلقد إزدادت حلال نفس الفترة سنسبة العاملين اذين يتقاضون مرتبات زيادة ملحوظة (من٧٠/ إلى ٢٠٠/). وبزيادة حجم طبقة الياقة البيضاء الجديدة ظهر نوع جديد من الحراك وبزيادة حجم طبقة الياقة البيضاء الجديدة ظهر نوع جديد من الحراك الاجتماعي مختلف عن ذلك الذي حققه المهاجرون الأول إلى الولايات

والملاحظ أن تركز الثروة والدخل في أيدى قلة قليلة من الناس لم يدم طويلا في أمريكا إذا ما قار ناها بعدد من البلدان الأوربية . فلقد بذلت جهود مضنية في الولايات المتحدة ـ شأنها شأن البلدان الصناعية الأخرى – من أجل إعادة توزيع الثروة والدخل عن طريق فرض مزيد من الضرائب التصاعدية والمطالبة بفرض ضرائب حكومية وأخرى على عائد رأس المال . ولاشك أن النمر الاقتصادي السريع الذي شهدته أمريكا بعد الحرب الأهلية ، فضلا عن إرتفاع مستويات المعيشة ، واتساع نطاق الطبقات الوسطى ،

قد تركت تأثيراً بالغاً على البناء الطبقى . ومع أن ذلك قد حدث فى كثير من البلدان الأوروبية ، إلا أنه كان أكثر وضوحاً فى الولابات المتحدة . فبينا لم تحدث مثل هذه النغيرات فى بريطانيا سوى تعديلات طفيفة على النسق الطبقى الذى لا يزال يتصف بالحمود والتأثير على الحياة السياسية ، نجد هذه النغيرات ذاتها تحدث فى أمريكا ردود فعل قوية تمثلت فى تأكيد أيديولوجية المساواة ، كما نجدها تبرز وعيا طبقياً معينا بدا أوضح ما يكون فى سياسة الولايات المنحدة خلال ثلاثينيات هذا القرن .

ولا يمكن تفسير الظروف السالفة الذكر في ضوء معدل الحراك الاجتماعي العالى الذي شهدته الولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة ، كما لا يمكن تفسيره في ضوء التقدم السريع في مجال إعادة توزيع المروة والدخل . ولقد أوضحت در اسات عديدة أن معدل الحراك الاحتماعي في الولايات المتحدة لايفوق نظيره في بعض المجتمعات الصناعية الأخرى التي عرفت وعياً طبقياً أشد نضجاً مـن ذلك الذي شهدته الولايات المتحدة (١٨) . وتستند هذه الدراسات إلى تحليل الحركة الواسعة من المهن اليدوية إلى المهن غير اليدوية . والمعان الحركة من المستويات اليدوية إلى مستوى الصفوات قد تبدو واسعة في الولايات المتحدة إذا ماقار ناها بالدول الصناعية الأخرى (١٩) ، إلا أن في الولايات المتحدة إذا ماقار ناها بالدول الصناعية الأخرى (١٩) ، إلا أن وليام ميلر عالما أن الأصول الاجتماعية للناجمين من رجال الأعمال وليام ميلر خلال المقد الأول من القرن العشرين) لم تكن المستويات الدنيا في المجتمع ، بل كانت - في الغالب - الأسر التي تمتلك مشروعات كبيره والحماعات المهنية الفنية العليا (٢٠) . وبالمثل كشفت دراسة دقيقة عن الطبقات

⁽¹⁸⁾ See especially, S.M. Lipset and R. Bendix, Social Mobility in Industrial Society (1959).

⁽¹⁹⁾ S.M. Miller, op. cit. p. 58.

⁽²⁰⁾ William Miller, "American Historians and the Business Elite', in William Miller (ed.) Men in Business (new edn, 1962).

الاجتماعية في مدينة فيلادلفيا عن أن أفراد الأسر العليا القديمة غالبا ما نحتل الوظائف القيادية في المجال الافتصادى (٢١).

هذا وقد خضعت فكرة الحد من تفاوت الدخول لجدل شديد خلال هذا القرن سواء فى بريطانيا أو الولايات المتحدة . ولقد إستند مناصرو الحد من تفاوت الدخول فى الولايات المتحدة إلى الدراسات الإحصائية للدخل القوى التى قام بها سميون كوزنتس (٢٢) Киznets (٢٢) غير أن جبرائبل كولكو Kolko أوضح مو خراً (٢٣) أن الجانب الهام من هذه الدراسات يتناول فقط فئة محدودة من الأثرياء لانزيد على ٠٠/ من المجموع الكلى للسكان ، كما أن هذا الجانب لايتناول انتغيرات التى طرأت على دخول فئات أو جماعات أخرى .

وتشير تقديرات كو لكو (والتي إستند فيها إلى الدراسات التي تناولت المدخول الفردية قبل فرض الضرائب عليها والتي أجراها المجلس الصناعي القومي في الفترة فيما بين سنتي ١٩١٠ و١٩٣٧ ، ومركز بحوث المسح فيما بين ١٩٤١ و ١٩٥٩ كانت مشاركة بين ١٩٤١ و ١٩٥٩ كانت مشاركة العُشر الأعلى من الدخول الفردية في الدخل القومي مشاوكة محدودة (حيث كانت في حدود ٣٠٠ حلال العقد الماضي) بينما زادت مشاركة العشرين الثاني والثالث زيادة فعلية ، أما مشاركة العشرين الدنيين فقد هبطت هبوطاً ذريعاً (من ٣٠٨/ من الدخل القومي إلى ٤٠/ فقط) . ولقد سجل كو لكو ملاحظة ـ سبق أن أبداها تيتمس Titmuss في دراسة له حول هذا

⁽²¹⁾ E. Digby Baltzell, An American Business Aristocracy (new edn. 1962)

⁽²²⁾ See especially his: Shares of Upper Income Groups in Income and Savings (1953).

⁽²³⁾ Gabriel kloko, Wealth and Power in America (1962).

الموضوع – مؤداها ؛ أن التقديرات التي تستند إلى الدخل قبل فرض الضريبة عليه ، لاتدخل في اعتبارها بعض الدخول الخاصة التي تحصل عليها الطبقة العليا والتي تسهم بالتالى في تعميستي التفاوت بين الطبقات الاجتماعية.

وبإستطاعتنا أن نذهب بعد ذلك إلى أن هناك عوامل محددة يبدو أنها تلعب الدور الأساسى فى إضعاف الوعى الطبقى . ومن هذه العوامل التصور التقليدي عن المجتمع الأمريكي بوصفه مجتمعاً يتيح فرصا للحراك لاحدود لها ، فضلا عن زيادة الرخاء بوجه عام . بيد أن ذلك لايعني أن المجتمع الأمريكي يشهد – بالفعل – معدلا عاليا جداً للحراك الاجتماعي أو أن ثمة حركة اجتماعية قوية متجهة نحو تحقيق مزيد من المساواة الاقتصادية (٢٤) . وهناك بالإضافة إلى ذلك عوامل أخرى تلعب دوراً بارزأ في إضعاف تطور حركة الطبقة العاملة التي تقوم على فكرتي المصالح الطبقية والاشتراكية بوصفها بديلا عن النظام الرأسمالي القائم . ومن بين هذه العوامل موقف الزنوج بوجه عام وموجات الهجرة المتعاقبة إلى الولايات المتحدة . ويشكل الزنوج — بالفعل — بروليتاريا أمريكية متميزة ؛ فهم بتقاضون أقل الدخول ، كما يقومون بأحط أنواع الأعمال ، فضلا عن أنهم يشكلون جماعات ذات هيبة اجتماعية ضئيلة للغاية . ووجود مثل هذه الحماعة الكبيرة — التي تتصف بالتجانس النسبي والخضوع لإستغلال الحماعة الكبيرة — التي تتصف بالتجانس النسبي والخضوع لإستغلال الحماعة الكبيرة — التي تتصف بالتجانس النسبي والخضوع لإستغلال الطبقات الأخرى — يعني في حد ذاته أن كل أمريكي أبيض (حتى ولوكان الطبقات الأخرى — يعني في حد ذاته أن كل أمريكي أبيض (حتى ولوكان

Gunnar Myrdal, Challenge to Afiluence (1963) chap.

Michael Harrington, Other America (1962) : وأنظر أيضًا : وأنخير حقيقة إنتشار الفقر بين قطاعات معينة من السكان كالمسنين والأتمليات العنصرية والعمال ، وأن هذا الفقر لم يخط حتى الآن بدراسة حقيقية .

⁽۲٤) حول مدى الفقر ونطاقه أنظر :

من ذوى اللخول الضئيلة جداً) يتمتع بهيية اجتماعية تفوق – في نظره – الهيبة الاجتماعية التي عنحها المجتمع للفرد الزتجي . وفضلا عن ذلك فلقد إ ساعد تدفق الهجرة إلى الولايات المتحدة على إرتفاع مكانة العامل الأمريكي العادى ، ذلك لأن جماعات المهاجرين تضطر إلى الإلتحاق بأدنى المستويات المهنية ، مما يتبح فرصة التقدم الاجتماعي للأمريكيين البيض الذين تمكنوا من ضمان فرص مهنية حقيقية . والمحقق أن الزنوج أو أية جماعة مهاجرة لاتستطيع أن تشكل بروليتاريا حقيقية قادرة على تحدى النظام القائم في المجتسع الأمريكي . وعلى الرغم من أن نضال الزنوج المستميت من أجل الحصول على الحقوق الافتصادية والمدنية والسياسية الكاملة يشبه في كثير من جوانبه الكفاح الذي عرفته أوروبا خلال فترة مبكرة منأجل الحصول على حق التصويت وإصدار التشريعات العمالية ، إلا أن الزنوج في نضالهم يكانمحون من أجل إحراز قبول المجتمع لهم ثم تقبلهم - بعد ذلك - للقيم السائدة في هذا المحتمع. ولاشك أن نجاح الزنوج والأقليات العنصرية الأخرى في نضالها سوف يضعف من أهمية التةسيمات العنصرية في الحتمع الأمريكي ، وسوف يزيد بالتالى ظهور التفاوت الاجتماعي ويعمق الوعي بالمصالح الطبقية .

ويبدو أن العوامل المعوقة لتطور الحركة العمالية في أمريكا تمارس أيضاً تأثيرها في بريطانيا. وأهم هذه العوامل: الارتفاع المستمر في مستويات المعيشة، وزيادة التباين في البناء المهني، ووجود نمط من الندرج الاجتماعي يزداد تعقدا يوما بعد يوم، والانخفاض النسبي في عدد المهن اليدوية، واتساع نطاق الفرص التعليمية. والواقع أن هذه العوامل تلعب درراً هاماً في كل الدول الرأسمالية الغربية وحلى الاخص في فرنسا وألمانيا وإيط ليس، ثلث المجتمعات التي شهدت من قبل إنقسامات وصراعات طبقية أش، عنفاً من تلك التي شهدتها بريطانيا. وبالمثل تلعب هذه العوامل دوراً هاماً في الدول الاسكندنافية التي حققت قامراً من الرفاهية الاجتماعية هاماً في الدول الاسكندنافية التي حققت قامراً من الرفاهية الاجتماعية

وتكافر فرص لم تحققه دول أخرى . والنتيجة الفعلية لذلك كله هي احتواء الصراعات التي يمكن أن تهدد بناء المجتمع ككل ، وإحلال مشكلات المصالح السياسية بمشكلات جديدة تتعلق بالتقدم التكنولوجي و النمو الاقتصادى والتحديث . ولسوف نتناول في موضع لاحق ما إذا كانت التغيرات التي طرأت على الظروف والانجاهات الاجتماعية هي التي أسهمت في تماسك البناء الاجتماعي في البلدان الغربية أم أنها العامل الأساسي الذي سيسهم في تقويض هذا البناء ، على أن نعقب ذلك بتحليل للنتائج السياسية الأخرى المترتبة على ذلك .

ولننتقل الآن إلى دراسة تطور الطبقات فى المجتمع السوفييتى بوصفه ثمو ذجاً لمجتمع صناعى جديد. فالرأسمالية الحديثة حطبقا لنظرية ماركس مثل « آخر أشكال التناقض الكامن فى عملية الإنتاج ». وفى ذلك كتب ماركس يقول فى موافعه يوش الفلسفة The Poverty of Philosophy :

« أن الشرط الحقيقى لتحرير الطبقة العاملة هو إلغاء كل الطبقات ... وسوف تستبدل الطبقة العاملة – خلال مجرى تطورها – المجتمع الدنى القدم برابطة تلغى الطبقات وتنهى عداواتها » .

وعلى الرغم من أن الثورة التى حدثت فى الاتحاد السوفبتى لم تكن ثورة فى مجتمع صناعى متقدم، إلا أنهازعمت أنها تحاول إقامة مجتمع سيتولى تقويض دعائم الرأسمالية على نحو ما تنبأ ماركس . ولقد زعمت ثورة الاتحاد السوفيتى أيضا أنها تحاول إقامة مجتمع لاطبقى يختفى فيه تسلسل الطبقات ، وتنتهى سيطرة الطبقات على بعضها البعض . ويستند هذا الزعم إلى حقيقة أساسية هى ؟ أن الملكية الحاصة اوسائل الإنتاج قد أنفيت . والواقم أن العلماء الاجتماعيين فى الاتحاد السوفييتى لم يبذلوا جهوداً تذكر لتحليل الأسس الاجتماعيين فى الاتحاد السوفييتى لم يبذلوا جهوداً تذكر لتحليل طوبلة وعلى الأخص بعد سنة ١٩٣٠ – منشغلين بإقامة تفرقة دقيقة بين طلولة عن اللاطبقى ؟ حيث ظلول لفترة طوبلة موعلى الاطبقى ؟ اللهنى الغربى المجتمع اللاطبقى ؟ بالمعنى الغربى المجتمع اللاطبقى ؟ بالمعنى الغربى المجتمع اللاطبقى ؟ بالمعنى الغربى والمجتمع اللاطبقى ؟ بالمعنى الغربى

egalitarinism. ولقد عدوا الشكل الأخبر من المجتمعات اتحريفا من صنع البرجوازية الصغيرة ، ٤ لذلك تجد دائرة المعارف السوفيدية - التي صدرت خلال فترة حكم ستالين ـ تصر بشدة على أن الاشتراكية والمساواة للغربية نختلفان إلى أبعد مدى ولاتربطهما أدنى رابطة (٢٠). ولقد صاحب الهجوم الأيديولوجي على نزعة « المساواة » الغربية تغير ملحوظ في سياسة الحكام السوفييت خلال الثلاثينيات ، وعلى الأخص فيما يتعلق بزيادة التفاوت في الأجور والمرتبات ، وتقدم حوافز مالية للعمال المهرة والعلماء والفنيين والمديرين الصناعيين والمثقفين . ولقد إستمر العمل جذه السياسة خلال فترة الحرب العالمية الثانية والسنوات التي تلتها . وكنتيجة لذلك زاد تفاوت الدخول في الاتحاد السوفييني حتى أصبح مماثلًا لما هو قائم في البلدان الرأسمالية . ففي سنة ١٩٥٣ كان اللخل السنوى للعامل غير الماهر يتراوح فيما بين ٥٠٠و٣ ــ ٥٠٠٠٥ روبلي ، بينماكان الدخل السنوى لمدير مصنع هام يترو اح فيما بين ٢٠٠٠ ٨٠ - ٢٠٠٠ روبل. وإذا ما قارنا بين أعلى الدخول وأدناها ، لاحظنا أن الأولى تزيد على الثانية بما يقدر بثلاثين ضعفاً، وهو فرق يقل قليلاعما هوسائد في بريطانيا أو الولايات المتحدة. ومع ذلك فإذا ما أخذنا في الاعتبار تأثير الضرائب ، لاحظنا أن هذا الفرق يزيد في الاتحاد السوفييتي عنه في بريطانيا أو الولايات المتحدة ؛ ذلك أن الضريبة على الدخل في الانحاد السوفييتي ليست تصاعدية تماماً ، كما أن الضرائب - يوجه عام - تخضع لنظام تنازلي ، طالما أن الحزء الأكبر من المبز نية يأتىءن طريق الضرائب المفروضة على الطعامو المنسوجات والاستهلاك الحماهيري . وهناك عاملان آخران أسهما في تعميق النفاوت في الدخول الأول ؛ إلغاء الضريبة التصاعدية على الإرث في سنة ١٩٤٣ ، والثاني

⁽٢٥) ومن الحائب الآخر نجد إشتر اكبي إتجليزي يقول : « إن عدم و جود مساواة يعني عدم و جود إشتر اكبية » . أنظر :

Roy Jenkins, « Equality » in New Fabian Essays (1962).

الإمتيازات الممنوحة للمستويات الاجتماعية العليا فى مجالى التعليم والإسكان ، وفى التردد على محلات بيع خاصة ، وإقتناء سيارات وسلع أخرى نادرة ، فضلا عن الجوائز والمنح التى يحصل عليها أفراد هذه المستويات الاجتماعية .

ومن الممكن تفسير سياسة تعميق التفاوت في الدخول في ضوء متطلبات التصنيع السريع خلال الثلاثينيات، وفي ضوء الإحتياجات التي فرضها الحرب وما ترتب علمها مـن حركة تشييد واسعة النطاق . ومع أن هذا التفسير لايفسر كل الظروف التي مربها الاتحاد السوفييتي ، إلا أن باستطاعتنا القول إنه بإستكمال مرحلة التصنيع السريع فى الاتحاد السوفييتي ضعفت الرغبة في تحقيق مزيد من المساواة . ولقد أيدت ذلك دراسة حديثة (٢٦) أجريت حول هذا الموضوع، حيث أوضحت أنه منذ سنة ١٩٥٦ والسياسة السوفيتية تؤكد رفع الحد الأدنى للأجور ، وأن برنامج الموتم الثني والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي قدأقر أنه خلال العشرين عاماً القادمة « فإن التفاوت بعن الدخول العليا والدخول الدنياسيصا إلى أقل حديمكن »(٢٧). وتحاول الدراسة بعد ذلك – مستندة إلى الإحصاءات السوفيتية التي تو افرت يشكل ملحوظ خلال السنوات الأخبرة ــ البرهنة على أن التفاوت في الأجور قد تلاشي بشكل ملحوظ إبتداء من سنة ١٩٥٦ . فينيا كان معدل أجر المهندس الفني يعادل ضعفين ونصف معـــدل أجر العامل اليدوى * الثلاثينيات : لم يكن هذا المعدل بزيد في سنة ١٩٦٠ بأكثر من ٥٠٪. وتتوصل الدراسة بعد ذلك إلى نتيجة هامة مؤداها ، أن النفاوت في معدلات الأجور قد خفت حدته وضاق نطاقه منذ سنة ١٩٥٦ ، وأن ثمة زيادة ملحوظة قد طرأت على الحد الأدنى للأجور في الوقت الذي ضعفت فيه أهمية نظام الأجر بالقطعة » (٢٨).

⁽²⁶⁾ Murray Yanowitch, "The Soviet Income Revolution », Slavic Review, XX III (4), December, 1963.

⁽²⁷⁾ op. cit p. 684.

⁽²⁸⁾ ibid, p. 692.

ولقد ذهب البعض إلى أنه برغم مظاهر التفاوت الاجتماعي التي عرفها الاتحاد السوفييتي خلال بعض فترات تاريخية الحديث ، إلا أن ذلك لايعني . أنه (أي الاتحاد السوفييتي) قد شهد نمي طبقة جديدة إ. ولقد حاول كاتب ورنسي متعاطف مع المحتمع السوفييتي صياغة هذه القضية على النحوالتالى : ر قاء يتوهم البعض – إستناداً إلى النفاوت الشديد في محال الأجور – أن الاتحاد السوفييتي لم يقض على الطبقات ... إن ما يبدو لى واضحاً هو أن الطبقات – على نحو ما توجد في البلدان الغربية إلـ ليست موجودة في الاتحاد السوفيتي ؛ فالسيطرة التي تمارسها طبقة معينة (والتي تستند 'فيها إلى ملكية الثَّروة ، وفرض الحواجز ، والمعارضة المنظمة) لم تعد قائمة في الاتحاد السوفييتى . ولعل إنتشار التعليم وتشجيع السلطات للعناصر التي لم تستطع أنه تأخذ مكانها الصحيح في مجتمع منجز ، لمن العلامات المشجعة على أن الاتحاد السوفييني يتجه بحق نحو إقامة المحتمع لاطبقي . . . وعلى من محاول أله يناقش قضية وجود أو عدم وجود طبقات في الأنحاد السوفييتي أن يكون واعياً كل الوعى بأن الطبقات العليا في هذا المجتمع مفتوحة لأفراد الطبقات الدنيا ، وأن الإمتيازات التي تتمتع مها الطبقات العليا ليست إمتيازات دائمة أو مستقرة أو جاماءة (٢٩) .

ويحاول بعض الباحث البرهنة على الإختفاء الندريجي للطبقات الاجتماعية في الاتحاد السوفييتي بتأكيد حقيقة إرتفاع معدل الحراك الاجتماعي وإختفاء الحواجز التي كانت تعوق تحقيق هذا الحراك. ببد أن وجهة النظر هذه عرضة لانتقادات عديدة . فليست هناك دراسة شاملة تناولت الحراك الاجتماعي في الانجاد السوفييتي بشكل يسمح بالتعرف على معدلاته ومقارنته بالمعدلات السائدة في مجتمعات أخرى (٣٠). ومع أن الاتحاد السوفييتي قد

⁽²⁹⁾ Michel Gordey, Visa to Moscow (English trans. 1962). من المصادر النادرة البيانات دراسة جامعة هار فارد عن المهاجرين السوفييت أنظر: •

شهد حراكاً اجتماعياً ملحوظاً خلال نصف القرن الماضى ، إلا أن تفسير ذلك لا يعود إلى الملامح المميزة البناء الاجتماعي للاتحاد السوفييني بقدر ما يعود إلى سياسة التصنيع التي إنتهجها . فلقد خلق التطور الصناعي أوضاعاً اجتماعية عليا تولى أمور الإشراف والتوجيه والرقابة . وآية ذلك أنه بينا تضاعف مجموع عدد السكان العاملين في الفترة فيها بين سنتي ١٩٢٦ و ١٩٣٧ تضاعف عدد المثقفين أربع مرات خلال نفس الفترة . (ويشمل المثقفون تضاعف عدد المثقفين ، وذوى المهن الفنية العليا والعلمية ، والمديرين ، والكتابيين) وفضلا عن ذلك ، زادت نسبة العاملين في بعض المهن زيادة لافته، فخلال الفترة السابقة الذكر تضاعف عدد المهندسين ثمان مرات كما .تضاعف عدد المهندسين شمان مرات كما .تضاعف عدد العلميين ست مرات تقريباً (٣١) .

هذا ولاتزال أعداد العاملين في مهن الياقة البيضاء في تزايد مستمر ، وإن كان معدل هذه الزيادة في الاتحاد السوفييتي ـ شأنه شأن المجتمعات الصناعية الأخرى ـ يميل إلى الهبوط بإقراب المجتمع من مرحلة النضج الصناعي (وذلك إذا ما استثنينا _ في الوقت الحالى - النتائج الممكنة التي ستحدثها الآلية) وسعيه (أي المجتمع) إلى ريط معدل الحراك وبطأ مباشراً بالسياسات الاجتماعية المخططة التي تهدف إلى تشجع حركة الأفراد بين المستويات الاجتماعية المختلفه . وخلال السنوات الأخيرة من حكم ستالين

A. Inkeles and R.A. Bauer, The Soviet Citizen: Daily Life in a Totalilarian Society (1959).

ومع أن هذه الدراسة لاتمه عينة ممثلة ، إلا أنها تشير إلى أن معدل الحركة من المهن اليدوية إلى المهن غير اليدوية ليس عالياً جدا في الاتحاد السموفييتي إذا ما قورن بمعض المجتمعات الفربية ، وإن كان معدل الحركة من المهن اليدوية إلى مستوى «الصفوة» يعد عاليا بصفة خاصة في الاتحاد السوفييتي (التعرف على هذه المفارنات) أنظر ،

S. M. Miller, op. cit

⁽³¹⁾ Sec S.M. Schwartz, Labour in the Soviet Union (1952).

بوادر تشير إلى أن الحراك الاجتماعي يخضع لقيود عديدة في الوقت الذي ازدادت وتأكدت الإمتيازات التي كانت تحصل عليها المستويات الاجتماعية العليا . ومن الخطوات التي إتخذت في هذا المجال (في سنة ١٩٤٠) فرض مصروفات على التعليم العالى وعلى السنوات الثلاث الأخيرة من التعليم الثانوي . ولقد أسهم ذلك في ظهور ميل لإختيار أفراد المستويات العليا من ببن خريجي الجامعات . وفضلا عن ذلك تدعمت مكانة المستويات العليا في الأوضاع القيادية بظهور قوانين التوريث الجديسدة وتقوبة الروابط الأسرية .

وبرغم ذلك فقد ظلت المستويات العليا من المجتمع السوفييتي مفتوحة نسبياً للموهوبين والنابهين من أفراد المستويات الاجهاعية الدنيا ، بل ولقد ظهرت خلال السنوات الأخيرة محاولات عديدة للحد من القيود المفروضة على الحراك وعلى الأخص في مجال التعليم . ولقد حظيت هذه المحاولات بتأييد الحركة العامة المتجهة نحو الحد من الإمتيازات وخلق مزيد من المساواة الاقتصادية ، وخلال الفترة التي شهد فها الاتحاد السوفييتي إتجاها نحو تعميق التفاوت الاجهاعي ، ظهرت عوامل أخرى عديدة أسهمت في تحقيق المناوة إجهاعية على نطاق و اسع . ولم محدث أن عرف الاتحاد السوفييتي ما يسمى « بطبقة رجال الأعيان » ، ذلك لأن المكانة الاجهاعية قد أصبحت ما يسمى « بطبقة رجال الأعيان » ، ذلك لأن المكانة الاجهاعية قد أصبحت بغص النظر عن القيمة النسبية المخلوعة على هذا الإسهام) ، وهذا في حد بغص النظر عن القيمة النسبية المخلوعة على هذا الإسهام) ، وهذا في حد ذاته كفيل بتضييق نطاق الآثار الاجهاعية المترتبة على الفروق الاقتصادية بن الأفراد . ومن واقع خبرة المجتمعات الغربية ، يبدو واضحاً أن هناك إحساسا قوياً بالفروق الاجهاعية المستندة إلى الملكية والإرث ، وأن مثل هذه بن الأفروق الاقتهاعية المستندة إلى الملكية والإرث ، وأن مثل هذه بن الأفروق الاجهاعية المستندة إلى الملكية والإرث ، وأن مثل هذه

⁽³²⁾ See Alex Inkeles, *Social Stratification and Mobility in the Soviet Union, American Sociological Review, August, 1920.

⁽م ٨ - الطبقات الاجتماعية)

الفروق تحدث نتائج أكثر سلبية من تلك التي تحدثها الفروق في الدخول التي محصل عليها الأفرد نتيجة للأعمال المباشرة التي يؤدونها. وفضلا عن ذلك فهناك عامل هام يخفف من حدة الإنقسامات التي محدثها تفاوت الدخول في الاتحاد السوقيبتي هو ، أنسه إذا كان بعض العمال المهرة يحصلون بالفعل حلى دخول عالمية ، إلاأن بعضاً آخر منهم يستطيعون تحسين أوضاعهم الاجتماعية عن طريق النشاط الذي يقومون به في الحزب. يضاف إلى كل ما سبق أن الفروق الاجتماعية والثقافية العميقة بين اليدوين وغير اليدويين ما سبق أن الفروق الاجتماعية والثقافية العميقة بين اليدوين وغير اليدويين ليست واضحة في الاتحاد السوفيبتي وضوحها في المحتمعات الغربية (٣٣).

والواقع أن الحقائق التي تناولناها لاتمثل في نظر عدد من العلماء الاجتماع أهم جوانب البناء الطبقى في المجتمع السوفييتي ، ذلك أنه مع التسليم بأن العلاقات الاجتماعية واللاطبقية و تسود مستويات معينة في المجتمع ، إلاأن النمط السوفييتي من المجتمعات يعرف صفوة حاكمة تشبه إلى حد كبير تلك التي تعرفها المحتمعات الغربية ، فضلا عن إحتكار الصفوة الأولى القوة وعدم خضوعها لأى ضرب من ضروب القهر . ولقد ذهب ميلوفان دجيلاس Djilas في مؤلفه الطبقة الحديدة The New Class إلى أن أعضاء

⁽٣٣) حرصت البحوثالسوسيو لوجية التي أجريت في البلدان الغربية على الفصل ببن العمال اليدويين وغير اليدويين فيها يتعلق بنشاطات وقت الفراغ . والتعر ف على ذلك في فرنسا أنظر على وجه الحصوص :

P.H. Chombart de Lauwe, L' Agglomeration Parisienne (1952)

T.B. Bottomore, « Social Stratification in Voluntary Oraganisations, » in D. V. Glass (ed). Social Mobility in Britain (1954) و لقد أرضحت در اسات عديدة أمريكية إبتداء من دراسة روبرت وهيلن لينه Lynds عن البحوث الحديثة التي تناولت الهيئات الطوعية – وجود هذه الله الظاهرة في المجتمع الأمريكي. غير أن هذا الفصل في طريقه الى الزوال نتيجة لإرتفاع مستويات الميشة. ومع ذلك فليست هناك شواهد عديدة تشير إلى وجود تغير عنيف في هذا المجال.

الحزب الشيوعى فى هذه المجتمعات يشكلون طبقة حاكمة جديدة وأن هذه الطبقة – بتعبير دجيلاس – « تتألف من الذين يحصلون على إمتيازات خاصة ومخصصات مالية بفضل الإحتكار الإدارى الذي أشرنا إليه فى موضع سابق – تجد أوسوفسكى Ossowski – فى مولفه الذي أشرنا إليه فى موضع سابق – يوكد أن التغيرات التي تطرأ على البناء الطبقى فى العالم الحديث – وعلى الأخص فى المجتمع السوفييتى – إنما هى وليدة قرارات تتخذها السلطات الأخص فى المجتمع السوفييتى – إنما هى وليدة قرارات تتخذها السلطات السياسية ، قرارات تحمل فى مضمونها كل معانى القهر والقوة (٢٥) وإذن السياسية ، قرارات تحمل فى مضمونها كل معانى القهر والقوة (٢٥) وإذن الطبقات لم تعد تظهر تلقائيا من خلال النشاطات الاقتصادية التي يقوم بما الأفراد ، بل من خلال صفوة سياسية تفرض على المجتمع نمطاً من التلوج مستندة إلى تسلسل بعروقراطى جامد .

ويعد ريمون آرون Aron من أظهر الذين عبروا عن وجهة النظر هذه نعبير آشاملا ، وذلك في مقالين شهيرين نشراً في سنة ١٩٥٠ (٣١) ، وفي مولف حديث نسبياً بعنوان صراع الطبقات (٣٧) . لحديث نسبياً بعنوان صراع الطبقات (٣٧) الحديث لدهم :

الم السياسيين في المحتمعات الرئاسة المختمعات المختمعات المختمعات المؤسسة والاقتصادية مركزتان في يد المختماعة الحاكمة في الاتحاد السوفييتي ، ولأن قادة النقابات وكبار الموظفين

⁽³⁴⁾ op. cit. p. 39.

⁽³⁵⁾ S. Ossawski, Class Stucture in the Social Consciousness, pp. 184, 186.

⁽³⁶⁾ Raymond Aron, "Social Structure and the Ruling Class, British! Journal of Sociology, I (1) March, 1850, and I (2) June, 1950.

⁽³⁷⁾ Raymond Aron, La Lutte de classes (Paris, 1964). See especially Chapters IX and X.

والحنر الات والمديرين ينتمون جميعاً إلى حزب واحد ، ويشكلون معاً جزءاً من تنظيم مسيطر إلى أبعد حدود السيطرة . ومثل هذه الصفوة المتحدة تملك قوة مطلقة لاحدود لها (٣٨) .

أما العنصر الآخر الذي تستند إليه الطبقة الحاكمة السوفيتية في ممارسة قوتها فهو، الاحتكار الأيديولوجي الذي ممارسه من خلال مراقبها للتفسيرات المختلفة للعقيدة السائدة المتمثلة في الماركسية ، تلك التفسيرات التي تشكل تفكير الناس وآرائهم ، وتزودهم بالتبريرات المختلفة لسياسة الطبقة الحاكمة. ولقد حاول آرون المقابلة بين هذه الصفوة المتحدة في الاتحاد السوفييتي من تاحية ، والصفوة المنقسمة أو الصفوات المتعددة في البلدان الرأسمالية الديموقراطية من ناحية أخرى ، ثم سعى بعد ذلك إلى تفسير الفروق بيهما في ضوء فكرة وجود أو عدم وجود طبقات وجماعات مصالح مستقلة في المجتمع .

ويتفق العلماء الذين يشاركون آرون الرأى على أن المجتمع السوفييتى يشهد فصلا عميقاً بين الصفوة الحاكمة وبقية السكان. فهل هم على حق فى زعمهم بأن ذلك بمثل علامة بارزة على وجود نسق طبقى جديد؟ أم أن ذلك لايعدو أن يكون أحد ملامح حركة متجهة نحو تحقيق مجتمع لاطبقى حقيقى؟ أما المدافعون عن النظام السوفييتى فقد حاولوا تصوير الفرة الستالينية التى ظهرت فيها إمتيازات المستويات الاجهاعية العليا ، والديكتاتورية السياسية ، وممارسة الحكم عن طريق العنف – على أنها خطى، تاريخى نتج عما يطلق عليه الآن و بعبادة الشخصية ». بيد أن ذلك ليس فى حد ذاته فسير آللموقف ، ذلك أن « عبادة الشخصية » بحاجة هي الأخرى إلى تفسير ، لأن اختفاءها – بوفاة ستالين – ناقض كل التوقعات التى رسمها الماركسيون للمجتمع اللاطبقى . وأعتقد أن أي تفسير هذا الموقف يجب أن يأخذ في

⁽³⁸⁾ Article op cit; British Journal of Sociology, I (2) p. 131.

إعتباره الظروف الاجتماعية الملائمة لظهور القادة الملهمين على نحو ما أوضحه ماكس فيهر. وتستطيع في حالة الاتحاد السوفييتي أن نشير إلى بعض الظروف منها ، انفصال الثورة المفاجيء عن الماضي ، والضغوط والمتطلبات التي فرضها الإنتظام والإمتثال اللذان كان بدورهما من أهم مقومات التصنيع السريع الذي تأخذ به دوله متخلفة اقتصادياً . وقد نحاول البحث عن الظروف العامة التي لاءمت ظهور صفوه متحدة كما فعل آرون عندما ذهب إلى أن المجتمع اللاطبقي (أي المجتمع الذي تكون فيه كل المشروعات الاقتصادية علموكة ملكية عامة وتخضع لإدارة جماعية) يؤدي بالضرورة إلى تركز القوة في أيدي الزعماء السياسيين والمديرين الصناعيين ، وكما فعل أوسوفسكي في أيدي الزعماء السياسية قدد أصبحت بالغة الأهمية في كل البلدان فيها الصفوة السياسية من تشكيل وتغيير نسق التدرج الاجتماعي دون أن تتأثر هي المصفوة السياسية من تشكيل وتغيير نسق التدرج الاجتماعي دون أن تتأثر هي نفسها بهذا التغيير .

والواقع أن الأفكار السابقة نتعارض مع تصور ماركس للعلاقة بين كل الملكية والطبقات الاجتماعية والقوة السياسية ، كما تناقض تحليله لكيفية تطور الطبقات في المجتمعات الحديثة . ولقد أدى اتساع نطاق النشاطات الحكومية في مجالي التنمية الاقتصادية والحدمات الاجتماعية ، ونمو أحجام الأحزاب السياسية وتعاظم قوتها ، وزيادة التأثير الذي تمارسه أساليب الاتصال الحديثة ، أدى ذلك كله إلى وجود تفرقة أساسية في المجتمع بين الصفوة الحاكمة من ناحية (التي تضم الزعماء السياسيين والقادة العسكريين الصفوة الحاكمة من ناحية (التي تضم الزعماء السياسيين والقادة العسكريين من ناحية أخرى . والواقع أن هـذه التفرقة ليست قاطعة في الاتحاد من ناحية أخرى . والواقع أن هـذه التفرقة ليست قاطعة في الاتحاد السوفييتي ، ذلك لأن القادة السياسيين ينتمون إلى حزب ثوري النشأة ، السوفييتي ، ذلك لأن القادة السياسيين ينتمون إلى حزب ثوري النشأة ، قام على أسس تنظيمية دقيقة ، وتبني أيديواوجية شاملة . ومع ذلك فغالباً ما يكتنف هذه التفرقة بعض الغموض ، لأن المعتقدات التي تومن مها ما يكتنف هذه التفرقة بعض الغموض ، لأن المعتقدات التي تومن مها

و الصفوة ، الحاكمة لا تعترف بوجود هذه التفرقة ، فضلا عن أنها ترفض
 يحثها أو دراستها .

ولقد ظل هذا الوضع قائماً حتى فترة حديثة نسبياً. ومن العلامات المشجعة فى الوقت الحاضر أن الحيساة قد بدأت تدب فيا يطلق عليه الملاركسية الأرثوذكسية ع . ولم يعد الأمر مقصوراً على إعادة النظر فى أفكار ماركس بروح نقدية خالصة ، بل تعدى ذلك حتى وصل إلى حد تحليل البناء الاجتماعي فى المجتمعات السوفيتية تحليلا واقعياً موضوعياً . وأحد النتائج المترتبة على ذلك أن مشكلات تركز القوة قدد أصبحت تخضع لمناقشة مفتوحة بعيدة عن الأهواء الذاتية ، كما بذلت محاولات عديدة لربط الملكية العامة والتخطيط المركزى بإنشاء مراكز محلية مستقلة تتولى صنع القرارات كما هو الحال فى منظمات الإدارة الذاتية للعمال فى يوغوسلافيا . وينظر كثير من الاشتراكيين (سواء كانو ماركسيين أو غير ماركسيين) إلى التجربة اليوغوسلافية بوصفها خطوة واحدة على طريق تحقيق مجتمع وفضلا عن ذلك فالتجربة اليوغوسلافية تكشف بجلاء عن أن ثمة روحاً تساعية قد بدأت تسود دولة الكتلة الشرقية .

ولعلنا قد لاحظنا أن المجتمعات الرأسمالية تختلف فيا بينها إختالافاً ملحوظاً خاصة فيا يتعلق بأبنينها الطبقية . لذلك يتعبن علينا عند عقد أية مقارنة بين المجتمع السوفييتي والمجتمع الرأمالي أن نسلم بوجود تباين ملحوظ بين هذين النمطين من المجتمعات . فشمة فروق جوهرية بينهما تتعلق بطبيعة الحراك الاجهاعي ومداه ؛ ومبلغ التفاوت الاقتصادي ، وموقف الطبقة العاملة ، ودرجة إتحاد الصفوة . ومثل هذه الفروق تميل إلى إتخاذ شكل قطبين متقابلين متعارضين . وتزداد هدده الحقيقة رسوخا — والتي غالباً ما يرفضها متعارضين . وتزداد هدذه الحقيقة رسوخا — والتي غالباً ما يرفضها

الأيديولوجيون المتطرفون فى كل من المجتمعين – بتأكد الملامح المشركة فى المجتمعات الرأميالية ، تلك الملامح التى المجتمعات الرأميالية ، تلك الملامح التي نجمت على التأثيرات المختلفة التى خضعت لها كل المجتمعات الحديثة بوجه عام وأهمها : التقدم السريع فى مجال التصنيع ، ونمو حجم التنظيات خاصة تلك تمارس نشاطات اقتصادية ، والدور المتزايد الذى تقوم به الحكومات فى تشكيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

وبعتقد بعض علماء الاجتماع أن التصنيع يؤدى في بعض الأحيان إلى إيجاد مزيد من المساواة في المجتمع . ويذهب هولاء العلماء — في تدعيمهم لوجه نظرهم هذه — إلى أن النمو الصناعي يضعف من الحواجز المفروضة على المراتب الاجتماعية ، ويخلق فرصاً جديدة لتحقيق الحراك الاجتماعي ، ويوسع نطاق التعليم على يحو يضمن مواجهة الاحتياجات العلمية والتكنو لوجية الحديدة . وكنتيجة لذلك تخف حدة التناقض أو التفاوت بين المستويات الحديدة . وكنتيجة لذلك تخف حدة التناقض أو التفاوت بين المستويات الدنيا في المجتمع . وفضلا على ذلك فلقد خلقت الصناعة الحديثة ظروفاً ملائمة لانتشار أفكار المساواة على نحو ما أشار إليه بوجليه Bougle في مؤلف بعنوان أفكار المساواة (٣٩) عاوة على ظهور جماعات كبيرة معقدة أنها (أي الصناعة الحديثة) عاونت على ظهور جماعات كبيرة معقدة (كالعمال الصناعين) قادرة على تزعم حركات سياسية من شأنها تدعيم وانتشار الأفكار الدعوقراطية .

وتبدو العلاقة بين التصنيع والتدرج الاحتماعي أوضح ما تكون في البلدان النامية المعاصرة. ففي بعض منها يكاد يصل الفرق بين حدى الغني والفقر أضعاف ما هو قائم في البلدان الصناعية الرأسمالية ، فضلا عن أن

⁽³⁹⁾ C. Bouglé, Les idees égarlitaires : Etude Sociologique (Paris, 1825).

الطبقات الغنية التقليدية في البلدان النامية قد شكلت عقبة في طريق الننمية لاقتصادية نتيجة لمقاومتها للتغير والحراك ، وسعيها لاستغلال النصيب الأكبر من الدخل القومي الذي تحصل عليه في الاستهلاك الظاهر ونفورها من الاستثار المنتج. وحيا تتمكن بعض هذه البلدان من تنفيذ برامج نصنيع ناجحة ، فإن ذلك يكون عادة على حساب ثروات وإمتيازات الطبقة العليا ، عن طريق فرض ضرائب عالية عليها ، وإتاحة الفرص أمام الموهوبين من أفراد المستويات الاجتماعية الدنيا للالتحاق بمهن الصفوة . ومن الطبيعي أن يحدث عكس ذلك في مجتمع كالهند يسيطر عليه شكل من التدرج الاجتماعي يتصف بقدر كبير من الجمود ، فلقد قاوم البناء الطبقي في هذا المجتمع أية تغيرات جذرية ، مما أضعف من إمكانية تحقيق براميج تصنيع ناجحة ، به ل وعرض مشروعات النمو الاقتصادي براميج تصنيع .

ومن الخطأ البالغ الزعم بأن التصنيع يودى بالضرورة إلى خلق مجتمع المساواة . فالشواهد التى أشرتا إليها فى مواضع سابقة تشير إلى أن المحتمعات الغربية الرأسمالية لم تعرف خلال العقود القليلة الماضية سوى تغير طفيف فى محال التفاوت الاقتصادى ، بينها إتسع نطاق هذا التفاوت فى الاتحاد السوفييتى فى الفترة المنحصرة فيها بين الثلائينيات والحمسينيات كنتيجة لسياسة الحوافز التى كانت ضرورية لتحقيق تصنيع سريع . وفضلا عن ذلك فإن العوامل الأخرى التى لعبت دورها فى هذا المجال – والتى أشرنا إليها من قبل – قد أسهمت بطبيعة الحال فى تعميق التفاوت الاجهامى ، وليها من قبل بن الصفوة والحماهير . ولقد لعبت سياسة البرشيد التي تقوم عليها التنظيات المعاصرة الكبيرة الحجم دوراً بارزاً فى تدعيم هذا التفاوت ، لأنها خلقت جماعة صغيرة من المديرين تستند فى قرارتها إلى مستشارين متخصصين . وكنتيجة لذلك تجد هذه الحماعة تمارس من بعيد وقابة شاملة على أعداد كبيرة مسن العمال . ونستطيع أن نلمس هذه

الخصائص فى تنظيات كبيرة من نوع آخر كالأحزاب السياسية . ومن العوامل الأخرى البارزة فى هذا المجال إتساع نطاق الحكم المركزى وتزايد قوته ، بحيث أصبحت عملية صنع القرار مركزة فى يند عدد قليل من الأفراد ، فى الوقت الذى تقلصت فيه قوة الهيئات الطوعية المستقلة والمجالس الحلية المنتخبة .

ولايعود الإختلاف الأساسي ببن البلدان ذات النمط السوفييتي والبلدان الرأسمائية الغربية إلى مظاهر التدرج الاجتماعي في كل منها بقدر ما يعود إلى طابع الصفوات والآثار السياسية المترتبة علمها . ولقد سبق أن أوضحنا كيف أن مدى الدخول يكاد يكون منائلا في كلا النوعين من المجتمعات، وأن الفروق الشاسعة بن الدخول تؤدى بالضرورة - في أي مجتمع -إلى فروق بين الحماعات المختلفة فيما يتعلق بأساليب حياتها وفرصها وهيبتها الاجتماعية . ومن الأمور المقررة أن البلدان ذات النمط السوفييتي قد شهدت في بداية الخمسينيات تفاوتا متزايداً في الدخول ، في الوقت الذي خفت فيه حدة هذا التفاوت في المجتمعات الرأسمالية . و مع أن هذين الاتجاهين قد إنعكسا في الوقت الحاضر ، إلا أن مـن الصعب التنبؤ بالنتائج التي ستترتب على ذلك . وبرغم ذلك فيبدو أن هناك تناقضاً أساسياً بن هذين النمطين من المجتمعات. ففي النمط السوفييني يلاحظ أن النفاوت الأقتصادي لايتوقف _ إلى حدكبير _ على الفروق في مقـــدار الثروة التي تمتلكها الأفراد ، بينا يتوقف التفاوت الاقتصادي في النمط الرأسيالي – إلى حد كبير - على مصادر دخل عديدة ، تسهم في تعميق الشعور بالوضع الطبقي. ويرتبط هذا الحانب محقيقة موَّداها ، أن الفروق بنن الحماعات الاجتماعية أقل وضوحاً وتأكيداً في المجتمعات ذات النمط السوفييني. ومع أن تفاوت الدخول يؤدى إلى ظهور نوع من العزلة بين الحماعات ، إلا أنه من المحتمل جداً أن تكون المخالطة الاجماعية بين ذوى المهن والدخول المختلفة أكثر يسراً في البلدان ذات الفظ السوفييني منها في المجتمعات

الرأسمالية . غير أن ذلك لا منعنا من القول بأن الانحاد السوفييتي يشهد فارقاً هاماً بين المدينة والريف ، بين العمال الحضريين والفلاحين . ولانعرف على وجه اليقين إلى أى مدى نجح الاتحاد السوفييتي في تخطى الهوة بين المدينة والريف ، ذلك لأن المدراسات التي تناولت هذا الموضوع لاتزال نادرة للغاية . ومع ذلك فلقد أشارت دراسات أجريت على بلدان إشتراكية أخرى كيوغوسلافيا وبولندا إلى أن هذه الهوة ما زالت قائمة وأن مداها يبدو واضحاً في مشكلات التثقيف التي يواجهها الفلاحون عندما يلتحقون بالأعمال الصناعية التي تنطلها خطط التنمية الاقتصادية .

وعلينا بعد ذلك أن نكون بالغي الحذر عند تفسرنا للتناقض بين الصفوة الحاكمة المتحدة في البلدان ذات النمط السوفييي والصفوات المتعددة في المجتمعات الرأسمالية الغربية ، إذ أن الوعي الكامل بأبعد هذا التناقض يمكننا من تفادي وجهة نظر خاطئة مؤداها ، أن أحد هذين النمطين من المجتمعات يقوم على حزب حاكم واحد ، بينا لا يعرف الآخر جماعة حاكمة على الإطلاق ، والواقع أن البلدان ذات النمط السوفييي تميل بشكل أو بآخر – إلى الاقتراب من النموذج المثالي للصفوة المتحدة ، تلك الصفوة التي تكبع جماع أية معارضة (سياسية كانت أو فكرية) وتعزلها عن القوى الاجتماعية الأخرى ، وبرغم ذلك فلقد شهدت هذه المجتمعات صراعات بالغة الحدة بين جماعات مصالح مختلفة ، كما زادت خلال السنوات الأخيرة – فرص هذه الجماعات في التعبير عن انتقاداتها والتأثير على السياسة العامة .

وإذا ما تناولنا المجتمعات الرأسمالية ، لاحظنا أن إنقسام الصفوة الواضح إلى جماعات مصالح متعارضة على مستوى معين لم يمنع من وجود مصالح ومطامح مشتركة على مستوى آخر تودى – بدورها – إلى خلق تجانس و تطابق فى النظرة إلى القضايا الأساسية المتعلقة بالسياسة الاجتماعية .

وتتألف الصفوات في هذه المجتمعات - عادة - من أفراد ينتمون إلى طبقة عليا لها مصالحها الاقتصادية والثقافية المحددة. وحتى إذا كانت الرابطة بين الطبقة العليا والصفوة ليست قوية جداً ، فإن الأخيرة تظل بفضل صلانها وعلاقاتها المتعددة بمن بملكون مقاليد القوة في المجالات المختلفة - متماسكة فيا بينها برغم ما قد يبدو بينها من صراعات في بعض الأحيان. ونستطيع أن نجد معالحة شاملة لهذه النقطة في مؤلف س. رايت ميلز صفوة القوة القوة المحدد تاكن المجتمع الحديث - بما يقوم عليه من تركز سلطة وإضعاف للهيئات المحلية والطوعية - الحديث - بما يقوم عليه من تركز سلطة وإضعاف للهيئات المحلية والطوعية قد تحول إلى مجتمع جماهيري ، يحل تدريجياً محل الشكل القديم للمجتمع الصناعي الدي كان يؤكد التقسمات الطبقية (١٠).

ولا يعود الفرق الأساسي بين البلدان ذات النمط السوفييتي والبلدان الرأسمالية الغربية إلى تجانس أو تباين الصفوة الحاكمة بقدر ما يعود إلى تشكل تنظيات معارضة للصفوة القائمة . وعندما حاول الماركسيون التقليديون تفسير هذا الاختلاف ، ذهبوا إلى أن البلدان ذات النمط السوفييتي لاتعرف طبقات مستغلة وأخرى مستغلة كما لاتعرف صراعات طبقية ، وبالتالى فإن هداه البلدان لاتشهد صراعاً سياسياً . أما البلدان الرأسمالية الغربية فتتميز بوجود طبقات لديها مصالح متضاربة تؤدى إلى حدوث صراعات سياسية أساسية . والنقطة الانخيرة (المتعلقة بالبلدان الرأسمالية) مقبولة بوجه عام برغم التحفظات التي أشرنا إليها في موضع سابق (١٤) . أما النقطة الأولى (المتعلقة بالبلدان ذات النمط السوفييتي)

⁽⁴⁰⁾ C. Wright Mills, The Power Elite, p. 304.

و . . . لقد قطمنا شوطا طويلا في طريق المجتمع الجماهيري . و هند نهاية الطريق سنواجه بخظر تركز السلطات كما هو الحال في ألمانيا النازية وروسيا الشيوعية » .

⁽⁴¹⁾ See above, pp. 21-3, 26-8.

فلا تستطيع الصمود أمام النقد الحاد. ففي عدد من البلدان ذات النمط السوفييتي - وعلى الأخص الاتحاد السوفييتي - نشأت من وقت لآخر صراعات اجتماعية حادة وصلت إلى حسد ثورات واسعة النطاق ، كما هو الحال في مقاومة الفلاحين السوفييت لسياسة « الحماعية » التي تينتها الحكومة إبتداء من سنة ١٩٣٠ ، وهبة الشعب المجرى في سنة ١٩٥٦ . وإذا لم تكن هذه الصراعات قد أدت إلى ظهور معارضة عامة قوية ، فإن ذلك كان نتيجة لسياسة الكبح التي مارستها الصفوة الحاكمة. ولايمكن أن يكون عدم وجود معارضة منظمة دليلا على أن المجتمع قد استبدل الصراع بتعاون ، لأن ذلك وإن كان قد حدث ، فإنما جاء نتيجة مباشرة للعنف الذي مارسه الحكام السياسيم إن . ولقد كان ماركس على حق حينما ذهب --إستناداً إلى قضاياه الأساسية - إلى أنه بإلغاء الطبقات فإن المصدر الأساسي للصراع السياسي في المجتمع سيختفي بالضرورة ، وأنه لن تكون هناك ــ حينتُذ - حاجة لوجود دُولة تمارس القهر على الأفراد : ونستطيع أن نجد هذا المعنى أيضاً في عبارة سان سيمون التي إقتبسها ماركس مراراً وهي أن « إدارة الأشياء ستحل محل حكم الناس » . ولا يمكن أن يكون ذلك هو ما حدث بالفعل في البلدان ذات النمط السوفييتي ، ذلك لأن الدولة ـ كجهاز متسلط ـ قد وسعت من نطاق اختصاصاتها ومسئوليتها بشكل لم يسبق لـه مثيل (٤٢) . وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفييتي والبلدان منذ وفاة ستالين ، إلا أن حكومات هذه البلدان لاتزال تمارس قهراً وكبحا أشد مما تمارسه حكومات البلدان الرأسمالية . ولقد سمحت هذه الحكومات _ مؤخراً _ بنشر بعض الانتقادات العامة ، خاصة تلك التي

⁽٤٢) باستثناه يوغوسلافيا التي ظلت – إلى حسد كبير – خارج نطاق تأثير الاتحاد سوفييتي .

لاتمس النظام السياسي في جوهره ، كما حصل الأفراد على حرية أكبر في التفكير والمتصور . ومن حسن الحظ أن الواقعية الاشتراكية – كما تعبر عنها العقيدة الرسمية للدولة – في الفن والموسيقي والأدب قد أخذت طريقها إلى الإختفاء . ومع ذلك كله فلا تزال حرية الأفراد مقيدة مع عدم وجود أية إمكانية لظهور معارضة عامة لقضايا السياسة الاجتماعية . يضاف إلى ذلك أن الدولة لا نزال تمارس دورها المتسلط في بعض الحوانب كما هو الحال في فرض عقوبة الإعدام على الحرائم الاقتصادية المختلفة (٤٣) .

ونستطيع من خلال هذه المناقشة أن نتوصل إلى نتيجتين أساسيتين ، الأولى هي أن مدى الصراع والقهر الذي تمارسه الحكومات في المجتمعات ذات النمط السوفييتي يشير إلى أن الطبقات والتناقض الطبقي لايزالا قائمين ، أو أنهما إتخذا أشكالا جديدة لم تكن موجودة من قبل ، وأن هناك مصادر أخرى هامة للصراع الاجهاعي غير تلك المتعلقة بالمصالح الطبقية ، وعلى الرغم من أن هذه الحكومات ترفض التعبير عن هذه الصراعات ، إلا أن العنف عمل الملاذ الأخير الذي تلجأ إليه أجهزة الحكم . أما النتيجة الثانية فهي ، أنه إذا كان المصدر الأساسي للصراع السياسي والأيديولوجي في المجتمعات الرأمهالية الحديثة يتمثل في التعارض القائم بين الطبقات ،

⁽٣٤) ومن المعروف أن ماركس قد عارض بشدة فكرة الدولة بوصفها جهاز الممارسة القهر ، كما عبر عن وجهة فظره فيها يتعلق بموضوع عقوبة الإعدام . ففى أحه فقرات مقال له كتب يقول : « إن الوسيلة الأساسية التى تملكها أية حكومة - فى أى مجتمع - للدفاع عن نفسها تتمثل في ه المشنقة » ؛ فهى التعبير الكامل عن قسوة الحكومة ؟ . . . أليس هناك بديل عن هذا النظام الذي يفرز الحرائم و يمجد و المشانق » أنظر :

^{*} Capital Punishment, New York Daily Tribune, February 18, 1853.

وإذا كان هذا الصراع يسهم فى إبجاد ظروف ملائمة لممارسة الديموقر اطبة (أى حق المعارضة والنقد ، وحق إقامة هيئات وروابط مستقلة عن الدولة) ، إذا كان ذلك صحيحاً ، فإن علينا أن نعيد النظر فيما إذا كان إلغاء الطبقات – أو حتى الحد من التفاوت بينها – لا يمهد الطريق لنمو مجتمع جماهيرى ، مجتمع تكون فيه قوة الصفوة السياسية غير مقيدة بالقدر الذى يسمح بخلق مجتمع قائم على المساواة والديموقر اطبة .

المعن وروزي (الودي

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة مكتبتي الخاصة على موقع ارشيف الانترنت الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

المعن الومني اللومني

الفصلالابع

الطبقة الاجتماعية والسياسة والثقافة

حةقت حركة المساواة التي ظهرت إلى الوجود في أندية الاشتراكيين ، والنقابات ، والمشروعات التعاونية ، والمجتمعات البوتوبية تطوراً وأضحاً خلال القرن التاسع عشر بعد نمو الرأسمالية واتخذت هذه الحركة خلال الزمن أشكالا متعددة – كالصراع حول حقوق المرأة وضد التميز العنصرى ، والجهود الحديثة من أجل تخطى الفجوة بين الأمم الغنية والفقيرة – لكن القوة الدافعة لها ظلمت هي معارضة تسلسل الطبقات الاجهاعية . فلقد اعتبر النسق الطبقي في المجتمعات الرأسمالية المصدر الحقيقي للنفاوت ، الذي تنشأ النسق الطبقي في المجتمعات الرأسمالية المصدر الحقيقي للنفاوت ، الذي تنشأ عنه المعوقات الرئيسية أمام إنجاز الفرد واستمتاعه ، والصراعات داخل الأمم وبينها ، والسيطرة السياسية للأقليات صاحبة الإمتياز .

ولقد اكتسب تحليل ماركس للمجتمع الرأسمالي في هذه الحركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة – نفوذاً كبيراً ، من خلال الارتباطات التي أقامها بين الطبقات الاجتماعية والنظم السياسية . فالطبقة العليا في المجتمع كما ذهب ماركس – التي تضم أصحاب الوسائل الأساسية الإنتاج – هي بالضرورة الطبقة الحاكمة ، بمعنى أنها تسيطر أيضاً على أجهزة السيادة السياسية – كالتشريع ، والمحاكم ، والإدارة ، والقوة العسكرية ، وهيئات النشاط الفكرى . أما الطبقات الأخرى في المحتمع التي تعانى من صور الخضوع المختلفة لهذه السيطرة ، فهي منبع المعارضة السياسية ، والمداهب الاجتماعية الحديدة ، وهي أخيراً مصدر الطبقة الحاكمة الحديدة . ومع ذلك ، فإن المحتمعات الرأسمالية الحديثة فقط هي التي يوجد فيها موقف يسمح ياخترال الطبقات المتصارعة إلىجماعتين متميزتين بوضوح إحداهما يسمح ياخترال الطبقات المتصارعة إلىجماعتين متميزتين بوضوح إحداهما

هى الطبقة العاملة التى ساندت مبدأ المساواة - لأنها لاتنطوى بداخلها على تقسيات إجتماعية هامة - وإنشغلت فى صراع سياسى من أجل الوصول إلى مجتمع لاطبقى .

وصادفت نظرية ماركس قبولا من زاويتين: فهي تقدم صياغة واضحة ملهمة لمطامح الطبقة العاملة ، وهي في الوقت ذاته تفسر تطور أشكال المجتمع والحكومة ، ومخاصة نشأة حركة العمال ذاتها . ونحن لانعدم في الوقت الحاضر حكومات تمثل تماما أدوات حكم الطبقة العليا ، مثلما هو الأمر في المجتمعات المتخلفة إقتصاديا حيماً يسيطر ملاك الأرض على الفلاحين غير المتعلمين ، الذين يفتقرون إلى التنظيم ، ويستشعرون الإحباط . وحيما أجرى ماركس دراساته ، كان الطابع الطبقي للحكومات واضحاً في الأقطار الأوروبية التي اتجهت نحو التصنيع . ولقد كان أصحاب الثروة في هذه المجتمعات ، خلال فترة طويلة من القرن التاسع عشر ، هم وحدهم الذين يتمتعون بالحقوق السياسية الكاملة ، ولم يكن من المبالغة اطلاق تصور الحكومة بوصفها لا لحنة تدير الشئون العامة للبورجوازية ككل » ، ولم يصبح عتى الانتخاب العام مقرراً بصفة نهائية في كثير من الأقطار الأوروبية ، إلا حتى الانتخاب العام مقرراً بصفة نهائية في كثير من الأقطار الأوروبية ، إلا إبتداء من العقدين الأولين من القرن العشرين .

وطالما أن الديمقراطية السياسية هي تطور حديث تماما ، فمن العسير توجيه اللوم إلى ماركس لأنه فشل في دراسة كل ما تنطوى عليه من نتائج بالنسبة للعلاقة بين القوة الاقتصادية والسياسية ، فهو على الأقل لم يغفل أهمية حتى الانتخاب العام ـ و مقال له عام ١٨٥٧ ناقش فيه البرنامج السياسي للجماعات التي تزعمت حركة الاصلاح من بيز الطبقة العاملة كتب يقسول :

إن إجراء الانتخاب العام فى إنجلترا ، يعد فى الحقيقة ، مظهراً الشراكية يفوق أى شى آخر أطلق عليه هذا الاسم (أى الاشتراكية)

فى القارة كالها ، والنتيجة الضرورية لللك هي السيادة السياسية للطبقة العاملة ه(١) .

حقيقة أن ماركس في مناسبة أخرى أشار بإستخفاف إلى أولئك الذين يعطون لأنفسهم الحق وفي إصدار قرار حلال ثلاث أو ست سنوات بجدد أعضاء الطبقة الحاكمة الذين سوف يسيئون لتمثيل الشعب في البرلمان (٢)، لكنه أضاف مباشرة: وومن ناحية أخرى ، لا يوجد شي دخيل على روح حكومة الشعب أكثر من إلغاء حق الانتخاب العام عن طريق تولية المناصب بالاستناد إلى التسلسل ». والواقع أن المواقف التي دعت إلى ظهور هذه التقديرات المتباينة مختلفة أشد الاختلاف، ففي الحالة الأولى كان ماركس يحدد الظروف التي ستجهل حركة العمال البالغة التنظيم قادرة على إختيار محكومة الطبقة العاملة الحقيقية – حكومة الشعب – وظرف سابق كانت فيه الطبقة العاملة قادرة فقط على التصويت لصالح حزب آخر من الأحزاب أبورجوازية .

ولقد أصبح وجود أحزاب كبرى للطبقة العاملة فى المجتمعات الرأسمالية الديمقراطية أمراً مألوفاً ، وهذا واحد من الظروف الأساسية (الظرف الآخر هو النظام السياسي فى المجتمعات السوفيتية) التي أثارت مشكلات جديدة تتصل بالعلاقة بين الطبقة والسياسة . فهل يمكن ، إذن ، فى نظام سياسي من هذا النوع إعتبار أصحاب الملكية طبقة حاكمة دائمذ ؟ وهل لا تز ال الطبقة :

⁽¹⁾ Karl Marx, "the Chartists," New York Daily Tribune August 2s, 1852.

و يلاحظ أن هذه المقالة حذفت من الطبعة الأولى عام ١٩٥٤ من المختارات الرسمية لكتابات ماركس وإنجلز الصادرة بالإنجليزية ، لكنها نشرت في الطبعة الجديدة ١٩٩٢ .

 ⁽²⁾ The Givil War in France, (1871).
 (م ٩ - الطبقات الاجماعية)

العاملة قوة راديكالية ثورية تسعى إلى تحقيق مجتمع المساواة ؟ وهل العلاقات بين الطبقات في المجال السياسي لاتزال كما كانت عليه في مجتمعات القرن التاسع عشر بما تتميز به من حقوق سياسية محدودة ؟ وهل ظهرت تقسيات سياسية جديدة إلى جانب تلك التي توجد بين الطبقات ، أو حلت محلها ، أو أن الصراعات السياسية فقدت أهميها وحيويها التي اكتسبها خلال الفترة التي شهدت نشأة حركة العمال وتطورها ؟ إن هذه التساولات تتصدر المناقشات المعاصرة التي تدور حول تغير البناء الطبقي للمجتمعات الصناعية ،

ولقد أصبح من المألوف ـ مثلا ـ التعليق على التعقيد البالغ للحكومة في المحتمعات الحديثة ، وعلى التأثير الذي تمارسه جماعات المصلحة العديدة التي يطلب إليها إبداء الرأى عند وضع السياسة ، ثم القول بعد ذلك بأن القوة حيثًا تتوزع بن جماعات مختلفة لاتتفق مصالحها دائمًا ، فإن فكرة «الطبقة الحاكمة ۽ تفقد كل ما تنطوي عليه من معنى. ولكن إذا توزعت القوة بالفعل توزعاج هاثلًا ، فكيف نستطيع تفسير الحقيقة التي مؤداها : أن أصحاب الملكية - الطبقة العليا يمفهوم ماركس - لايزالون يسيطرون بصــورة ملحوظة على الحكومة والإدارة ، وأوضاع الصفوة الأخرى ، أو أن هناك إعادة توزيع محدود جداً للثروة والدخل ، على الرغم من الحهود المضنية التي تبذلها حركة العمال من أجل ذلك؟ أليس من المنطقي أن نخلص من الشو اهد التي قدمها الفصل الأخرِر إلى أنه برغمالديمقر اطية السياسية، وبالرغم أيضاً من الصراع المحدود في المصالح الذي يظهر بين جماعات الصفوة في مجالات مختلفة ، فإن الطبقة العليا فيالمجتمعات الرأسمالية لانزال جماعة اجتماعية متمنزة ومحافظة على كيانها إلى حدكبهر، ولاتر ال أيضاً تشمل أوضاع القوة الحيوية؟ قد تكور قوتها أقل تأثيراً، وهي تمارسها بالضرورة بصورة أقل تطرفاً مماكان عليه الأمر في المترات السابقة ، ذلك لأنها واجهت معارضة منظمة وخضعت للاختبار عند التصويت ، ولأن طبقات أخرى إستطاعت أن ترتفع إلى أو ضاع الصفوة ،

لكن القوة التي إحتفظت بها - أي الطبقة العليا - ساعدتها في الدفاع بنجاح عن أكثر مصالحها الاقتصادية أهمية ء

وهناك صعوبات أخرى تتصل بمفهوم الطبقة الحاكمة ، لكنى تناولها بالدراسة في موضع آخر (٣) ، ومن ثم فليست هناك ضرورة لتناولها مرة أخرى في هذا الصدد. وعلى أية حال ، فإنالتغيرات التي حدثت في ظروف الطبقة العاملة ، ونخاصة فها يتعلق بدورها السياسي ،هي التي حظيت بأكبر قسط من إهمام المتخصصين في البناء الطيقي خلال فمرة ما بعدالحرب. فلقد ذهب البعض إلى أن و الطبقة العاملة الحديدة » حققت تقدماً اقتصاديا ، كما أنَّها تتطلع إلى مستوى معيشة الطبقة الوسطى(٤) ، وهذا بدوره جعلها أقل وعيا بوضعها الطبقي ، وأقل راديكالية في السياسة . فإلى أي مدى تحققت هذه والاستنتاجات السياسية ؟ مكن النظر إلى الوعي الطبقي بالمعني الواسع ، على أنه إحدى صور (الوعي بالنوع) الذي يوجد لدى معظم الحماعات الاجتماعية الدائمة ؛ مثال ذلك الوعي بالإنتماء إلى أمة معينة. وسهذا المعني ، يصبح ظهور الوعى الطبقى ، رتزايد استخدام مصطلح « الطبقة » في وصف الوضع الذي يشغله الفرد في المجتمع ، هو في حذاته علامة على أن جماعات اجتماعية جديدة قد ظهرت إلى حبز الوجود(٥) . لكن استخدام ماركس للوعي الطبقي ، الذي كان له أثر والعميق في النظر مات السوسيولوجية والمذاهب السياسية على حد سواء ، يعني شيءًا أكثر من ذلك ، وهو التكون

⁽³⁾ See, Elites and Society, Chapter 11.

⁽⁴⁾ See above, pp. 28-30.

⁽ه) أنظر ممالحة بالغة القيمة في :

Asa Briggs, the Language of Class in Nineteenth Century England in Asa Briggs and John Saville (eds), Essays in Labour History (1960).

التدريجي لإيديولوجيات متميزة ، وتنظيات سياسية هدفها حماية مصالح طبقة معينة في الصراع العام بين الطبقات(٦) .

وقد عرض ماركس لنمو الوعى الطبقى لدى الطبقة العاملة كما لو أنه يكشف عن هذه الحصائص بدرجة إستثنائية ، فهو يعبر عن نفسه فى الأيديولوجيات والحركات السياسية ، التى أكدت بقوة المصالح الاقتصادية بين الرأسمالين والعمال ، وطالبت بتغييرات اجتماعية أساسية حتى ينهى ذلك النظام المحتمعي القائم على الطبقات . وهكذا تصبح الطبقة العاملة عنصرا ثوريا في المحتمع طالما أن هدفها الواعى هو ندمير النسق الطبقى ككل . ولقد كتب ماركس ، محماس الشباب ، في تصويره لنظريته عن الطبقات الحديثة ، التي وجهت كل تفكيره الناضج بعد ذلك ، يقول :

و يجب أن تتكون طبقة لها قنواتها الأساسية ، طبقة في المجتمع المدنى ، وليست طبقة للمجتمع المدنى ، طبقة تقضى على كافة الطبقات الأخرى ، هي قطاع من المجتمع له طابعه العام ، لأنه يعانى من مشكلات مشتركة ، وهي لانطالب بإصلاح خاص ، لأن الخطأ الذي ارتكب في حقها ليسخطأ خاصا ، ولكنه خطأ عام ، يجب أن يتكون قطاع من المجتمع لايطالب بأية مكانة تقليدية ، وإنما يطالب فقط بمكانة إنسانية ... وهو أخسيرا قطاع لايستطيع أن يحرر نفسه دون أن يتحرر من قطاعات المجتمع الأخرى ومن ثم دون أن يعمل على تحرير كل هذه القطاعات ، التي يمكن وصفها بايجاز بأنها فقدت الإنسانية كلية ، إنه يستطيع فقط أن يسترد مكانته حيما يسترجع الإنسانية بصفة عامة . وهذا الانهيار للمجتمع كطبقة خاصة إنما يسترجع الإنسانية بصفة عامة . وهذا الانهيار للمجتمع كطبقة خاصة إنما

⁽٦) لاحظ ماركن في : « طالما أنه لاتوجد سوى روابط محلية بين الفلاحين ذوى فيا يتعلق بالفلاحين ما يلى : « طالما أنه لاتوجد سوى روابط محلية بين الفلاحين ذوى الملكيات الزراعية الصغيرة ، ولا تؤدى طبيعة مصالحهم إلى وجود جماعة محلبة ، أو روابط قومية ، ويوجد تنظيم سياسي يينهم ، فأتهم لايكونون طبقة ».

يعني البرو ليتاويا » (٧) .

ولقد بدا هــــذا التصور للطبقة العاملة بوصفها حاملة لواء الحركة الثورية لتأسيس مجتمع لاطبقي ، لكثير من علماء الاجتماع تصوراً يثير العديد من التساوُّلات في ضوء البحوث الحديثة ٥ فالأمر لا يتصل بإنكار انتشار الوعى الطبقي بمعناه الواسع ، أو الارتباط بين عضوية الطبقة والإنباء السياسي ، إذ كشفت المسوحالاجتماعية بوضوحأن أغلب الناس يألفونالبناء الطبقي لمجتمعهم، وهم يدركونموقعهم الحاص من هذا البناء. كذلك اتضح أن عضوية الطبقة لاتزال هي المؤثر القوى الوحيد في الإتجاهات الاجتماعية والسياسية للشخص ، وأن الأحزاب السياسية الرئيسية في معظم الأقطار تمثل المصالح الطبقية في المحل الأول. أما الشيء الذي جعلته الدراسات الحديثة موضع تساوئل فهو النظرة القائلة بأن الطبقة العاملة في الأقطار المفتوحة صناعيا ، تكافح من أجل إحداث تحول ثورى في المحتمع ، بدلا من الإصلاحات التدريجية التي تدخل على البناء الاجتماعي القائم أو أن هناك تناقضا شاملاً وتعارضاً بنن مذاهب الأحزاب السياسية وأهدافها ، تلك الأحزاب التي تحصل على التدعيم الأساسي لها من الطبقات الختلفة . والطبقة العاملة في مفهوم ماركس ثورية بمعنين : الأول أنها تستهدف إحداث أكثر التغيرات شمولا وحيوية في النظم الاجتماعية التي عرفت خلال تاريخ الإنسان ، والثاني أنها ستحقق هدفها من خلال الصراع مع البورجوازية ، ذلك الصراع الذي سيصل إلى مستوى الكفاح العنيف حول القوة . و تتلاءم الطبقة العاملة الناشئة في منتصف القرن التاسع عشر تماماً مع هذا الإطار ، وهي التي حققت وجودها إلى حد ما عن طريق تجارب الثورة الفرنسية ، أما الطبقة العاملة الحديدة التي ظهرت في منتصف القرن العشرين ، فهو يزعم بأنها لاتقوى على التوافق.

⁽⁷⁾ Karl Marx, "Critique of Hegel's philososhy of Right, in Deutsch Franzosische Zahshducher (1844).

وأكدت نتائج دراسات العمال الصناعيين ، التي أجريت خلال العقد الماضي ، بصفة عامة أن هناك تدهوراً في توحدهم بالغايات الجماعية ، وكذلك في مدى حماسهم للتحرك كطبقة من أجل إقامة نظام اجماعي جديد. وقد لاحظ زفيج F. Zweig في دراسته عن العمال في أربعة مشروعات حديثة أنه ۾ عند الحديث عن الطبقات ، يبدو أن الشخص يتحدث آساساً عن نفسه ، حول الحانب الشخصي من المشكلة ، لاعن الموقف الاجتماعي أو البناء الاجتماعي (٨) . بل إنه ذهب إلى حد القول بأنه على الرغم من أن ثلثى العمال الذين تم إستبارهم ، قد صنفوا أنفسهم ضمن الطبقة العاملة ، فإن هذا الاعتراف بوضعهم الطبقي لم يصاحبه أي إحساس قوى بالولاء الطبقى . وقد توصلت دراسة أخرى عن العمال الفرنسيين (٩) إلى نتاثج قريبة الشبه جداً من ذلك ، حيث فرق الباحثون بن ثلاثة نماذج لإستجابة عمال المصانع بالنسبة لوضعهم في الاقتصاد والمجتمع : ١ ــ المراوغة (أي محاولة الهروب من العمل الصناعي ، إما بالإرتقاء إلى وضع أعلى في المنشأة ، أو بالبحث عن عمل مستقل) ٢ – الإستسلام (القبول الاضطر ارى للعمل الصناعي كمصبر محتوم) ٣ ــ التمرد (معارضة ومقاومة التنظيم الرأسهالى للصناعة) .ويعد النموذج الثانى ، من بين هذه النماذج الثلاثة أكثرها شيوعاً ، بينًا الثالث أقلها ، مع أن ٩٪ من عمال هذه الفثة الأخيرة ، الذين يعتقدون أنهم يستطيعون تخسن وضعهم عن طريق العمل الحماعي ، لا يؤمنون على الإطلاق بأن هناكُ محتمعاً في المستقبل سيكون قادراً على تقييد حالة الخضوع التي يعيشها العامل في المصنع. ولحص الباحثون نتائجهم بقولهم إنه على الرغم من أن العمال الذين أجريت عليهم الدواسة لايزال لديهم وعي جماعي (إذ أنهم يعتبرون أنفسهم عمالا متميزين تماما عن الحماعات الأخرى)

⁽⁸⁾ F. Zweig The Worker in an Affluent Society (1961) p. 134.

⁽⁹⁾ A. Andrieux, J. Lignon' L'Ouvrior Jeaujourd, hui (1969).

إلاأتهم يفتقرون إلى أية أهداف جماعية . فالعامل في وقتنا الحاضر « شخص إنعزل عن تقاليد الطبقة العاملة ، وليست لدية مبادىء عامة ، ولانظرة عالمية ، عكن أن توجه حياته » (١٠) . ولقد لاحظوا أن هذه النتيجة تنفق تماماً مع النتائج التي خلصت إليها در اسات ألمانية أجرها بوبيتز Popitz تتفق تماماً مع النتائج التي خلصت إليها در اسات ألمانية أجرها بوبيتز و زملاو ه في در استهم وبيدناريك Bednarik و آخرون . فقد أوضح بوبيتز و زملاو ه في در استهم عن عمال صناعة الصلب عمدينة روهر (١١) ، أن هناك وعيا قويا بالطبقة العاملة ، يرجع إلى التفرقة القائمة بين العمال اليدويين ، وأو لئك الدين يتولون مهمة نخطيط ، وترشيد ، وتوجيه العمل . أما الذين لا يزالون يفكرون في إطار وجهة النظر الماركسية عن انتصار الطبقة العاملة ، وتحقيق يفكرون في إطار وجهة النظر الماركسية عن انتصار الطبقة العاملة ، وقن العامل الشاب في وقتنا الحاضر » بقوله : « لم بعد المجتمع مثالا الطبقة العاملة ، وأن العامل عيل « إلى الانغلاق أكثر فأكثر داخل نطاق حياته الحاصة » وأن العامل عيل « إلى الانغلاق أكثر فأكثر داخل نطاق حياته الحاصة » وأن العامل عيل « إلى الانغلاق أكثر فأكثر داخل نطاق حياته الحاصة » وأن العامل عيل « إلى الانغلاق أكثر فأكثر داخل نطاق

على أن معظم هذه الأفكار عرضت عرضاً متكاملاً في تحليل جولد ثورب Goldthorpe ولكوود Lockwood لفكرة (التبرجز) (١٣) ، حيث ذهبا إلى أن المجتمعات الغربية للصناعية قد شهدت تطابقاً بين الطبقة الوسطى الحديدة والطبقة العاملة الحديدة، مما خلق بدوره نظرة متميزة للمجتمع عملت

⁽¹⁰⁾ Op. cit, p. 189.

⁽¹¹⁾ H. Popits, H. P. Bahrdt, E.A. Jures, H. Kesting, Das Gesellschaftsbid des Arbeiters (1957).

⁽¹²⁾ K. Bednarik, Der Junge Ardeiter Von heute-ein never Typ (1953) pp. 138-141.

⁽¹³⁾ John H. Golpthorpe, David Lockwood, 'Affluence and the British Class Structure, Sociological Review' XI (2) July, 1963, see above, pp. 29-30.

على إفتر اقهما عن النزعة الفردية الراديكالية لدى الطبقات الوسطى القديمة، والنزعة الحماعية الكلية عند الطبقة العامة القديمة. ولقد صادفت النزعة الحماعية قبولا من هذا المنظور الاجتماعي الحديد بوصفها وسيلة (وينطبق ذلك أيضاً على انتشار حركة النقابات بين موظفى الياقة الليضاء) ولم تكن غاية على الاطلاق (وذلك ما ينطبق على ضعف الولاء الطبقى بين العمال). وقد استخدم جولد ثور ب ولكوود مصطلحى «النزعة الجماعية الوسيلية» وقد استخدم جولد ثور ب ولكوود مصطلحى «النزعة الجماعية الوسيلية» و «التمركز حول الأسرة » لوصف مركب المعتقدات والاتجاهات التي ينطوى عليها هــــذا التصور للمجتمع. ويشير المصطلح الثاني إلى الظاهرة التي وصفها كتاب آخرون بأنها «الانغلاق داخل الحياة الحاصة » والتي تظهر في إهمام العامل أساسا بمستوى معيشة أسرته ، وفرص التقدم المتاحة أمامه ، وتعليم أبنائه ، وفرص التحاقهم بمهن عليا .

أما الحاصية الثانية للطبقة العاملة كقوة ثورية ، وهي إندماجها في صراع طبقي عنيف ؛ فمن الممكن مناقشها بإيجار . لوحظ في أي معظم البلاد المتقدمة صناعياً أن عنف الصراع الطبقي قد خف إلى حد كبير خلال العقود القليلة الماضية ، وأن الأحزاب العمالية التي لا تزال تعتبر القوة وسيلة تحقيق أهدافها ، محنودة العدد جداً ؛ ولا تنطوى على أهمية كبيرة . ولقد تغيرت الظروف في نهاية القرن التاسع عشر نتيجة لعوامل عديدة ، يمكن أن نميز من بينها تطور الديمقراطية السياسية ؛ وزيادة فاعلية قوة الحكومات الحديثة ، بعد التطورات الهائلة في التكنولوجيا العسكرية ، والإدارة والاتصال ، والتغير الذي طرأ على طبيعة أهداف الطبقة العاملة ، فضلا عن العلاقات بين الطبقات . ولسوف يكون من الطبقة العاملة ، فضلا عن العلاقات بين الطبقات . ولسوف يكون من الخطأ أن نستبعد تماما دور العنف في الصراعات السياسية القائمة في المحتمعات الصناعية الغربية ، إذ أن الصراعات الطبقية العنيفة لم تقع فقط حتى وقت حديث يوثرخ بعام ١٩٣٠ ، وإنما أردت نماذج أخرى للصراع الاجماعي حمثل الصراع بين الزنوج والبيض في الو لايات المتحدة _ إلى ظهور _ مثل الصراع بين الزنوج والبيض في الو لايات المتحدة _ إلى ظهور

العنف خلال العقد الماضى. ومع ذلك ، فمن الملاحظ فى وقتنا الحاضر أن المجتمعات التى اتجهت نحو التصنيع هى التى شهدت صراعات عنيفة بهن الطبقات.

ولقاركانت النغيرات في العلاقات بين الطبقات في المحتمعات الرأسمالية مصاحبة لنلك التغيرات التي طرأت على طابع الطبقات الاجتماعية الرئيسية ، بحيث نجد نوعاً من التأثير المتبادل بينهما . وبقلومااشتد الحراك الاجتماعي ، و إز داد عدد الطبقات الوسطى ، بقدر ما تنظمس صورة المحتمع بوصفه ينقسم إلى طبقتين متصارعتين ، بو اسطة صورة أخرى يظهر فيها المحتمع على أنه يمثل تسلسلا متغيراً لا متناهيا لأوضاع المكانة ، بحيث تتداخل مع بعضها ، ويستطيع الأفراد والحماعات التحرك داخلها على نحو أيسر من الماضي بكشر . يضاف إلى ذلك أن الصراعات الاقتصادية اليومية بين العمال وأصحاب الأعمال قد خضعت لمزيد من التنظيم بواسطة الدولة ، وذلك بعد إنشاء مؤسسات إجمَّاعية تتولى مهام المفاوضة ، والتحكيم ، و الأستشارة المتبادلة . ولعل هذا الموقف الذى دفع رالف دارندورف Ralf Dahrendorf إلى أن يكتب في مؤلفه: الطبقة والصراع الطبقي Elass and Class Conflict in Industrial Society في المجتمع الصناعي عن «مجتمعات ما بعد الرأسمالية ، التي تكتسب فيها الصراعات الصناعية ـ طابعا نظامیاً ، ومن ثم تنعزل عن محال السیاسة ، وبرغم ماینطوی عليه ذلك من مالغة طالما أن الصراعات السياسية تدور إلى حد كبر حول المصالح الطبقية ، وهذه حقيقة مسلم بها على نطاق واسع ، إلا أن القضية السابقة تعد صادقة إلى حدما بالقدر الذي تشر معه إلى تخفيف العداوة بنالطبقات ، وظهور مسائل سياسية تبتعد إلى حد ماعن الاعتبارات الحاصة بالمصالح الطبقية . ولا شاك أن هناك أساساً مشتركا بين الأحزاب السياسية الرئيسية في المجتمعات الصناعية الغربية ، فتطور العلم والتكنولوجيا والنمو الحضرى، وارتفاع مستويات المعيشة، والتجمع الحضرى والحريمة

تعتبر جميعاً مسائل يتعين معالِحتها سياسياً من منظور و احد في كافة المجتمعات الصناعية .

وفسر بعض علماء الاجماع التغيرات الاجماعية التي أدت إلى ظهور الطبقة العاملة الجديدة ، والمناخ السياسي الذي ضعفت فيه حدة المواجهة بهن الطبقات ، بوصفها مرحلة أساسية تذوب فيها الطبقة العاملة فى المجتمع ككل، وهي بداية « انهاية الإيديولوجية » ، بالمعنى المحدد لتدهور المذاهب الاشتراكية التي تقدم نقداً راديكاليا للمجتمع القائم وتأمل فى ظهور شكل بديل له . غير أن هذا التفسر يتخطى حدود الوقائع التي كشفت عُها البحوث السوسيولوجية . فهو يستند ــ مثلا ــ إلى مقارنة ضمنية بين الوضع الراهن للوعي الطبقي لدى الطبقة العاملة ، و بين حالته في عصر سابق غير معروفأو محدود تماما ، عصر التضحية البطولية والكفاح . وعلى العكس من ذلك ، بجب أن نلاحظ أنه خلال العقود القليلة الماضية ، و هي الفترة الحقيقة التي يفتر ض أن تكسب فمها الطبقة العاملة وجهة نظر الطبقة الوسطى ، حظيت الأحز اب الاشتر اكية في أوروبا بتدعيم واضح ، أو على الأقل إذداد هذا التدعيم نسبياً . وقد يثار إعتراض على ذلك موداه ، أن هذا التدعيم جاء الأحزاب. لكن ذلك أيضاً مشكوك فيه فلقد تغيرت لغة الاشراكية خلال القرن الماضي، على نحو يستوجب اللـراسة الدقيقة، غير أن أهـداف الحركه العمالية – الحماعية والمساواة الاجتماعية – لم بجدث لها أن أغفلت أوحتى خضعت لمارضة حادة :

إن صورة يأس الطبقة العاملة ، وضعف حماسها للأهداف الحماعية ، التى قدمها الدراسات المشار لملها قبل قليل ، بجب النظر إلها على أنها صورة تعبر عن لحظة زمنية معينة ، لا على أنها قصة فيلم مستمر . وحتى حيما نعتبرها صورة وقتية ، فإنها لا تعرض كل خصائص الموقف الشامل عرضاً متكافئاً ، ولقد ذهب و سيرج ماليه ، Serge Mallet في دراسته و للطبقة العاملة

الحديدة » التى أشرنا إليها من قبل (١٤) ، إلا أنه بما أن العامل كمنتج لايزال في موقف الحضوع والطاعة ، على حين أنه كمسهلك يعيش حرية جديدة واستقلالا ، فإن أقوى تعبير عن الوعى الطبقى هو ذلك الذى يتم من خلال العلاقة ببيئه العمل (١٥) ، وهو يعتقد أن ذلك يظهر بوضوح فى تغير طبيعة مطالب النقابات فى القطاعات الصناعية الحديثة ، حيث از داد اهمامها بقلة ساعات العمل ، وزيادة عددأيام العطلات ، وفرض مزيد من الضبط على سياسات الإدارة و تعكس هذه المطالب رغبة الطبقة العاملة الحديدة فى إحداث تغيير أساسى لوضعها فى نظام الإنتاج ، بصورة قريبة جدا من تصورات للفكر الاشتراكي الكلاسيكي . وربما يمكن أن نضيف إلى ذلك أن نفس المطامح تعبر عن نفسها فى المناقشات الواسعة لمختلف صور تعاون المنتجين ، تلك التي عن نفسها فى المناقشات الواسعة لمختلف صور تعاون المنتجين ، تلك التي وجدت فى نجاح الإدارة الذاتية للعمال فى يوغسلافيا مصدر إلهام قوى .

وثمة موثرات أخرى عديدة داخل نطاق العمل في المحتمع، كما تساند الغربية تدعم المناقشات الإيديو اوجية حول الصورة المقبلة للمجتمع ، كما تساند على وجه الحصوص المذاهب الاشتراكية للطبقة العاملة . وأهم هذه الموثرات إتساع نطاق الملكية العامة للصناعة ، والإدارة العامة للاقتصاد ، والتوسع الشامل في طائفة كبيرة من الحدمات الاجهاعية والثقافية ، وما صادفه ذلك كله من قبول عام . والواقع أن التعارض بين و الرخاء الحاص و و البوس العام » الذي أشار إليه جليرت T. K. Galbraith قد نبه كثيراً من الناس إلى الحقيقة التي مؤداها ؛ أنه يمكن فقط الحصول على كثير من المميزات

⁽¹⁴⁾ أنظر ما سبق ، القصل الثاني .

⁽١٥) يظهر ذلك بوضوح فى تعليقات العمال التى سجلها أندريو وليجنون (مرجع صابق). فقد أشاروا دائماً إلى الفروق فى المعاملة التى يجدونها من الأفراد الآخرين فيها يتعلق مالنطرة إليهم كعمال (فى المصنع ، وعند الانتقال إلى العمل) أو كمواطنين (فى وقت الفراع) . وقد لخص أحد العمال هذا الموقف بقوله إنى كعامل أعامل معاملة عادية بجداً ولكنى « حيها أكون فى سيارتى الخاصة وأتوقف سائلا عن اتجاء الطريق ، فان رجل البوليس يخبر فى باحترام وتحية معتقداً أنه يتعامل مع أحد النبلاء » (ص ص ٣١ سـ ٣٢)

الخاصة والمحافظة عليها بواسطة عمل شعبي . فقد ينجح الأفراد تماماً في توفير حاجاتهم الشخصية كالمأكل ، والمسكن ، والمواصلات ، وبعض أنواع الترقية ، لكنهم لايستطيعون على المستوى الفردى ضمان وسائل الراحة الكاملة المتمثلة في الطرق ، والتسهيلات الحاصة بالرياضة والترويح ، وظروف العمل الملائمة ، والبيئة الحضرية المناسبة الجذابة . غيرأن البحث الدائم عن التروة الحاصة والاستمتاع ، أدى في الواقع إلى افقار هذه الحدمات العامة الحيوية .

أما في المجال الاقتصادي، فقد أدى نمو حجم المؤسسات في الفروع الرئيسية للصناعة، والاتجاه نحو الرقابة الاحتكارية في بعض القطاعات، إلى الحد من التباين والاختلاف بين العمليات التي تقوم مشروعات ذات ملكية حاصة. وإذا كنا حاعية، وتلك التي تشرف عليها مشروعات ذات ملكية خاصة. وإذا كنا لاتجد في الوقت الحاضر إهتماماً عاماً بمسألة «التأميم» في مجال الصناعة، فان ذلك يرجع إلى التسليم بأن تغير الملكية لن يؤثر على الأداء الاقتصادي الصناعة من جهة، فضلا عن أن الاقتصاد ككل يجب أن يخضع باستمرار المتنظيم والتوجيه من جانب السلطات السياسية إذا كان لنا أن نطالب بتحقيق درجة عالية من التطور عن طريق التطبيق المنظم للعلم في مجال الإنتاج من جهة أخرى. وقد قلت أهمية المنظم في الوقت الحاضر، بينما ارتفعت قيمة المدير المدرب (الذي يستطيع أن يكون أحد موظفي الحدمة المدنية الأكفاء) والعالم.

والواقع أن اتساع نطاق الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة ، الذي جاء في وقتنا الحاضر نتيجة للضغوط التي فرضتها حركة العمال ، قد دعم التصور الاشتراكي للمجتمع القائم على المساواة والحماعية أكثر فأكثر . حقيقة أن التشريع الاجتماعي في دول الرفاهية قد لايحقق قدراً كبيراً من المساواة ، سواء فيما يتعلق بأهدافه أو نتائجه (١٦)، لكنه طالما أنه اتسع ليشمل «سياسة

⁽١٦) أنظر مناقشة لهذا النقطة في :

T. Marshall, Social Policy, [965, Ch. 15, "Retrospect and Prospect,,

الدخول » فأنه اقترب من تلك الظروف، التي لاحظ أحد العلماء الاجتماعيين الألمان أنها تجعل مهمة السياسة الاجتماعية هي تحديد نظام أولوية المطالب بالنسبة للناتج القوى (١٧) ، وهي بدورها ظروف تتفق تماماً مع مؤسسات المجتمع اللاطبقي .

وإذاكانت هذه المناقشات للطبقات والأيدلوجيات في المحتمعات الغربية تعلى أن الطبقة العاملة سوف لايز ال ينظر إليها كقوة مستقلة في الحياة السياسية ، و واحدة تسهدف إحداث تغيرات أساسية في البناء الاجماعي ، فهي تكشف أيضاً عن أن نمو الطبقة العاملة قد افترق ، من حيث اعتبارات عديدة ، عن عن ذلك الانجاه الذي توقعه ماركس والماركسيون الأوائل ، ذلك أن نظرية ماركس تتناول بالضرورة المراحل الأولى من تكوين الطبقة العاملة ، هي تقدم فرضاً عامة ، بدلا من النتائج الحاسمة التي تستند إلى البحث المتعمق . وعلماء الاجماع الماركسيون – وهم محدودي العدد – لم يفلحوا في التقدم بالدراسة الأمبيريقية للطبقات الاجماعية ، إذ غالباً ما يكتبون عن مجتمع بالدراسة الأمبيريقية للطبقات الاجماعية ، والتوسع في خدمات الحياة العملية ، مثل ظهور الديمقر اطية السياسية ، والتوسع في خدمات الرفاهية ، وتمو الدخل مثل ظهور الديمقر اطية السياسية ، والتوسع في خدمات الرفاهية ، وساعد ماركس تفسه من خلال رويته الشاملة للمواجهة الثورية بين الطبقات وتقاوله المبدئي نفسه من خلال رويته الشاملة للمواجهة الثورية بين الطبقات وتقاوله المبدئي فيا يتعلق بندو حركة العمل ، ساعد على تشجيع النظرة السابقة إلى حد ما ، فلقد وجدت ثورات بورجوازية ، ولسوف تكون هناك ثورات بوروليتارية فلقد وجدت ثورات بورجوازية ، ولسوف تكون هناك ثورات بروليتارية فلقد وجدت ثورات بورجوازية ، ولسوف تكون هناك ثورات بروليتارية ولمات كورة هناك ثورات بوروليتارية ولمات المساحد على تشجيع النظرة السابقة إلى حد ما ،

ولم يستطع ماركس ولا أتباعه أن يفحصوا فحصاً كافياً جوانب القوة. ومواطن الضعف في الطبقات الاجتاعية الرئيسية التي توجد في المجتمع الرأسمالي ، التي بدت معظمها واضحة في الحقيقة خلال تجارب الحمسين أو الستين سنة الماضية . وأصر ماركس على أن الأفكار المسيطرة في أي عتمع هي أفكار الطبقة الحاكمة ، لكنه لم يتناول بدقة مدى أهمية تلك

⁽¹⁷⁾ Quoted by T. H. Marshall, Op. cit, p. 183.

الأفكار ذاتها فى تدعيم هذا الحكم ، ومدى الصعوبة التى ستواجه الطبقة العاملة حين تعارضها منطلقة من أفكارها الخاصة (١٨). حقيقة أنه إعتقد أن نظريته الاجتماعية سيكون لها تأثير بالغ (كما حدث بالفعل) ، كما أنه إعتمد أيضاً على فشل الرأسالية الاقتصادى - الأزمات الشديدة باستمر ار-في القضاء على الأفكار البورجوازية . والواقع أنَّ التقليل من شأن الأفكار البورجوازية حدث فقط خلال فيرات قصرة ، وفي تلك المجتمعات التي كانت تعانى من الهزيمة في الحرب، وهي الظروف التي حدثت خلالها الثورات الرئيسية في القرن العشرين . وعلى العكس من ذلك ، فن الإنصاف القول بأن الطبقة العاملة في كافة المجتمعات إستمرت متأثرة تماماً بالأفكار السائدة فى المجتمع الرأسهالي ، مثـــل القومية ، والاستعمار ، والتصور التنافسي الاستحواذي للطبيعة الإنسانية ، والعلاقات الاجتماعية ، فضلا عن تأثرها في الوقت الحاضر بالنظرة التي مؤداها؛ أن الغاية القصوى للمجتمع هي تنمية مزيد من البُروة المادية . وتكشف محاولات الهجوم على هذه الأفكار ، عن الصعوبات البالغة التي ينطوي علمها هذا العمل. ولم يستطع « نموذج الدولية » الذي تسعى إليه الطبقة العاملة إلا أن يتحقق بصورة جزئية غير مكتملة ، في مواجهة التسابق والحروب القائمة بين الدول ، والفروق في اللغة والثقافة ، والمشكلات العديدة التي تنطوى علمها محاولات تأسيس منظمات دولية على أى مستوى . ومن ناحية أخرى أصبح من المألوف النظر إلى فكرة المنافسة والنشاط بوصفها تعنى التملك والاستحواذ ، حينًا ترتبط بالمساواة في الفرصة – المفترضة أو الحقيقية – التي جاهدت من أجلها الطبقة العاملة

⁽١٨) كان جرامسكي Gramsci هو الوحيد من بين الماركسيين المتأخرين الذي اهم المتماما حقيقيا مهذه التساؤلات ، وأعتقد أنه تأثر في ذلك بأعمال زميله موسكا الذي أدخل مصطلح * القاعدة السياسية » لوصف تلك المذاهب التي يتمين أن تطورها كل طبقة حاكمة – فيما يعتقد – وأن تحظى يقبول بقية المجتمع ، اذا كان لها أن تحصل على القوة .

ذاتها ، بينما من المنطقى أن تروق فكرة النمو الاقتصادى المستمر للذين يكافحون من أجل الهروب من الفقر المدقع .

ومع ذلك ، فبالرغم من كل هذه الصعوبات ، فإن أفكار المساواة والحماعية قد حققت إنتشارا واسعا خلال هذا القرن . ولقد كان انتشارها بطيئًا أكثر مما توقع ماركس ، لكن ذلك لا يزيد عن كونه قد إرتكب خطأ في تقدير الزمن ، بينما هو لايزال محقا بالنسبة للاتجاه العام للتغبر . والسوال الآن يدور حول ما إذا كانت هذه الأفكار قدفقدت حيويتها ، وأخذت في التدهور ، أم أنها ما تزال نشطة مؤثرة . لقد لاحظ عدد من علماء الاجتماع كما سبق أن رأينا ، أن هناك ضعفا في حماس الطبقة العاملة للغايات الحماعية و فقدان للاهتمام بأية مبادئ اجتماعية، وأميار تدريجي في الثقافة المميزة لها. وقليلون منهم ، من بينهم لبيست S. M. Lipset نظروا إلى الارتباط بين الديمقراطية وارتفاع مستويات المعيشة على أنه أقصى إنجاز لمحتمع المساواة . و هكذا يصبح الهدف النهائي لحركة العمال : ١٠٠٠ ليس هو الدعقر اطية فحسب ، أو حتى اعتبارها أساساً وسيلة تحقيق من خلالها الحماعات المختلفة أهدافها أو تسعى من أجل الوصول إلى مجتمع المساواة ، أنها في مجتمع المساواة ذاته حين يمارس نشاطه ، (١٩) . وقد سلم ليبست بأنه لايزال هناك صراع طبقى من أنواع متعددة ، في المحتمعات الرأسهالية ، ولكنه اعتبره يتعلق فقط بتوزيع الدخل ، لابأية تغيرات عميقة في البناء الاجتماعي للثقافة ، وافترض وجود اتجاه ثابت نحو مزيد من المساواة في الدخل ، تلك التي تحول الصراع إلى عملية مساومة محدودة بين جماعات المصلحة ، وتجرده من كل الدلالات الأيديولوجية أو السياسية .

وهناك أسباب عديدة تدعونا إلى اتحاذ موقف الحلو إزاء قبول وجهة النظر القائلة بوجود سلام نسبى فيا يتعلق بالجانب الأيديولوجي ، وبأن

⁽¹⁹⁾ Lipset, Political Man, p. 403.

النقص الواضح في فاعلية المثاليات التي تتبناها الطبقة العاملة قد أصبح من الخصائص المستقرة للمجتمعات الرأسمالية ، وأننا قـــد بلغنا فعلا الشكل النهائي للمجتمع الصناعي . فأولا من المحتمل أن يزداد عدم الاقتناع كلما ظهر بوضوح عدم وجود اتجاه ما عام نحو مزيد من المساواة الاقتصادية ، وأنه يوجد على خلاف ذلك حركات بالغة القوة تميل إلى إحداث توزيع غير عادل للدخل والثروة ، حيثًا يقل الضغط الصناعي والسياسي الذي تمارسه الطبقة العاملة . فمن الواضح ، مثلا ، أنه يوجد في بعض الأقطار الغربية عدم تناسب هائل بين الزيادات المتواضعة في الأجور التي يطالب بها كثير من عمال الصناعة في السنوات الحالية ، والزيادة الكبيرة في المرتبات مبروات قوية تساند أصحاب المهن الفنية العليا في الإلحاح من أجل تنفيذ مطالبهم ، ومخاصة حيمًا تكون فرص نوفير أشخاص ذرى كفاءت محدودة ، عكم طبيعة النظام التعليمي ، في هذه الحالة بالذات تفسر أجهزة الإعلام تصرفاتهم تفسيرا أكثر تعاطفا من تفسيرها للتصرفات المماثلة التي تصدر عن عمال الصناعة . كما أن وعيهم الطبقي ، و تصميمهم على تدعيم أو تحسين وضعهم الحالى في المجتمع ، يزداد تكاملا بدلا من أن يصاب بالضعف وللوهن. ويبدو أن النمو الاقتصادي المستمر للمجتمع ككل الذي أفادت منه الطبقة العاملة ، قد عاد بفوائد أكثر على أولئك الذين يحصلون على دخولهم أساساً من ملكية رأس المال . وهكذا ، إذ كان الصراع المحدود بين الطبقات ومصالح الفثات المختلفة ، والسلام الأيديو لوجي ، يعتمدان على وجود اتجاه مستقر نحو مزيد من المساواة الاقتصادية ، فمن العسير إذن أن نعالجهما في وقتنا الحاضر مسن أية زاوية أكدُّمها وجهات النظر السابقة .

وهناك اعتبار آخر يبدو لى أنه ينطوى على أهمية أكثر وهو أن تمة تناقضاً واضحاً بن ظروف الطبقة العاملة أثناء العمل ، وظروفها فى وقت الفراغ . فتأمين العمل ، وارتفاع مستويات المعيشة ، قد حققا مزيداً من حرية الاختيار والاستقلال في السلوك لدى عمال الصناعة خارج نطاق العمل ، وحصل العمال الشباب على وجه الخصوص على الفرص الملائمة لم . لكن إحدى نتائج ذلك هي أن التعارض بين العمل والفراغ أصبح أكثر قوة . ففي العمل لا يزال هناك قهر ، وإحساس قوى بالتبعية ، ونقص في المسئولية ، وعدم وجود قنوات للتعبير عن الذات . ولقد كشفت بوضوح كل دراسات الطبقة العاملة الحديدة التي عرضها فيا سبق عن أن العمال يدركون تماما هذه القسمة الثنائية في حياتهم ، وأنهم يكنون كراهية عيقة لنظام العمل الصناعي القائم ، وهم ولاشك سيجدون في ملاحظة ماركس عن العامل تعبيراً حقيقاً عن ظروفهم : « . . : فالعامل لاعقق ذاته في عمله ، ولكنه ينكرها ، إن لديه شعور بالبؤس بدلا من الإحساس بكيانه ، وهو لا يستطيع تنمية قواه العقلية والفيزيقية بحرية ، كما أنه أصيب بالإرهاق الحساني ، والإجهاد العقلية والفيزيقية بحرية ، كما أنه أصيب بالإرهاق الحساني ، والإجهاد العقلية والفيزيقية بحرية ، ليس اختياريا ، ولكنه مفروض عليه ، إنه عمل إجباري ، ومن ثم فهو ليس اختياريا ، ولكنه مفروض عليه ، إنه عمل إجباري ، ومن ثم فهو ليس اختياريا ، ولكنه مفروض عليه ، إنه عمل إجباري ، ومن ثم فهو ليس اختياريا ، ولكنه مفروض عليه ، إنه عمل إجباري ، ومن ثم فهو ليس اختياريا ، ولكنه مفروض عليه ، إنه عمل إجباري ، ومن ثم فهو ليس اختياريا ، ولكنه مفروض عليه ، إنه عمل إجباري ، ومن ثم فهو ليس اختياريا ، ولكنه مفروض عليه ، إنه عمل إجباري ، ومن ثم فهو

والواقع أننا لانستطيع أن نسلم بأن هذه القسمة ستظل باقية دون تغيير ، وإنما يمكن التغلب عليها أو الحد منها بطرق متعددة . فقد يودي النمو الاقتصادي السريع إلى تقليل ساعات العمل ، وزيادة وقت الفراغ بحيث يصبح البناء الرئاسي للسلطة في الصناعة دوراً ثانويا في الحياة الشخصية و الاجتماعية للفرد ، ويفقد الاهتمام به تماما ، أو قد تكون هناك أمن ناحية أخرى جهود تستهدف تحقيق نوع من الحرية والإستقلال في مجال الإنتاج الاقتصادي ، كتلك التي توجد في وقت الفراغ ، وقد مساعد التغيرات في طابع الإنتاج ذاته على تدعيم هذه الجهود ، بعد أن

⁽²⁰⁾ Karl Marx, Economic and Philosophical Manuscripts.

(ع ١٠ - الطبقات الاجهّاءية)

يصبح الإنتاج نشاطاً علمياً - يطبق العلوم الطبيعية والاجتماعية على السواء - محتاج القيام به إلى خدمات أفراد مسئولين تلقوا تعليما عاليا . ومن المحتمل أكثر من ذلك أن يوجد نوع من التكامل بين هاتين الحركتين ، ولكن إلى أن تكتمل الحركة الثانية تماما ، يبدو أن سياسات منظمات الطبقة العاملة التي تسعى إلى السيطرة على موقف العدل ، سوف تظل - كما بدا ذلك لماركس - هي النشاط الرئيسي في كل نظام اجتماعي .

لقد إستغرقت نشأة الطبقة العاملة في المجتمعات الحديثة وقنا أطول بكشر مما إفترض ماركس ، ونادراً ما وصلت إلى حالة الصراع الحاسم أمع البورجوازية كما توقع . ويبدو مسن المحتمل في المستقبل أن يظهر تطور قدريجي مماثل ، لكن النهاية ستظل هي المجتمع المثالي الذي تصوره ماركس ، المجتمع اللاطبقي . والحقيقة أننا أصبحنا الآن فقط ، بعد أن أتاح التطور الهائل للعلوم إمكانية قيام مجتمعات ذات ثروة حقيقة مع وجود إحمالات غير معروفة بالنسبة لزيادة السكان والحرب الثورية سنظر إلى الأسس الأفتصادية للمجتمع اللاطبقي نفس النظرة التي أكدتها دراسات سابقة . وليس أمامنا فقط سوى التفكير في أنواع التفاوت التي ستظل باقية بعد نصفية الطبقات الاجماعية ، وبعد أن توجد الظروف التي تتبيح للأفراد الاستقلال والمسئولية في العمل والفراغ . ومع ذلك ، فلا بد أن توجد بلاشاك أبعض الفروق في هيبة المهن ، والدخول ، والأوضاع الاجماعية الأفراد ، لكن لايوجه سبب يدعونا إلى افتراض أنها ستكون فروقاً هائلة ، أو أنها لن تتسق مع الوعي بالمساواة في الإنسانية والحياة الاجماعية هائلة ، أو أنها لن تتسق مع الوعي بالمساواة في الإنسانية والحياة الاجماعية هائلة ، أو أنها لن تتسق مع الوعي بالمساواة في الإنسانية والحياة الاجماعية .

إن الحطأ الأساسي الذي تنطوى عليه معظم الدواسات الحديثة للطبقات الاجتماع الاجتماع علماء الاجتماع وجهة النظر القائلة بأن هناك تطوراً تاريخيا للطبقات والصراعات الطبقية في المرحلة المبكرة من الرأسمالية الصناعية ، إلا أنه إنتهى في المجتمعات

لمتقدمة صناعيا التى استطاعت فيها الطبقة العاملة أن تتخلص من الفقر ، واكتسبت الحقوق الصناعية والسياسية ، وهذا بالضبط هو موقف علماء الاقتصاد الذين وصفهم ماركس بأنهم اعتقدوا بأن هناك تاريخا لأنالاقطاعية اختفت ، على حين أنه لا يوجد تاريخ على الإطلاق . غير أن هذا الافتراض لايستند إلى أية دراسة حقيقية عن تطور الطبقات الاجتماعية في العصور الحديثة ، أو الحركات الاجتماعية في العصر الحاضر ، التي تكشف عن الحيالات التغير الاجتماعي في المستقبل . إن التحليل التاريخي لتغير البناء الطبقي في المجتمعات الحديثة ، كذلك الذي عرضت خطوطه الأساسية ، الطبقي في المجتمعات الحديثة ، كذلك الذي عرضت خطوطه الأساسية ، يظل مهمة رئيسية لم يستطع علماء الاجتماع اليوم أن ينجزوها .

المعنابور من اللومني

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة مكتبتي الخاصة على موقع ارشيف الانترنت الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

مراجع مختارة

مولفات عامة:

- ARON, RAYMOND, La Lutte de classes (Paris, Gallimard, 1964).
- DAHRENDORF, RALF, Class and Class Conflict in Industrial Society (London, Routledge and Kegan Paul, 1959).
- DJILAS, M. The New Class (London, Thames and Hudson, 1957).
- GEIGER, THEODOR, Die Klassengesellschaft in Schmelztieget (Koln-Hagen, 1949).
- INTERNATIONAL SOCIOLOGICAL ASSOCIATION, Transactions of the Third World Congress of Sociology (London, 1956). Vol. III.
- MARSHALL, T.H., Sociology at the Crossroads and Other Essays (London, Heinemann, 1963). Part Two, "Social Class".
- OSSOWSKI, S. Class Structure in the Social Consciousness (London, Routledge and Kegan Paul, 1963).
- SCHUMPETER, J. A., "Social Classes in an Ethnically Homogeneous Environment, in Imperialism and Social Classes (Oxford, Basil Blackwell, 1951).
- WEBER, MAX, "Class, Status, Party", in H. H. Gerth and C. Wright Mills (eds.) From Max Weber: Essays in Sociology (London, Kegan Paul, 1947), pp. 180-95.

الطبقة العاما:

ARON, RAYMOND, "Classe sociale, classe, politique, classe dirigeante, European Journal of Sociology, I (2), 1960, pp. 260-82.

- BALTZELL, E. DIGBY, An American Business Aristocracy (New York, Collier Books, 1962).
- BOTTOMORE, T.B., Elites and Society (London, C.A. Wats and Co., 1964), Chapter II.
- GUTTSMAN, W. L., The British Political Elite (London, MacGibbon and Kee, 1963).
- MEISEL, JAMES H., The Myth of the Ruling Class: Gaetano Mosca and the Elite (Ann Arbor, University of Michigan Press, 1958).
- MILLS, C. WRIGHT, The Power Elite (New York, Oxford University Press, 1956).
- MOSCA, GAETANO, The Ruling Class (New York, McGraw-Hill, 1939).
- VEBLEN, THORSTEIN, The Theory of the Leisure Class (1899; new edition, New York, Mentor Books 1953, with an introduction by C. Wright Mills).

الطبقات الوسطى:

- CRONER, FRITK, Soziologie der Angestellten (Koln, Berlin, Kiepenheuer and Witsch, 1962).
- CROZIER, MICHEL, "Classes sans conscience ou préfiguration de la société sans, Classes European Journal of Sociology, I (2), 1960, pp. 233-47.
- inventaires III. Classes moyennes (Paris, Félix Alcan, 1939). LOCKWOOD, D., The Blackcoated Worker (London and Unwin, 1958).
- MILLS, C. WRIGHT, White Collar: The American Middle 'Classe (New York, Oxford University Press, 1951).

- ANDRIEUX, A., and LIGNON, J., L'ouvrier d'aujourd'hui (Paris, Marcel Rivière, 1960).
- BLAUNER, R., Alienation and Freedom: The Factory Worker and His Industry (Chicago, University, of Chicago Press, 1964).
- BRIEFS, G. A., The Proletariat (New York, NcGraw-Hill, 1937).
- GOLDTHORPE, J. H., and LOCKWOOD, D., "Affluence and the British Class Structure,, The Sociological Review, XI (2) July, 1963, pp. 133-63.
- HOGGART, R., The Uses of Literacy (London, Chatto and Windus, 1957).
- LOCKWOOD, D., The "New Working Class", European Journal of Sociology, I (2), 1960, pp. 248-59.
- MALLET, SERGE, La nouvelle classe ouvriére (Paris, Editions du Seuil, 1963).
- POPITZ, H., BAHRDT, H. P., JÜRES, E. A., and KESTING, H., Das Gesellschaftsbild des Arbeiters (Tübingen, J.C.B., Mohr, 1957).
- THOMPSON, E. P., The Making of the English Working Class (London, Gollancz, 1964).
- ZWEIG, F., The Worker in an Affluent Society (London, Heinemann, 1961).

الوعى الطبقي:

- HALBWACHS, M., The Psychology of Soceial Class(London, Heinemann, 1958).
- CENTERS, R., The Psychology of Social Classes (Princeton, Princeton University Press, 1949).

- LUKACS, G., Geschichte und Klassenbewusstsein (Berlin, Malik Verlag, 1923). French translation, Histoire et conscience de classe (Paris, Editions de Minuit, 1960).
- MANNHEIM, KARL, "Conservative Thought», in Essays on Sociology and Social Psychology (London, Routledge and Kegan Paul, 1953). See also G. A. Briefs, op. cit., Chapter VI "The proletorian consciousness".

الصراع الطبقي والثورة الاجتماعية :

- ARENDT, HANNAH, On Revolution (London, Faber and Faber, 1963).
- DAHRENDORE, RALF «Über einige Probleme der soziologischen Theorie der Revolution», European Journal of Sociology, II (1), 1961, pp. 153-62.
- GEIGER, THEODOR, Die Masse und ihre Aktion : ein Beitrag zur Soziologie der Revolution (Stuttgart, 1926).
- GEIGER, THEODOR, "Revolution", in A. Vierkandt (ed), Handworterbuch der Soziologie (Stuttgart, 1931), pp. 511-18.
- KAUTSKY, KARL, The Social Revolution (London, 1908).
- MEUSEL, A., "Revolution and Counter-revolution", in Encyclopaedia of the Social Sciences (New York, Macmill 1934), Vol. 13, pp. 367-76.
- SOREL, G., Refrections on Violence (New edn. Glencoe, The Free Press, 1950).
 - See also the books by Aron and Dahrendorl mentioned under "General Work's above.

الحراك الاجتماعي:

CARLSSON, G., Social Mobility and Class Structure (Lund, Gleerup, 1958).

- FLOUD, J. E., HALSEY, A. H., and MARTIN, F. M,. Social Class and Educational Opportunity (London, Heinemann, 1956).
- GIRARD, ALAIN, La rèussite sociale en France (Paris, Presses Universitaires de France, 1961).
- GLASS, D.V, (ed.), Social Mobility in Britain (London, Routledge and Kegan Paul, 1954).
- LIPSET, S. M., and BENDIX, R. Social Mobility in Industrial Society (Berkeley, University of California Press, 1959).
- MILLER, S. M., Comparative Social Mobility, Current Sociology, IX (1), 1960.
- SOROKIN, P. A., Social Mobility (New York, 1927, Reprinted with a chapted from his Social and Cultural Dynamics, Glencoe, The Free Press, 1959).

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة مكتبتي الخاصة على موقع ارشيف الانترنت الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem



ملسلة علم الاجتماع المعاصر

صدر منيا

ر الكتاب الأول : ميادبن علم الاجتماع أختيار وترجمة الدكاترة محمد

الحوهرى وعلياء شكرى ومحمود عودة ومحمد هلي محمد والسيد الحسيني ، دار المعارف ، الطبعة الحامسة ، . 1979

[الحناب النان : نظرية علم الاجتماع

تأليف نيقولا تياشيف ، رحمة الدكاترة محمود عودة رمحمد الحوهرى ومحمد على محمد والسيد الحسيني ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة ، a 1474

الكناب الثالث : أساليب الاتصال والتغير تأليف الدكتور محمود عودة، الاجتماعي

الكتاب الرابع: تمهيد في علم الاجتماع تأليف بوتومور ، ترجمة الدكاثرة محمد الحوهري وعلياء شکری و محمد علی محمد والسيدالحسيني ،دارالمعارف،

دار المعارف ، ۱۹۷۰.

الطعة الثالثة ، ١٩٧٨.

الكتاب الخامس: عجتمع المصنع

تأليف الدكتور محمد على

محمسال

الكتاب السادس : الصفوة والمجتمع إ

تأليف بوتومور ، ترجمة وتقديم الدكاترة محمد الحوهرى وعلياء شكرى والسيد الحسيى ومحمد على محمد ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ،

الكتاب السابع: الطبقات في المجتمع الحديث تأليف بوتومور ، ترجمة الكتاب السابع: الطبقات في المجتمع الحديث تأليف بوتومور ، ترجمة

شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسيني ، الطبعة

الثانية ، دار الكتاب للتوزيع

. 1979

الكتاب الثامن : علم الآجتماع الفرنسي تأليف الدكتورة علياء شكرى ، الكتاب الثامن : علم الآجتماع الفرنسي الطبعة الثانية ، دار المكتاب

للتوزيع ، ١٩٧٩ .

الكتاب التاسع : قراءات معاصرة في علم الاجتماع

للدكاترة محمساد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب للتوزيع ١٩٧٩ .

الكتاب العاشر: در اسات في التنمية الكتاب العاشر : در اسات في التنمية

تأليف الدكائرة السيد الحسيى ومحمد على محمد وعلياء شكرى ومحمد الحوهرى ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة،

الكتاب الحادي عشر: مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية

تألیف جون رکس ، ترحمة الدكاترة محمد الحوهرى ومحمد سعياء قرخ ومحماد على محمد والسيد الحسيبي ، . 1977

> الكتاب الثاني عشر: در اسات في التغير الاجتماعي

للدكاترة محمد على محمد والسيد الحسيني وعلياء شكري ومحمد الحوهري، القاهرة، : 1974

الكتاب الثالث عشر: دراسة علم الاجتماع اختيار وترجمة الدكاترة

محمد الحوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسيم ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، ١٩٧٥.

الكتاب الرابع عشر: در اسات في علم الاجتماع للدكاترة محمد الحوهري الريفي والحضرى

وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسيني ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٥ .

> الكتاب الحامس عشر: أمقدمة في علم الاجتماع

تأليف إليكس إنكلز، ترحمة وتقمديم الدكاترة محمد الحوهرى وعلياء شكرى والسيد الحسيني ومحمدعلي محمد، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ،

. 1974

الكتاب السابع عشر: علم الفولكلور تأليف الدكتور محمد المجاب الحزء الأول الجوهرى، الطبعة الثالثة، دار المعارف، ١٩٧٨.

الكتاب الثامن عشر: النظرية الاجتماعية تأليف الدكتور السيد محمد

ودراسة التنظيم الحسيني ، الطبعة الثانية ،

دار المعارف ، ۱۹۷۷ . الكتاب التاسع عشر : مصا**در دراس**ة إشراف الدكتور محمسه الفولكلور العرف الجوهرى ، القاهرة ، دار

الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، « ۱۹۷۸ .

الكتاب العسرون : الدراسة العلمية إشراف الدكتور محمسد للمعتقدات الشعبية الجوهرى ، القاهرة ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ،

. 1974

الكتاب الثانى والعشرون: علم الفولكلور، الجزء تأليف المدكتور محمد الثانى (دراسة الجوهرى، دار المعارف، المعتقدات الشعبية) القاهرة، ١٩٧٩.

الكتاب الثالث والعشرون: بعض ملامح التغير تأليف الدكتورة علياء الاجتاءى الثقافى فى شكرى، دار الكتاب للتوزيع، الوطن العربى، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٧٩

در اسات میدانیة ۱۹۷۹ لثقافة بعض المجتمعات المحلية في المملكة السعودية

الكتاب الرابع والعشرون : النواث الشمى تأليف الدكتورة عليساء المصرى في المكتبة شكرى، دار الكناب للتوزيع، الأوروبية القاهرة، ١٩٧٩.

الكتاب الخامس والعشرون: الأتجاهات المعاصرة تأليف الدكتورة عليساء فی دراسة الأسرة شکری ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ ،

الكتاب السادس والعشرون: دراسات معاصرة تأليف الدكتورة علياء في علم الاجتماع شكرى، دار الكتاب للتوزيع،

القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب السابع والعشرون: عادات الطعام في تأليف الدكتورة عليــــاء الوطن العربي شكرى، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب الثامن والعشرون: الفلاحون والدولة تأليف الدكتور محمود عودة، .. القاهرة ، دار الثقافة للطباعة

والنشر ، ١٩٧٩ ه

المعنأ ولونئ

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة مكتبتي الخاصة على موقع ارشيف الانترنت الرابط https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

رقم الايداع ٣٨٤٩ لسنة ١٩٧٩

المعافر والمويئي

المعابورة المويثي

مطابع ميجل العرب.